



**مجموعة عمل الانتسابي  
"مكافحة الفساد وغسل الأموال"  
2007-2010**



## جدول المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
3	مقدمة	I.
6	خلفية عامة	II.
9	خطة عمل المجموعة للفترة 2008 - 2011	III.
12	الاجتماع الأول لمجموعة العمل ليما - بيرو (مارس 2008)	IV.
13	قائمة الأعضاء	
14	قائمة المشاركين	
15	جدول الأعمال	
17	الاجتماع الثاني لمجموعة العمل القاهرة - مصر (يوليو 2008)	V.
18	قائمة الأعضاء	
19	قائمة المشاركين	
21	جدول الأعمال	
23	الاجتماع الثالث لمجموعة العمل جاكرتا - اندونيسيا (يوليو 2009)	VI.
24	قائمة الأعضاء	
26	قائمة المشاركين	
29	جدول الأعمال	
32	محضر الاجتماع	
42	الاجتماع الرابع لمجموعة العمل كيتو - الإكوادور (أغسطس 2010)	VII.
43	قائمة الأعضاء	
45	قائمة المشاركين	
49	جدول الأعمال	
52	محضر الاجتماع	
69	الدليل الإرشادي لمجموعات عمل الانتوسي بشأن مكافحة الفساد وغسل الأموال	VIII.



73	تقرير الهدف الثاني لخطة عمل المجموعة الحالية	.IX
79	الاستبيان الأول لمجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال	.X
86	تقرير نتائج الاستبيان الأول لمجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال	.XI
106	تقرير الانجاز والنشاط المقدم للمجلس التنفيذي ال 59 والذي عقد في كيب تاون – جنوب أفريقيا نوفمبر 2009.	.XII
111		
	خطة عمل المجموعة المقترحة للفترة 2011-2013	.XIII
118	المرفق أ : وثائق المؤتمر الثالث لمجموعة العمل	.XIV
119	كولومبيا	
128	الإكوادور	
132	ألمانيا	
134	اندونيسيا	
139	العراق	
141	ماليزيا	
146	بولندا	
151	المرفق ب : مسرد مصطلحات	.XV
155	المرفق ج: اختصارات مرتبطة بمجال مكافحة الفساد وغسل الأموال	.XVI



مقدمة



## الد تو ساي:

منذ عام 1953 ومنظمة الانتوساي تقدم الهيكل التنظيمية للأجهزة العليا للرقابة وذلك لمسايرة الطلبات المتزايدة للمراجعة الحكومية . ونظراً للمستجدات الحديثة مثل العولمة وحركة الأموال خارج حدود دولها بل وقارتها ، أصبح من الضروري أن يتشارك أعضاء منظمة الانتوساي الخبرات والمعلومات وسيضمن نتاج هذا التبادل التنمية المستمرة لمؤسسات المراجعة الحكومية .

ان المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) هي منظمة مستقلة ليس لها توجهات سياسية وقد تم تأسيس المنظمة لتدعم تبادل الأفكار والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة بشأن المراجعة الحكومية . ويقع مقر المنظمة في مدينة فيينا ، النمسا.

وتركت منظمة الانتوساي على القضايا الرئيسية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة ، كما تعمل على مساعدة أعضائها على تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات . وللحفاظ على تطبيق هذه الأهداف ، اختارت منظمة الانتوساي عبارة " تبادل الخبرات تنفع الجميع " لتصبح شعار المنظمة .

لقد ازداد عدد أعضاء الانتوساي بقوة فبعد أن كان 34 وقت تأسيس المنظمة أصبح عدد أعضاء المنظمة يزيد عن 189 عضواً . ولعقود عديدة استضافت محكمة المراجعة التسوية الأمانة العامة للانتوساي . وفي عام 1977 تبنت منظمة الانتوساي إعلان ليما والخاص بإرشادات المراجعة والتي ترسم المنهج الفلسفى الأساسي للمنظمة والذي يؤكّد على قيم الاستقلالية والديمقراطية . وبوصف المنظمة قائد المراجعة للقطاع العام ، أصدرت منظمة الانتوساي أدلة إرشادية دولية للإدارة المالية وبعض المجالات الأخرى بالإضافة إلى تطوير المنجيات المتعلقة بالأمر وتقديم البرامج التربوية وتعزيز تبادل المعلومات ضمن الأعضاء . وتستخدم منظمة الانتوساي خمس لغات رسمية هم: اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية واللغة الألمانية واللغة الإسبانية .

وعلى الرغم من أن منظمة الانتوساي هي أعلى منظمة دولية تمثل الأجهزة العليا للرقابة إلا أنها مجموعة تطوعية تعتمد في نجاحها على الدعم المهني والمالي من أعضائها . وهكذا تقر منظمة الانتوساي بأنها تستمد قوتها من التنوع الثقافي واللغوي والسياسي لأعضائها وأنها تسعى جاهدة ان تمثل جميع الأقاليم وأنظمة المراجعة بشكل متوازن . ولتحقيق ذلك يعمل المجلس التنفيذي للانتوساي واللجان وفرق المهام المختلفة على ضمان التوازن الإقليمي وإبراز المناهج والأساليب لمختلف الأجهزة العليا للرقابة .

ان منظمة الانتوساي هي في الواقع مؤسسة ديمقراطية تعمل اعتماداً على المشورة ورأى الأغلبية . مع الأخذ في الاعتبار ان المنظمة تؤكد على احترام السيادة الوطنية والمساواة بين جميع أعضاء المنظمة بغض النظر عن الحجم الجغرافي أو القوة الاقتصادية . كما تدعم منظمة الانتوساي المناقشات الفعالة والتي يمكن ان تؤدي إلى اتفاقيات واسعة النطاق . وتلعب اللجان والمجموعات الإقليمية السبعة التابعة للانتوساي دوراً رئيسياً في معالجة القضايا الرئيسية وتعزيز الاتصال بين الأجهزة



المختلفة ومشاركة المعلومات والخبرات داخل نطاق مجتمع الانتساوي بأكمله. كما ان للمنظمة شركاء من منظمات أخرى بما يتوافق مع معايير الانتساوي للاستقلالية بهدف مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ان السلطة النهائية تقع في النهاية في يد الجهاز الأعلى للرقابة عضو منظمة الانتساوي وكل عضو له صوت واحد ولا يملك أي عضو حق الاعتراض ، ومسؤولية المجلس التنفيذي أمام الأعضاء تعكس مبادئ السيادة والقيادة الحكيمة وبالطبع فان الأمانة العامة تدعم كل من الأعضاء والمجلس التنفيذي للمنظمة.



د. يحيى



### تاريخ فريق المهام:

تأسس فريق المهام بعد موافقة المجلس التنفيذي الخمسين للانتوساي الذي عقد في فيينا ، أكتوبر 2002 بناء على الطلب الذي قدم من الانكوساي السابع عشر (سول أكتوبر 2001) والاستبيان الذي وزع من قبل الأمانة العامة مؤكدا على ان الأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تلعب دورا هاما في التعاون مع منظمة الانتوساي لدعم جهود مكافحة غسل الأموال على المستوى الدولي.

وفريق المهام يضم أجهزة عليا للرقابة تمثل الأقاليم المختلفة : بيرو ( الاولسيفز ) وهو رئيس فريق المهام و فيجي ( السباساي ) و ليسوتو ( الافروساي ) و جمهورية مصر العربية ( الارابوساي ) و بابوا نيو غينيا ( الاسوساي ) و المملكة المتحدة ( الايروساي ) و ترينيداد وتوباجو ( الكاروساي ) بالإضافة إلى الأجهزة العليا للرقابة بكل من الولايات المتحدة و روسيا الاتحادية كراعيين للمبادرة.

يهدف هذا الفريق إلى تعزيز وتنشيط التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال بشكل ينماشى مع مسؤوليات وصلاحيات الأجهزة العليا للرقابة واستقلاليتها التي تؤكد عليها منظمة الانتوساي.

وقد عقد فريق المهام 5 اجتماعات وهم كالتالى:

- 1 - موسكو 25 سبتمبر 2003.
- 2 - واشنطن 6 ابريل 2004.
- 3 - بودابست 10 أكتوبر 2004.
- 4 - ليما 3 مارس 2005.
- 5 - ماسيرو 24-25 ابريل 2007.

### تحول فريق العمل :

في نوفمبر 2007 اتفق مؤتمر الانكوساي 19 الذي عقد في المكسيك على تعديل وضع فريق المهام ليصبح مجموعة عمل ( مكافحة غسل الأموال الدولي ومكافحة الفساد ).

بعد ذلك عقدت مجموعة العمل الجديدة اجتماعها الأول في مدينة ليما - بيرو في 5 مارس 2008م.

وفي أثناء الاجتماع الثاني الذي عقد بالقاهرة - جمهورية مصر العربية يومي 30-31 يوليو 2008 ، اتفق الأعضاء على تغيير مسمى مجموعة العمل ليصبح " مكافحة الفساد وغسل الأموال " حيث أن غسل الأموال يأتي في المرحلة النهائية للفساد وذلك عن طريق تحويل الأموال غير المشروعية إلى أموال مشروعية بعد المرور بعدة عمليات فساد معقدة.

كما تقرر أيضاً أثناء الاجتماع الثاني الذي عقد بالقاهرة في يوليو 2008 أن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات المصري رئاسة مجموعات العمل خلفاً للجهاز الأعلى للرقابة بيرو ومنذ ذلك التاريخ يتولى الجهاز الأعلى للرقابة المصري رئاسة مجموعة العمل.

وقد عقدت مجموعة العمل 4 اجتماعات وهم كالتالى:



1 - ليما 5 مارس 2008م.

2 - القاهرة 30-31 يوليو 2008م.

3 - جاكرتا 14-16 يوليو 2009م.

4 - كيتو 4-6 أغسطس 2010م.



**خطه عمل مجموعة الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال**

**2008-2011**



## نقطة عمل مجموعة الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

2008-2011

### المهمة :

تعزيز التعاون الدولي بين منظمة الانتوساي وأعضائها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال والفساد بشكل يتناسب مع صلاحيات وسلطات الأجهزة العليا للرقابة ومتطلبات استقلالية منظمة الانتوساي.

### الأهداف والأنشطة :

#### 1. الهدف:

تعزيز ودعم التعاون الدولي بين أعضاء منظمة الانتوساي فيما يتعلق بمنع والكشف عن الفساد وغسل الأموال فضلاً عن تيسير تبادل المعلومات ووضع أدلة إرشادية تصلح للاستخدام من قبل أعضاء منظمة الانتوساي.

##### الأنشطة:

1 1 متابعة الموقع الحالي للمجموعة وتحديثه بالمستندات والمعلومات المتعلقة بمجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.

2 1 إنشاء منتدى لتبادل الآراء والأفكار ومناقشة الموضوعات المختلفة.

3 1 صياغة مسودات أدلة إرشادية للأجهزة العليا للرقابة تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال.

4 1 إعداد تقرير بأنواع الفساد التي يجب إدراجها .

#### 2. الهدف:

تعزيز التعاون بين منظمة الانتوساي والهيئات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.

1-2 استكمال قائمة المنظمات الدولية العاملة في مجال غسل الأموال وتحديد المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفساد.

2-2 تحديد الشركاء الدوليين الرئيسيين من تلك القائمة بالنسبة لمجموعة العمل.

3-2 تطوير وتعزيز قنوات الاتصال والتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين.

4-2 دعوة الشركاء الدوليين الرئيسيين لحضور اجتماعات مجموعة العمل بوصفهم مراقبين.

#### 3. الهدف:

تحديد اللوائح والسياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تستخدما الأجهزة العليا للرقابة للكشف عن ومنع الفساد وغسل الأموال.

1-3 الاتصال بالأجهزة العليا للرقابة وجمع المعلومات والبيانات من خلال استبيان عن الأنشطة والبرامج والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والفساد.

2-3 تجميع اللوائح والقوانين الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال في القطاع العام.



#### 4 . الهدف :

- تحديد البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال والتعاون مع مبادرة تنمية الانتساوي عند الحاجة إلى إجراء تدريب متخصص.
- 1-4 استكمال وتحديث قائمة بالبرامج التدريبية والشهادات المعتمدة للكشف عن ومنع غسل الأموال والفساد.
- 2-4 وضع روابط للبرامج التدريبية والهيئات التي تقدم الشهادات المعتمدة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال على موقع مجموعة العمل على الانترنت.
- 3-4 الاتصال بمبادرة الانتساوي للتنمية لمعرفة خططهم التدريبية بشأن قضايا مكافحة الفساد وغسل الأموال والتعاون مع المبادرة على تصميم دورات يتم دراستها عن طريق الانترنت.



الاجتماع الأول لمجموعة العمل

لبيا - بيرو

5 مارس 2008م



قائمة الأعضاء  
الاجتماع الأول لمجموعة العمل  
لليما - بيرو  
5 مارس 2008.

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي		.2
مكتب المراجع العام بلسيسوتو		.3
المراجع العام بيرو		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة		.6
مكتب المراجع العام الامريكي		.7
مكتب المراجع العام ببابوا نيو غينيا		.8
مكتب المراجع العام بترننداد وتوباجوا		.9



**قائمة المشاركين  
الاجتماع الأول لمجموعة العمل  
لليما - بيرو  
5 مارس 2008.**

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية  السيدة / منى طه برعى  مدير عام العلاقات الدولية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي  السيد / ميكالي وارا  مدير مراجعة		.2
مكتب المراجع العام بلسيتو  السيدة / لوسي ليفافا  المراجع العام  السيدة / مونيكا بيستانا  موظف رسمي		.3
المراجع العام بيبرو  السيد / جينارو ماتوتا ماجيا  المراجع العام بيبرو  السيدة / نعومي جاليكوز بيرانو  موظف رسمي		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية  السيد / بيتر بريماك  موظف رسمي		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة  السيد / جراهام ميلر  مدير		.6
مكتب المراجع العام الامريكي  السيدة / باربارا كيلر  موظف رسمي		.7



## جدول أعمال

### الاجتماع الأول لمجموعة العمل لبيا - بيرو 5 مارس 2008.

5 مارس 2008 م.	
كلمة الترحيب • د. جينارو ماتوتا ماجيا ، المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بيرو – ورئيس مجموعة العمل .	8:30- 9:30
جلسة عامة •	9:00-10:45
استراحة •	10:45-11:15
جلسة عامة ( استكمال جلسات ) •	11:15-13:10
صورة جماعية . •	13:10-13:30
استراحة الغداء •	13:30-14:30
جلسة عامة مسائية – استكمال المناقشات الخاصة بمجموعة العمل .	14:30-16:00
استراحة •	16:00-16:15
جلسة عامة مسائية – استكمال المناقشات الخاصة بالخطوات القادمة لمجموعة العمل .	16:15-17:00
عشاء رسمي بضيافة رئيس مجموعة العمل د. جينارو ماتوتا المكان : كاسا موري	20:00-22:30
6 مارس 2008 م.	
متابعة الجلسات والجلسة الختامية . المكان : اوشانيس سالون – فندق لوس دلفيني	9:00-11:00



الاجتماع الثاني لمجموعة العمل  
القاهرة - مصر  
30-31 يوليو 2008م.



قائمة الأعضاء  
الاجتماع الثاني لمجموعة العمل  
القاهرة - مصر  
30-31 يوليو 2008م.

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي		.2
مكتب المراجع العام بلسيسوتو		.3
المراجع العام بيبرو		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة		.6
مكتب المراجع العام الامريكي		.7
مكتب المراجع العام ببابوا نيو غينيا		.8
مكتب المراجع العام بترننداد وتوباجوا		.9



# قائمة المشاركين الاجتماع الثاني لمجموعة العمل القاهرة - مصر 31-30 يوليو 2008م.

<p>الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية</p> <p>المستشار الدكتور / جودت الملط</p> <p><b>رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات</b></p> <p>السيدة/ هناء حسين</p> <p>رئيس الادارة المركزية للعلاقات الدولية والمؤتمرات</p> <p>الاستاذ المحاسب/ محمود اسعد عبد اللطيف</p> <p><b>رئيس قطاع الرقابة على البنوك</b></p> <p>السيدة / منى طه برعي</p> <p>رئيس قطاع العلاقات الدولية</p> <p>السيدة / فاطمة قنديل</p> <p><b>رئيس شعبة</b></p>			.1
<p>مكتب المراجع العام بليسوتو</p> <p>السيدة/ لوسي ليفافا</p> <p><b>المراجع العام</b></p> <p>السيدة/ مونيكا بيستانا</p> <p><b>موظف رسمي</b></p>			.2
<p>المراجع العام ببيرو</p> <p>السيد/ جينارو ماتوتا مجيا</p> <p><b>المراجع العام ببيرو</b></p> <p>السيدة/ نعومي جاليكوز بيرانو</p> <p><b>موظف رسمي</b></p>			.3
<p><b>غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية</b></p> <p>السيد/ بيتر بريماك</p> <p><b>موظف رسمي</b></p>			.4



مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة السيد/ جراهام ميلر مدير		.5
مكتب المراجع العام الامريكي السيدة/ باربارا كيلر موظف رسمي		.6

## المراقبين

مكتب المراجع العام بجمهورية اندونيسيا د. انور ناسوشان المراجع العام		.1
المكتب الاعلى للمراجعة بالمكسيك السيد/ خوليان اولافيس مدير الشئون القانونية		.2



## جدول أعمال

### الاجتماع الثاني لمجموعة العمل

القاهرة - مصر

31-30 يوليو 2008م

29 يوليو 2008م

- حفل استقبال رسمي تحت رعاية المستشار الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتسابي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- المكان : مركب نيلي

20:00

30 يوليو 2008م.

- الكلمات الترحيبية والافتتاحية
- الخطبة الافتتاحية (المستشار الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتسابي لمكافحة الفساد وغسل الأموال ).
- الجلسة الافتتاحية (د. جينارو ماتوتا مجيا ، المراجع العام لبيرو )
- المكان : المبنى الرئيسي للجهاز المركزي للمحاسبات المصري.
- صورة جماعية
- جلسة عامة
- استراحة
- استكمال الجلسة العامة .
- استراحة الغذاء
- المكان : حديقة الأزهر

08:30- 09:30

10:00-09:30

12:00-10:00

12:00-12:30

12:30- 14:00

14:00- 16:00



## 31 يوليو 2008م.

- جلسة عامة	09:00-10:15
- استكمال المناقشات الخاصة بمجموعة العمل .	10:15- 10:45
- استراحة	
- متابعة المناقشات و الكلمات الختامية	10:45-12:45
- المكان : المبنى الرئيسي للجهاز المركزي للمحاسبات المصري	



الاجتماع الثالث لمجموعة العمل

جاكرتا - إندونيسيا

16-17 يوليو 2009م.



**قائمة الأعضاء  
الاجتماع الثالث لمجموعة العمل  
جاكرتا - اندونيسيا  
16-14 يوليو 2009م.**

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي		.2
مكتب المراجع العام بليسوتو		.3
المراجع العام بيبرو		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة		.6
مكتب المراجع العام الامريكي		.7
مكتب المراجع العام ببابوا نيو غينيا		.8
مكتب المراجع العام بترنيداد وتوباجوا		.9
مكتب المراجع العام بجمهورية اندونيسيا		.10
المكتب الاعلى للمراجعة بالمكسيك		.11



المحكمة الفيدرالية بالمانيا		.12
المراجع العام لجمهورية كولومبيا		.13
المراجع العام للاكوادور		.14



قائمة المشاركيـن  
الاجتماع الثالث لمجموعـة العمل  
جاـكـرـتا - اندونـيسـيـا  
16-14 يولـيو 2009 مـ.

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية المستشار الدكتور / جودت الملطف رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات الاستاذ / محمد ونيس خليل رئيس قطاع المكتب الفني لرئيس الجهاز الاستاذ المحاسب/ محمود اسعد عبد اللطيف رئيس قطاع الرقابة على البنوك السيد / اسلام خالد العفيفي مراقب بادارة العلاقات الدولية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي السيد/ اريوني فاتولوكا		.2
مكتب المراجع العام بليسوتو السيدة/ لوسي ليافافا المراجع العام السيدة/ مونيكا بيستاناتا موظـف رسمـي		.3
المراجع العام ببيرو السيد/ فؤاد الياس خوري زرزار المراجع العام		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية السيد/ بيتـر بـريـماـك موظـف رسمـي		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة السيد/ جراـهـام مـيلـر مدير		.6



<p>مكتب المراجع العام الامريكي السيدة/ جاكلين ولیامز بريذر مدير ادارة الشئون الدولية والتجارة</p>		.7
<p>مكتب المراجع العام بابوا نيو غينيا السيد/ توماس هولند نائب المراجع العام</p>		.8
<p>مكتب المراجع العام بجمهورية اندونيسيا د. انور انوسوشنان المراجع العام السيد/ اوستي اجونج راي عضو هيئة مكتب المراجع العام السيد/ اودجو دوشاهري مدير ادارة السيد/ هيندر ريستراوان مدير ادارة السيد/ جاتوت سوبرتونو مدير ادارة تفتيش السيد / نيومان وارا مدير ادارة السيد/ هيري سوبو نائب مدير ادارة السيد/ راندي رزقي مراجعة</p>		.9
<p>المكتب الاعلى للمراجعة بالمكسيك السيد/ فيكتور مانويل اندریدا مارتينيز مستشار عام ومساعد قانوني</p>		.10
<p>المحكمة الفيدرالية بالمانيا السيد/ راينر ابريل مدير مراجعة اول</p>		.11
<p>المراجع العام لجمهورية كولومبيا د. خوليو سیزار توریبای کوانتیر المراجع العام السيدة / ليما ماريا مازاريجوس</p>		.12



مستشار المراجع العام السيدة/ جلاديس سيباليوس لوبيز مدير مكتب التعاون الدولي		
المراجع العام للاكوادور د. كارلوس بوليت فاجوني المراجع العام د. نيلسون دويناس لوبيز منسق عام		.13
مكتب المراجع العام بترناد وتوباجوا السيدة/ شارمان اوتي		.14

## المراقبين

مكتب المراجع العام بماليزيا السيدة/ سعادات نفيسة بشير احمد نائب مدير ادارة		.1
المجلس الاعلى للمراجعة بالعراق السيد/ علاء كاظم الزبيدي رئيس اول فريق مراجعة السيدة / اكرام عبد الفتاح الشمري مراجعة اول		.2
الغرفة العليا للمراجعة ببولندا السيد/ جاك كوسلينيك نائب رئيس غرفة المراجعة السيد/ زيبستاو دوبرولسكي مستشار اقتصادي		.3
الجهاز الاعلى للراقبة والمراجعة باليمن د. عبد الله عبد الله السنفي		.4
الامانة العامة للتنتساوي د. جوزيف موzer		.5



جدول أعمال الاجتماع الثالث  
مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال  
جاكرتا – اندونيسيا  
14-16 يوليو 2009م.

13 يوليو 2009م.

الاثنين

وصول الوفود

- استقبال الوفود في صالة كبار الزوار من قبل ممثلي الجهاز الأعلى للرقابة بالجهاز الأعلى للرقابة باندونيسيا
- التسكين بالفنادق

14 يوليو 2009م.

الثلاثاء

- برنامج ترفيهي
- حفل عشاء رسمي لجميع الوفود بضيافة الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسية.

9:00- 16:00

19:00-21:00

15 يوليو 2009م.

الأربعاء

- الكلمات التركيبية والافتتاحية
- الخطبة الافتتاحية (د. انور ناسوشان – رئيس الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسية)
- الجلسة الافتتاحية (المستشار الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال )

09:00-09:30



- صورة جماعية	09:45-09:30
- استراحة	09:45- 10:00
- عرض من قبل ممثل النائب العام الاندونيسي	10:00- 10:45
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بocolombia	10:45-10:55
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور.	10:55-11:05
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بألمانيا.	11:05-11:15
- جلسة عامة ( استعراض انجازات مجموعة العمل والمهام الموكلة إلى أعضاء المجموعة ).	11:15-12:00
- ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات المصري	
- استراحة الغذاء	12:00- 13:30
- استعراض إدارة الموازنة الخاصة بمجموعة العمل	
- المراقب العام بيبرو	13:30-13:50
- استعراض الدليل الإرشادي الخاص بضوابط مكافحة الفساد وغسل الأموال ( الهدف الأول )	13:50-14:10
- غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية	
- استعراض انجازات الهدف الثاني	
- مكتب المراجع العام الأمريكي	14:10-14:30
- مناقشة نتائج الاستبيان الأول لمكافحة الفساد وغسل الأموال ( الهدف الثالث ) .	
- الجهاز المركزي للمحاسبات	14:30-14:50
- استراحة	14:50-15:15
- إنتهاء الجلسات	15:15

16 يوليو 2009م

الخميس

- كلمة افتتاحية

09:00-09:15



- المستشار الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .	
- جلسة تلخيصية ( استعراض الملصقات واللوحات التوضيحية ).	09:15-10:00
- استراحة	10:00-10:15
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بالعراق ( مراقب ) .	10:15-10:25
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بماليزيا ( مراقب ) .	10:25-10:35
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة ببولندا ( مراقب ) .	10:35-10:45
- عرض من قبل ممثل الجهاز الأعلى للرقابة باليمن ( مراقب ) .	10:45-10:55
- الجلسة الختامية (المستشار الدكتور جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال ).	10:55-12:00
- استراحة الغذاء	12:00-13:30
- زيارة إلى مركز التذكارات الاندونيسية .	13:30-17:00

17 يوليو 2009م.

الجمعة

- مغادرة الوفود



**محضر الاجتماع الثالث**  
**لمجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال**  
**والذي عقد بجاكرتا - اندونيسيا**

٢٠٠٩ - ١٤ يوليو

عقد الاجتماع الثالث لمجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بمدينة جاكرتا – اندونيسيا  
خلال الفترة من 14-16 يوليو 2009 .

وقد ترأس الاجتماعات المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري  
ورئيس مجموعة العمل .

وقد حضرت الوفود التالية الاجتماع :

الوظيفة	الاسم واللقب	الدولة
رئيس الجهاز المصري ورئيس المؤتمر	Counselor Dr. Mohamed Gawdat El-Malt	مصر
وكيل اول وزارة	Mr. Mohamed Khalil	مصر
وكيل اول وزارة	Mr. Mahmoud Abdel- Latief	مصر
مراقب	Mr. Islam El-Afifi	مصر
مدير اول مراجعة	Mr. Rainer Aprill	ألمانيا
المراجع العام	Mrs. Lucy L. Liphafa	ليسوتو
نائب المراجع العام	Ms. Monica Motšeoa Besetsa	ليسوتو
نائب المراجع العام	Dr. Eduardo Muñoz Vega	إيكوادور
منسق عام	Dr. Nelson Dueñas Lopez	إيكوادور
مدير	Mr. Graham Miller	المملكة المتحدة
نائب المراجع العام	Mr. Thomas Holland	بابوا نيو غوانا
مدير ادارة	Mr. Petr Primak	روسيا
مدير ادارة الشؤون الدولية والتجارة	Mrs. Jacquelyn Williams-Bridgers	الولايات المتحدة
المراجع العام	Dr. Julio Cesar Turbay Quintero	كولومبيا
مستشار المراجع العام	Dra. Lina Maria Sinisterra Mazariegos	كولومبيا
مدير مكتب التعاون الدولي	Dra. Gladys Ceballos López	كولومبيا
مستشار عام ومساعد قانوني	Mr. Victor Manuel Andrade Martinez	المكسيك



المراجع العام	Mr. Fuad Khoury Zarzar	بيرو
المراجع العام	Dr. Anwar Nasution	اندونيسي
عضو مكتب المراجع العام الاندونيسي	Mr. I Gusti Agung Rai	اندونيسي
رئيس إدارة	Mr. Hendar Ristriawan	اندونيسي
خبير في المراجعة	Mr. Gatot Supiartono	اندونيسي
رئيس قسم مراجعة	Mr. I Nyoman Wara	اندونيسي
رئيس قسم مراجعة فرعية	Mr. Hery subowo	اندونيسي
مراجعة	Mr. Randy Rizki	اندونيسي

ولم يحضر وفود كل من ترينيداد و توباجو ودولة فيجي الاجتماع.

وقد حضرت الوفود التالية الاجتماع كمراقبين :

الوظيفة	الاسم واللقب	الدولة
نائب مدير	Mrs. Saadatul Nafisah Bashir Ahmad	ماليزيا
مسئول أول فريق مراجعة	Mr. Alaa S. Kadhim Al-Zubaidi	العراق
مراجعة أول	Mrs. Ikram A. Abdulhafedh Al-Shammari	العراق
نائب الرئيس	Mr. Jacek Kościelniak	بولندا
مستشار اقتصادي	Mr. Zbysław Dobrowolski	بولندا

وقد اعتذر كل من الجهاز الأعلى للرقابة اليمني والأمانة العامة الانتوساي عن عدم الحضور وذلك لوجود ارتباطات مسبقة.

### - البند الأول من جدول الأعمال : كلمة ترحيب

في بداية الاجتماع ألقى الدكتور / أنور ناسوشان رئيس الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسي كلمة رحب فيها بالمستشار الدكتور / جودت الملط بوصفه رئيس مجموعة العمل وجميع الوفود متمنيا نجاح المؤتمر . ثم استعرض سيادته أهم الخطوات التي اتخذتها اندونيسي ١ في سبيل مكافحة الفساد وغسل الأموال ومدى الحاجة إلى التعاون الدولي للكشف عن وردع غسل الأموال .

كما أشار سيادته إلى انتهاء مدة رئاسته للجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسي في أكتوبر 2009.



## - البند الثاني من جدول الأعمال : الكلمة الافتتاحية □

ألقى المستشار الدكتور / جودت المطر رئيس المؤتمر ورئيس الوفد المصري الكلمة الافتتاحية للمؤتمر حيث شكر فيها الدكتور / أنور ناسوشان على استضافته للمؤتمر والترتيبات التي تمت في سبيل إنجاحه . كما أكد سيادته على التقدير الكبير للرئيس السابق للجهاز الأعلى للرقابة بيبرو الدكتور / جينارو ماتوتا للدور الفعال الذي لعبه أثناء رئاسته للمجموعة .

بعد ذلك أعطى سيادته نبذة سريعة عن الجهاز المركزي للمحاسبات المصري . ثم أشار إلى النقاط الأساسية التي سيعرض لها الوفد المصري أثناء انعقاد الاجتماع.

## - البند الثالث من جدول الأعمال : المفوضية الاندونيسية للتحقيق العام □

استعرض السيد / هندرمان سوباندجي من المفوضية الاندونيسية للتحقيق العام القوانين المعنية بمحاربة الفساد والجهات المعنية بالأمر مثل : مفوضية التحقيق العام و مفوضية الشرطة للقضاء على الفساد . كما أدى بعض البيانات الإحصائية لحالات تم اكتشافها خلال عامي 2007 و 2008 مما يوضح أن الحالات في ازدياد مستمر .

وقد أكد سيادته أن جهود المفوضية الاندونيسية للتحقيق العام قد أنقذت حوالي 18 مليون دولار خلال الفترة من 2008 حتى مايو 2009 ثم استعرض سيادته السياسات التي تستخدمها المفوضية ضد الفساد . وقد ركز سيادته في الجزء الأخير من كلمته على القوانين الاندونيسية الخاصة بغسل الأموال مثل القانون رقم لعام 2002 و قانون رقم 25 لعام 2003 والجهود والسياسات المطبقة لتعظيم القضاء على غسل الأموال .

وقد أكد السيد / هندرمان أن مفوضية التحقيق العام هي إحدى مؤسسات تطبيق القانون.

## - البند الرابع من جدول الأعمال : كلمة كولومبيا □

استعرض السيد / خوليسيزار توربالي المراجع العام لجمهورية كولومبيا أثناء كلمته الإستراتيجية التي يستخدمها جهازه الأعلى للرقابة في محاربة الفساد والتي تعتمد على محاور رئيسية ألا وهي : المنع ، الكشف ، العقوبات و التعاون وقد تناول سيادته كل نقطة بالتفصيل.

وقد اقترح سيادته إنشاء ودعم قاعدة بيانات لأعضاء منظمة الانتوساي بهدف دعم استراتيجيات المتابعة ، كما اقترح بذل المزيد من الضغوط الجهد لإزالة الملاجئ الضريبية و سرية البنوك بالإضافة إلى تنمية القدرات ومشاركة المعارف والخبرات بين الأعضاء .



### - البند الخامس من جدول الأعمال : كلمة الإيكوادور

استعرض الدكتور / ادواردو فيجا نائب المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالإيكوادور كيفية انضمامه م لمجموعة العمل عندما أرسلوا طلب انضمام بتاريخ 2 أكتوبر 2008م وان هناك أسباب عديدة لانضمامهم لمجموعة العمل أهمها أن مكتب المراجع العام بالإيكوادور هو رئيس اللجنة الفنية الخاصة للأخلاقيات العامة ونزاهة وشفافية الإدارة التابعة لمنظمة الأولسيف . كما استعرض سيادته أيضا تاريخ اللجنة واهم أهدافها وأنشطتها وكيف أن تلك الأهداف تتماشى مع مجموعة العمل.

كما أشار أيضا إلى أن الهيكل الجديد للحكومة الإيكوادورية يعتبر الرقابة الاجتماعية والشفافية هي السلطة الخامسة للدولة وبالطبع يمثل الجهاز الأعلى للرقابة جزء هام من تلك السلطة .

وفي نهاية كلمته أشار سيادته إلى تركيزهم على بناء القدرات من خلال التدريب ومشاركة الخبراء والمعارف.

### - البند السادس من جدول الأعمال : كلمة ألمانيا

استعرض السيد / راينر ابريل مدير أول مراجعة بالجهاز الأعلى للرقابة الألماني الخطوات التي اتخذها الجهاز الألماني في محاربة الفساد ضمن التخطيط للمراجعة وكيف أن الجهاز يقوم بتطبيق مراجعته على سلطات مختلفة .

كما أشار سيادته أيضا إلى أن مهام الجهاز الأعلى للرقابة الألماني تشمل أيضا إعطاء النصيحة والمشورة للحكومة والبرلمان الألماني.

### - البند السابع من جدول الأعمال : تقرير الانجاز والنشاط ( مصر )

استعرض السيد / محمد ونيس خليل وكيل أول وزارة من الوفد المصري تقرير الانجاز والنشاط لمهام المكلف بها الجهاز المركزي المصري والتي شملت :

#### ❖ تحديث موقع الانترنت :

حيث قام الجهاز المركزي للمحاسبات بإنشاء موقع جديد لمجموعة كما بدأ في نشره على الانترنت بدءا من يونيو 2009 وقد قام السيد / إسلام خالد العفيفي المراقب بالجهاز المركزي للمحاسبات المصري باستعراض الموقع القديم المنشأ من قبل الجهاز الأعلى للرقابة بيبرو والموقع الجديد المنشأ من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المصري ، على أن يقوم بتحديثه كل شهر بعد ذلك ، كما طلب سيادته من الأعضاء المشاركون إرسال أي مواد أو أفكار جديدة لإثراء الموقع.



❖ الاستبيان الأول :

تم إحالة المناقشات الخاصة بالاستبيان الأول إلى السيد المحاسب / محمود اسعد (انظر البند 11 من جدول الأعمال ).

❖ التعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي:

قامت الأمانة الفنية للمجموعة وفقاً للهدف الرابع للمجموعة بمراسلة مبادرة تنمية الانتوساي لتنظيم برنامج تدريبي متخصص في مجال تخصص المجموعة وما زالت الأمانة الفنية في انتظار الرد.

❖ اقتراح مهام جديدة:

كما اقترح السيد المحاسب / محمد ونيس خليل إضافة مهام جديدة لخطة عمل المجموعة للفترة 2008-2011 وذلك من خلال إنشاء فرق عمل مكونة من ثلاثة أعضاء تحت رئاسة إداحتهم بهدف تطبيق مشاريع للأدلة في إحدى الموضوعات المقترحة وهي: منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة ، تعزيز النزاهة والشفافية والمسالة والإدارة الجيدة للممتلكات الحكومية ، التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند مكافحة غسل الأموال .  
وقد تم توزيع تلك المقترنات على الوفود لتعليق عليها.

□ - **البند الثامن من جدول الأعمال: كلمة بيرو**

استعرض السيد/ فؤاد خوري رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بيرو الأهداف الثلاث للجنة المهام في الفترة ما بين 2003 إلى 2007 والإنجازات الخاصة بهم وكيفية تحول لجنة المهام إلى مجموعة عمل بالإضافة إلى أهم الأنشطة والإنجازات التي تمت خلال عام 2008.

□ - **البند التاسع من جدول الأعمال: الهدف الأول (روسيا)**

استعرض السيد/ بيتر بيريماك مدير بالجهاز الأعلى للرقابة الروسي دليل الإرشادات ( الهدف الأول لمجموعة العمل ) الذي قام الجهاز الروسي بإعداده والذي يعتمد على عده نقاط أهمها :

- (أ) القانونية والمشروعية
- (ب) الاستقلالية
- (ت) عدم التحيز
- (ث) الاستمرارية



- ج) المنع
- ح) الشفافية
- خ) المسؤولية
- د) الاحترافية
- ذ) الالتزام بأخلاقيات المهنة

كما اشر أيضا إلى أهم المجالات التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة تركيز جهودهم عليها عند مكافحة الفساد وغسل الأموال مثل : تطوير السياسات الحكومية ، ضمان استمرارية وتزامن إجراءات الوكالات الحكومية ، زيادة منهجيات المراجعة ، تنظيم تدريب محترف وزيادة التعاون الدولي.

#### **-البند العاشر من جدول الأعمال: الهدف الثاني (الولايات المتحدة الأمريكية)**

استعرضت السيدة / جاكلين ولIAMZ المديرة بالجهاز الأعلى للرقابة الأمريكية المكلف بإعداد قائمة بالجهات الدولية المعنية بموضوع مكافحة الفساد وغسل الأموال وبعد استعراض الجهد الذي قام بها الجهاز الأمريكي بهذا الشأن حددت أهم الشركاء وهم :

##### **1. مبادرة البنك الدولي لتطوير الجوانب المالية والقطاع الخاص.**

وهي المعنية بتوفير التدريب للحكومات الوطنية

##### **2. لجنة مجموعة اجمونت**

وتضم تلك المجموعة في عضويتها 116 وحدة معنية بمكافحة غسل الأموال من جميع أنحاء العالم وتركز تلك المجموعة على احتياجات الجهات المعنية بهدف وضع إستراتيجية لتعزيز جهات مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة.

##### **3. مبادرة استرداد الأصول المسروقة.**

تركز هذه المبادرة على بناء القدرات وإعطاء النصيحة .

وقد أشارت السيدة / جاكلين ولIAMZ أن الأجهزة العليا للرقابة لا تلعب أي دور فعال في اجتماعات تلك الجهات ، لذا يجب علينا الاتصال بهم والتنسيق معهم.

#### **-البند الحادي عشر من جدول الأعمال: الهدف الثالث (مصر)**

استعرض السيد/ محمود اسعد وكيل أول وزارة بالجهاز المركزي للمحاسبات المصري ما تم انجازه بشان الاستبيان الأول للمجموعة ( الهدف الثالث للمجموعة) كيفية إعداده وكيف تم إدخال بعض التعديلات عليه



بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي ، ثم إرساله إلى أعضاء المجموعة للتعليق عليه ثم إرساله إلى رؤساء لجان مجموعات الانتوساي وفرق العمل للتعليق عليه.

في نهاية كلمته طلب السيد / محمود اسعد من الوفود دراسة الردود على الاستبيان وتقديم مقتطفاتهم وتعليقاتهم .

### **-البند الثاني عشر من جدول الأعمال :جلسة تلخيصية**

عقدت جلسة تلخيصية مع الوفود لمراجعة ما تم مناقشته حتى الآن .

### **-البند الثالث عشر من جدول الأعمال :كلمة العراق**

أكد السيد/ علاء الزبيدي رئيس فريق مراجعة بالجهاز الأعلى للرقابة العراقي المشارك بوصفه إحدى المراقبين وجود تحديات كثيرة تواجه الجهاز الأعلى للرقابة العراقي في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال بالإضافة إلى إصدارهم قوانين جديدة وتوقيع بعض الاتفاقيات الثنائية والدولية المعنية بالأمر . كما أشار سعاداته إلى أن البنك المركزي العراقي في طريقة لإصدار قانون " مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب " .

### **-البند الرابع عشر من جدول الأعمال :كلمة ماليزيا**

استعرضت السيدة / سعادات نفيسة بشير نائب المدير بالجهاز الأعلى للرقابة الماليزي قانون مكافحة غسل الأموال الاندونيسي والذي صدر عام 2001 وكيف تعديل مسماه في مارس 2007 ليصبح قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ثم كيف تقييمه في 6 مارس 2007.

وقد استعرضت سعادتها كيفية تعريف القانون لغسل الأموال والعقوبات التي ينص عليها القانون كما ذكرت حالتين واقعيتين تم اكتشافهما . وقد ذكرت سعادتها أن غرفة النائب العام قد كشفت 21 حالة لغسل الأموال تصل إجمالي قيمتها 87 مليون دولار أمريكي .

وقد ذكرت أن مكتب المحاسبة الدولي KPMG في مسح أجراء عام 2004 أن ماليزيا في طريقها للقضاء على غسل الأموال .

بعد ذلك استعرضت الخطوات الواجب اتخاذها من قبل الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد وغسل الأموال مثل: إدخال وسائل اتصال جديدة بالعامة ، الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصالح في عملية المراجعة ، تطوير الصالحيات والقدرات . كما أشارت إلى دور المؤسسات الدولية وما تتوقعها منهم.



### **البند الخامس عشر من جدول الأعمال :كلمة بولندا**

استعرض السيد/ جاك نائي رئيس الجهاز الأعلى للرقابة البولندي تاريخ جهازهم الأعلى الرقابي الذي يصل تاريخه إلى حوالي 90 عاما ، كما أشار سيادته إلى الآليات التي تشجع على الفساد والاستراتيجيات المستخدمة في محاربة الفساد والأفعال الخاطئة ، كما المح إلى الشاط الدولي الذي يقوم به جهازهم الأعلى الرقابي.

### **البند السادس عشر من جدول الأعمال :استعراض الملصقات**

عرضت وفود أربع دول ملصقات تتعلق بموضوع مكافحة الفساد وغسل الأموال وهم وفود كل من : كولومبيا ، الإكوادور ، جمهورية مصر العربية ، اندونيسيا حيث تحدث ممثل كل وفد عن الملصق الخاص بدولته شارحا للأعضاء مغزى الملصق وما يعنيه.

### **البند السابع عشر من جدول الأعمال :مناقشة حول انعقاد الاجتماع الرابع**

قررت اللجنة الفنية أن يعقد المؤتمر الرابع لمجموعة العمل في يوليو 2010 على أن يتم تحديد مكان انعقاد المؤتمر خلال الثلاث شهور التالية مؤكدا سيادته على أهمية أن يعقد المؤتمر في دولة غير تلك الدول التي عقدت بها المؤتمرات السابقة.

### **البند الثامن عشر من جدول الأعمال : الكلمات الختامية**

في نهاية الجلسات ألقى السيد / اجونج راي عضو مكتب إدارة الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسي كلمة شكر لوفود لمشاركتهم أفكارهم وخبراتهم الثمينة كما أشار أيضا إلى أن الاجتماع قد ساعد على التغلب على وجهات النظر المختلفة بشأن هذه الجريمة الخطيرة .

كما ألقى المستشار الدكتور / جودت المطر رئيس الوفد المصري ورئيس المؤتمر كلمة عبر فيها عن جزيل شكره للجهاز الأعلى الاندونيسي للتنظيم الجيد ذاكرا أن محضر اجتماع المؤتمر سيتم إرساله للأعضاء بمجرد الانتهاء منه لإقراره حتى يتثنى عرضه في المجلس التنفيذي الانتساوي والذي سيعقد في نوفمبر

.2009



## توصيات المؤتمر



بعد المناقشة مع الوفود وافق جميع الوفود على ما يلي:

### فيما يتعلق بالاستبيان الأول للمجموعة :

- أ - إضافة ملحق للمصطلحات والاختصارات في نهاية الاستبيان.
- ب - إضافة مسميات أخرى لمصطلح وحدة الاستخبارات المالية حيث أن المسمى يختلف من دولة لأخرى.
- ت - قصر لغات المستندات المستخدمة إلى لغات الانتسابي الخمسة.
- ث - تقسيم السؤال رقم 10 من القسم 1 إلى سؤالين منفصلين : إدعاهما يختص بتضارب المصالح والأخر بأخلاقيات المهنة.
- ج - إضافة سؤال حول صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة في فرض عقوبات بنفسها.
- ح - دراسة المسح الخاص بمنظمة الإيروساي للحصول على أقصى استفادة ممكنة.
- خ - إضافة الخيار " أخرى" عند إعطاء خيارات متعددة.
- د - دراسة تقسيم القسم الأول إلى ثلاثة أقسام فرعية : قسم للأسئلة الخاصة بكل من الفساد وغسل الأموال ، القسم الثاني للأسئلة الخاصة بالفساد فقط ، القسم الثالث للأسئلة الخاصة بغسل الأموال فقط.
- ذ - إضافة سؤال في القسم الثاني السؤال 1 يعني بمساهمات الأجهزة العليا للرقابة في حالة عدم امتلاكها سلطة إجراء مراجعات خاصة بالفساد وغسل الأموال.
- ر - توضيح السؤال رقم 6 من القسم الأول حيث انه يتداخل في معناه مع السؤال رقم 7.  
بعد دراسة تلك التعديلات وتطبيقها سيتم توزيع الاستبيان الأول على جميع أعضاء الانتسابي لاستيفائه.

### فيما يتعلق بالإرشادات :

فيما يتعلق بدليل الإرشادات طلبت اللجنة الفنية من السيد / بيتر من الجهاز الأعلى للرقابة الروسي اختصار دليل الإرشادات حيث انه يشمل العديد من النقاط التي تعتبر نقاط بدبيهية بالنسبة لكل من يعمل في مجال المراجعة.

### فيما يتعلق بورقة المقترنات :

اقترحت الأمانة الفنية للمجموعة إضافة مهام جديدة للمجموعة على شكل فرق عمل وقد وافق الحضور على من حيث المبدأ ، أما فيما يتعلق بالجدول الزمني للتنفيذ فقد تم إرجاء الأمر حتى تتم مناقشته بالتفصيل بين الوفود لإعطاء آرائهم ومقرراتهم.



فيما يتعلّق بقائمة المنظمات الدوليّة :

فيما يتعلّق بقائمة الجهات الدوليّة المعنية طلب من ممثّل الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي استكمال العمل بالقائمة وأخبار الأمانة الفانيّة للمجموعة بالتطورات كما طلب منهم الاتصال بمجموعة اجمونت.

**أعلن رئيس مجموعة العمل انتهائه جلسات المجتمع.**



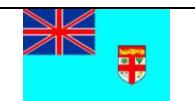
الاجتماع الرابع لمجموعة العمل

كينيا - الأكوايلور

6-6 أغسطس 2010



**قائمة الأعضاء  
الاجتماع الرابع لمجموعة العمل  
كيتو - الإكوادور  
6-5 أغسطس 2010**

الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		.1
مكتب المراجع العام بفيجي		.2
مكتب المراجع العام بلسيسوتو		.3
المراجع العام بيبرو		.4
غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية		.5
مكتب المراجعة الوطنية بالمملكة المتحدة		.6
مكتب المراجع العام الامريكي		.7
مكتب المراجع العام ببابوا نيو غينيا		.8
مكتب المراجع العام بترناداد وتوباجوا		.9
مكتب المراجع العام بجمهورية اندونيسيا		.10
المكتب الاعلى للمراجعة بالمكسيك		.11



المحكمة الفيدرالية بالمانيا		.12
المراجع العام لجمهورية كولومبيا		.13
المراجع العام للاكوادور		.14
مكتب المراجع العام بماليزيا		.15
المجلس الاعلى للمراجعة بالعراق		.16
الغرفة العليا للمراجعة ببولندا		.17
الجهاز الاعلى للراقبة والمراجعة باليمن		.18



**قائمة المشاركين  
الاجتماع الرابع لمجموعة العمل  
كيتو - الإكوادور  
6-5 أغسطس 2010**

<p>الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية</p> <p>المستشار الدكتور / جودت المطر</p> <p>رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات</p> <p>الاستاذ / محمد ونيس خليل</p> <p>رئيس قطاع المكتب الفني لرئيس الجهاز</p> <p>الاستاذ المحاسب/ محمود اسعد عبد اللطيف</p> <p>رئيس قطاع الرقابة على البنوك</p> <p>السيد / اسلام خالد العفيفي</p> <p>مراقب بادارة العلاقات الدولية</p>		.1
<p>مكتب المراجع العام بليسوتو</p> <p>السيدة/ لوسي ليافافا</p> <p>المراجع العام</p>		.2
<p>المراجع العام بيبرو</p> <p>السيد/ خوان كارلوس ركخو</p>		.3
<p>غرفة المحاسبات بروسيا الاتحادية</p> <p>السيد/ بيتر بريماك</p> <p>مدير ادارة</p>		.4
<p>مكتب المراجع العام الامريكي</p> <p>السيدة/ جاكلين وليامز بريديجز</p> <p>مدير ادارة الشئون الدولية والتجارة</p>		.5
<p>مكتب المراجع العام بجمهورية اندونيسيا</p> <p>السيد/ توفيق الرحمن روكي المراجع العام</p> <p>السيد/ نوفي جريجوري انطونيوس</p> <p>السيد/ مارسلو لوبيز ميستانزا</p>		.6



المحكمة الفيدرالية بالمانيا السيد/ هيرالد كلين السيد/ اوبي شرينر		.7
المراجع العام لجمهورية كولومبيا السيد/ لويس فيرناندو ايلا السيدة/ نيدية جيرالدو		.8
المراجع العام للاكوادور د. كارلوس بوليت فاجوني المراجع العام د. نيلسون دويناس لوبيز منسق عام السيد/ بابلو سيلي		.9
الغرفة العليا للمراجعة ببولندا السيد/ جاك كوسلينييك نائب رئيس غرفة المراجعة السيد/ زيبستاو دوبروتسكوي مستشار اقتصادي		.10

## المرأفيين

الامانة العامة للانتوساي د. جوزيف موزر		.1
مبادرة تنمية الانتساوي السيد/ ماجنوس بورج عبد الحكيم بن الازرق		.2
السيدة/ دوروثي بيريزي		.3
السيد / ادجار البرتو لارا		.4



السيد/ شين داشي السيد/يانكي كي		.5
السيد / خويناس اتونا كاتنجيكي السيدة/ هيلجا اموبولو		.6
السيدة/ شيرلي اكوانا		.7
السيد/ بيتر نيوفريت السيدة/سيلفيا ميلوروفا		.8
السيد/ البرت شيكبيلا السيد/ فوربي فيري		.9



**جدول أعمال الاجتماع الرابع  
مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال  
كيتو - الإكوادور  
6-5 أغسطس 2010 م.**

الأربعاء	4 أغسطس 2010
	<ul style="list-style-type: none"><li>• وصول الوفود المشاركة</li><li>• التسكين بالفنادق</li></ul>

الخميس	5 أغسطس 2010
	<ul style="list-style-type: none"><li>• كلمة الترحيب</li></ul>
9:30 - 9:00	<ul style="list-style-type: none"><li>- المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور</li></ul>
	<ul style="list-style-type: none"><li>• كلمة الافتتاح</li></ul>
10:00 - 9:30	<ul style="list-style-type: none"><li>- المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات</li></ul>
	<ul style="list-style-type: none"><li>• ورئيس مجموعة العمل</li></ul>
10:30 - 10:00	<ul style="list-style-type: none"><li>• صورة جماعية</li></ul>
11:00 - 10:30	<ul style="list-style-type: none"><li>• استراحة</li></ul>
11:30 - 11:00	<ul style="list-style-type: none"><li>• استعراض إنجازات مجموعة العمل ومدى تقدم العمل</li></ul>
11:30 - 11:00	<ul style="list-style-type: none"><li>- ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات</li></ul>
12:00 - 11:30	<ul style="list-style-type: none"><li>• التعليق على تقرير إنجازات المجموعة</li></ul>
12:30 - 12:00	<ul style="list-style-type: none"><li>• استعراض ومناقشة الإرشادات الخاصة بضوابط مكافحة الفساد وغسل الأموال (الهدف الأول)</li></ul>
12:30 - 12:00	<ul style="list-style-type: none"><li>- ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية</li></ul>
13:00 - 12:30	<ul style="list-style-type: none"><li>• جلسة عامة لمناقشة الإرشادات الخاصة بضوابط مكافحة الفساد وغسل الأموال (الهدف الأول)</li></ul>
15:00 - 13:00	<ul style="list-style-type: none"><li>• استراحة الغداء</li></ul>
15:30 - 15:00	<ul style="list-style-type: none"><li>• استعراض للإنجازات الخاصة بالهدف الثاني</li></ul>



- ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة	
• جلسة عامة لمناقشة الانجازات الخاصة بالهدف الثاني	<b>16:00 -15:30</b>
• استعراض التقرير الخاص بالاستبيان الأول لمجموعة العمل (الهدف الثالث) - ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات المصري	<b>16:30 -16:00</b>
• جلسة عامة لمناقشة الانجازات الخاصة بالهدف الثالث	<b>17:00 -16:30</b>
• إنتهاء جلسات اليوم	<b>17:00</b>

<b>الجمعة</b>	<b>6 أغسطس 2010</b>
• عرض وتلخيص لما تم خلال جلسات اليوم السابق - المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل	<b>9:30 -9:00</b>
• جلسة عامة لاستعراض القرارات التي تم اتخاذها خلال اليوم الأول للجتماع	<b>10:00 -9:30</b>
• استراحة	<b>10:30 -10:00</b>
• جلسة عامة لمناقشة مقترن فرق العمل للموضوعات التي سيتم تطبيقها كإرشادات - السيد المحاسب/ محمود اسعد رئيس الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل	<b>11:30 -10:30</b>
• استعراض ممثل مبادرة الانتساوي للتنمية لأوجه التعاون المحتملة بين المبادرة ومجموعة العمل.	<b>12:00 -11:30</b>
• جلسة عامة لمناقشة مقترنات مبادرة تنمية الانتساوي	<b>12:30 -12:00</b>
• استراحة غداء	<b>14:30 -12:30</b>
• جلسة عامة لمناقشة استضافة الاجتماع القادم - المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل	<b>15:00 -14:30</b>
• استعراض لخطة عمل مجموعة العمل للفترة 2012 - 2015 - السيد المحاسب/ محمود اسعد رئيس الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل	<b>15:30 -15:00</b>
• جلسة عامة لمناقشة خطة مجموعة العمل للفترة 2012-2015	<b>16:00 -15:30</b>



• الجلسة الختامية	<b>16:30 - 16:00</b>
- المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل	
• إنتهاء جلسات الاجتماع	<b>16:30</b>

<b>السبت</b>	<b>7 أغسطس 2010</b>	
• مغادرة الوفود		



# مختصر الاجتماع الرابع

## المجموعة عمل الانتوساير لكافحة الفساد وغسل الأموال

**mühwic** ī -

عقد الاجتماع الرابع لمجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بمدينة基多 – الإكوادور خلال الفترة من 6-4 أغسطس 2010.

وقد ترأس الاجتماع المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ورئيس مجموعة العمل .

وحضر الاجتماع الوفود التالية:

## **أولاً : رؤساء الأجهزة العليا للرقابة:**

المسلسل	الدولة	الاسم واللقب	عضو / مراقب
1	مصر	المستشار الدكتور / جودت الملاط	رئيس مجموعة العمل
2	الإكوادور	الدكتور / كارلوس بوليت	عضو بمجموعة العمل
3	ليسوتو	السيدة/ لوسي ليغافا	عضو بمجموعة العمل
4	جواتيمالا	السيد/ كارلوس انريك مورالس	مراقب

#### **ثانياً: الوفود المشاركة بالاجتماع:**

الاسم واللقب	الدولة	المسلسل
السيد/ محمد ونيس خليل	مصر	1
السيد/ محمود اسعد عبد الطيف	مصر	2
السيد/ اسلام خالد العفيفي	مصر	3
السيد/ بابلو سيلفي	الإكوادور	4
السيد/ نيلسون ديوناس	الإكوادور	5
السيد/ لويس فيرناندو ايلا	كولومبيا	6
السيدة/ نيدية جيرالدو	كولومبيا	7
السيد/ هيرالد كلين	ألمانيا	8



السيد/ اوبي شرينر	المانيا	9
السيد/ توفيق الرحمن روكي	اندونيسيا	10
السيد/ نوفي جريجوري انطونيوس	اندونيسيا	11
السيد/ مارسلو لوبيز ميستانزا	اندونيسيا	12
السيد/ خوان كارلوس رخو	بيرو	13
السيد/ جاك كوسيليناك	بولندا	14
السيد/ زبيسلو دوبورلסקי	بولندا	15
السيد/ بيتر بريماك	روسيا الاتحادية	16
السيدة/ جاكلين ولIAMZ	الولايات المتحدة	17

ولم يحضر ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالمجموعة في كل من :  
العراق ، اليمن ، ماليزيا، فيجي ، ترنداد وتوباجو ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، بابوا نيو غينيا .

### **ثالثاً : المراقبون المشاركون بالمجتمع :**

الاسم واللقب	الدولة	المسلسل
السيدة/ دوروثي بيريز	شيلي	1
السيد/ شين داشي	الصين	2
السيد/ يانكي كي	الصين	3
السيد/ بيتر نيوفريت	جمهورية التشيك	4
السيدة/ سيلفيا ميلوروفا	جمهورية التشيك	5
السيد / ادجار البرتو لارا	جواتيمala	6
السيد / خويناس اتونا كانديجي	ناميبيا	7
السيدة/ هيلجا اموبولو	ناميبيا	8
السيد/ ماجنوس بورج	مبادرة تنمية الانتوساي	9
عبد الحكيم بن الازرق	مبادرة تنمية الانتوساي	10
السيدة/ شيرلي اكونا	بارجواي	11
السيد/ البرت شيكبيلوا	زامبيا	12
السيد/ فوربي فيري	زامبيا	13

**اليوم الأول : ٢٠ أغسطس ٢٠١٩.****البند الأول : الكلمة الافتتاحية لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور .**

ألقى الدكتور / كارلوس بوليت رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور مضيف الاجتماع خطا به الترحيبي والذي وجه فيه التحية إلى المستشار الدكتور / جودت المطر رئيس مجموعة العمل ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ، و الدكتور / ديجو جارسيا النائب العام لجمهورية الإكوادور ، ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة ، ووفود الأجهزة الأعضاء ، والصادقين والصادقة الضيوف . ثم سرد الدكتور / بوليت تاريخ الانتساوي باختصار مؤكدا على أهمية منظمة الانتساوي وتتنوع أعمالها . وقد أكد ان الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور بوصفه رئيس المفوضية الفنية الخاصة للأخلاقيات العامة وإدارة الشفافية بمنظمة الاولاسييف يحاول جاهدا خلق نوع من التفاعل والتعاون كمصدر للمعلومات والخبرات التي ستفيد المنظمة الإقليمية . إن أهداف مجموعة العمل تقترب إلى حد كبير من طموحات وأهداف الاولاسييف وفي الجمعية العامة لمنظمة الاولاسييف التي عقدت في جواتيمالا في شهر يوليو 2010 اختير رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور بالأغلبية ليتولى الرئاسة في الفترة 2011-2012 وذلك تأكيدا على تعزيز العلاقات مع الانتساوي . ان الفساد هو إحدى أهم التحديات العالمية التي تهدد بشدة استقرار الدول ورخاء شعوبها ثم استعرض الدكتور/ بوليت الآليات التي تستخدم في غسل الأموال لتحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال شرعية تستخدم في أوجه النشاط الاقتصادي . وان أمام الأجهزة العليا للرقابة فرصة عظيمة الآن للمشاركة في مكافحة هذه الظاهرة تحت إشراف منظمة الانتساوي ثم استعرض سيادته اهم بنود جدول أعمال الاجتماع وفي نهاية كلمته استعرض الدكتور / بوليت الخطة الإقليمية للاولاسييف والتي اعتمدت في يوليو 2010 خلال الجمعية العامة للاولاسييف والتي تضم عناصر مختلفة مثل : التعليم والتدريب بالنسبة لمكافحة الفساد ، التعاون مع المنظمات الدولية ، إنشاء قاعدة بيانات وشبكة معلومات لمختلف دول الإقليم ، إنشاء المراكز البحثية بالإضافة إلى زيارات الميدانية . وقد أكد سيادته التزام جهاز الإكوادور بمبدأ منظمة الانتساوي ومجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال . وفي نهاية كلمته رحب الدكتور / بوليت مرة أخرى بالضيوف متمنيا النجاح للاجتماع .

**البند الثاني : الكلمة الافتتاحية للنائب العام بالإكوادور .**

ألقى الدكتور / ديجو جارسيا النائب العام لجمهورية الإكوادور خطابه الترحيبي وجه من خلاله التحية إلى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور والمستشار الدكتور / جودت المطر رئيس مجموعة العمل وجميع الوفود الحاضرة سواء الأجهزة الأعضاء أو الصادقين .

ثم استعرض سيادته الجهود المبذولة في جمهورية الإكوادور لمحاربة الفساد عموماً وغسل الأموال على وجه الخصوص وما هي أهم الخطوات التي اتخذتها إدارته لمكافحة تلك الأمور .

**البند الثالث : الكلمة الافتتاحية لرئيس مجموعة العمل .**

ألقى المستشار الدكتور / جودت المطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل كلمته الافتتاحية والتي حيا فيها رئيس جهاز الإكوادور مضيف الاجتماع ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة ورؤساء الوفود والصادقين الحاضرين والصادقة



الضيف . وأكد سيادته على المسئولية البالغة الأهمية التي ألقاها على عاتق المجموعة وكيفية ترجمة الجهود المبذولة في صورة خطة عمل جديدة للفترة 2011-2013 والتي تتسم بالموضوعية وقابلية التنفيذ.

كما أشار سيادته إلى السبق الذي تضمنته الخطة ويتمثل في التعاون بين مجموعة عمل الانتوسي لمراجعة البيئة لتنفيذ دليل إرشادي يدمج قضایا الغش والفساد بقضایا المراجعة البيئية.

وفي نهاية كلمته رحب رئيس المجموعة مرة أخرى بالمراقبين وطلب من رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور إبلاغ تحياته لفخامة رئيس الإكوادور / رافائيل دلجادو.

#### **البند الرابع : اعتماد جدول الأعمال**

طلب المستشار الدكتور / جودت المطر رئيس مجموعة العمل من أعضاء الوفد الحاضرة إلقاء نظرة على جدول أعمال الاجتماع واقتراح أي تعديل إذا ما رأوا ذلك . وقد تمت الموافقة بالإجماع على جدول الأعمال .

#### **البند الخامس : إقرار تقرير الانجاز لعام ٢٠١٠/٢٠١١**

استعرض السيد المحاسب / محمد نبيس خليل مستشار رئيس الجهاز المصري تقرير الانجاز للمهام والأنشطة التي قامت بها المجموعة خلال العام 2009/2010 وقد تضمن التقرير الأنشطة التالية :

- 1 - قيام المستشار الدكتور رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة العمل بعرض تقرير انجاز المجموعة لعام 2008/2009 بالاجتماع ال 42 للمجلس التنفيذي للابوساي والذي عقد في ديسمبر 2009.
- 2 - مشاركة الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة في الاجتماع ال 59 للمجلس التنفيذي للانتوسي الذي عقد في كيب تاون - جنوب إفريقيا في نوفمبر 2009 لعرض تقرير انجازات مجموعة العمل لعام 2008/2009.
- 3 - إجراء مقابلات مع ممثلي مبادرة تنمية الانتوسي بداية في جنوب إفريقيا مع السيد/ ماغنوس بورج والسيد / اينار كورسين وانتهاء بلقاء السيد / اينار كورسين في القاهرة في مارس 2010 لبحث سبل التعاون المقترحة بين مجموعة العمل ومبادرة تنمية الانتوسي .
- 4 - تحديث الموقع الإلكتروني للمجموعة عن طريق إضافة ما يلي:
  - أ - قوانين وتشريعات عدد 52 دولة تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
  - ب - إضافة المعلومات الخاصة بالمجتمع الثالث الذي عقد بجاكرتا اندونيسيا يوليو 2009م.
  - ت - إضافة بعض الإخبار المتعلقة بأنشطة المجموعة .
- 5 - إعداد مقترح لخطة العمل للفترة 2011-2013 بمناسبة قرب انتهاء خطة عمل المجموعة للفترة 2008-2011.
- 6 - إعداد الإطار العام التنفيذي لمشروعات الأدلة الإرشادية للمجموعة والذي تم إقرارها من قبل في الاجتماع الثالث المنعقد في جاكرتا – اندونيسيا بهدف تدعيم خطة عمل المجموعة عن طريق إعداد ثلاثة أدلة إرشادية في الموضوعات التالية :
  - أ - منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة .
  - ب - تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية.



ت التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند مكافحة غسل الأموال.  
وقد عرض السيد المحاسب / محمد ونيس للمسح الذي تم إرساله إلى أعضاء المجموعة لمعرفة وجهة نظرهم في الإطار العام التنفيذي لمشروعات الأدلة الإرشادية لمجموعة العمل بالإضافة إلى التوصل لتشكيل فرق العمل وإعداد جدول زمني للتنفيذ .

- 7 - إعداد تقرير عن نتائج الاستبيان الأول لمجموعة العمل .
- 8 - متابعة أنشطة أهداف خطة عمل المجموعة للفترة 2008/2011 وهي:
  - أ - الدليل الإرشادي لمكافحة الفساد و غسل الأموال الذي أعده الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا.
  - ب - قائمة المنظمات والجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد و غسل الأموال بالإضافة إلى تحديد الشركاء الرئيسيين والتي يقوم بإعدادها الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة.
  - ت - الاستبيان الأول لمجموعة العمل والذي أعده الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية مصر العربية.
- 9 - أصدرت المجموعة كتيب يعتبر أول إصدار لمجموعة العمل باللغة الانجليزية وستشرع المجموعة في ترجمته إلى اللغات الأربع الرسمية الأخرى للأنتسابي وهو يشمل وثائق عديدة وأربعة ملخص .
- 10 - زيادة عدد أعضاء المجموعة من 14 عضو إلى 18 عضو بعد انضمام كل من : بولندا، ماليزيا، العراق، اليمن.

#### **البند السادس : الهدف الأول (الدليل الإرشادي - روسيا)**

استعرض السيد/ بيتر بريماك من الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية الدليل الإرشادي للأجهزة العليا للرقابة بشأن مكافحة الفساد و غسل الأموال والذي تم انجازه من قبل و قد طلب معالي المستشار / رئيس الجهاز ورئيس مجموعة العمل تلخيص الدليل خلال فعاليات الاجتماع الثالث لمجموعة العمل والذي عقد في جاكرتا – اندونيسيا يوليو 2009 ، قام السيد/ بيتر بريماك مشكورا بإعداد هذا التلخيص وقد تم الاتفاق على أن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بترجمته إلى اللغتين العربية والفرنسية ، بينما سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة بالإيكوادر بالترجمة إلى الإسبانية ، و يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بالمانيا بترجمة الدليل إلى اللغة الألمانية . وقد تم إقرار هذا الدليل في شكله النهائي وقد قام بعض الأعضاء بالتعليق بعد عرض السيد / بريماك وتلك التعليقات مذكورة في المرفق رقم (1) .

#### **البند السابع : الهدف الثاني ( قائمة الجهات والمنظمات الدولية )**

قدمت السيدة / جاكلين ولIAMZ ممثلة مكتب المسائلة الحكومية الأمريكية عرض توضيحي عما تم انجازه بالنسبة للهدف الثاني آلا وهو تدعيم التعاون بين منظمة الانتسابي والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد و غسل الأموال و هو الهدف الذي كلف بانجازه الولايات المتحدة عن طريق إعداد قائمة بالمنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مجال مكافحة الفساد و غسل الأموال. أما بالنسبة لتحديد الشركاء الدوليين الرئيسيين لمجموعة العمل فقد أكدت السيدة / جاكلين أن الاتصالات جارية الآن بوحدة نزاهة الأسواق المالية التابعة للبنك الدولي كما أن هناك محاولات للاتصال بمجموعة أجمونت.



كما أكدت سعادتها أيضا خصوص بعض حكومات الدول الأعضاء لتقدير البنك الدولي أو مبادرات مكافحة غسل الأموال وتلك الدول هي : فيجي ، ليسوتو ، اندونيسيا ، المكسيك ، كولومبيا والعراق . وقد اقررت الوحدة التابعة للبنك الدولي عدة مقترنات أهمها :

1 - تحديد سلطات الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة حالات غسل الأموال.

2 - دعوة الجهات المعنية للحضور كمراقبين في اجتماعات المجموعة لمزيد من التواصل.

3 - متابعة الجهات التابعة للبنك الدولي مثل FMI وما شابها لإجراء مزيد من الاتصالات.

وقد أكدت ممثلة الولايات المتحدة أن لجنة التنمية المالية والقطاع الخاص التابعة للبنك الدولي ترحب بحضور الأجهزة العليا للرقابة للدورات التدريبية التي تعقد بشأن مكافحة غسل الأموال.

وقد علق رئيس الأمانة الفنية بان انجاز هذا الهدف قد تأخر وطلب من ممثلة مكتب المساعلة الحكومية بالولايات المتحدة سرعة انجاز ما تبقى من عمل حتى يتضمن تقديم ما انتهى إليه العمل في الانكوساي العشرين الذي سيعقد بجنوب أفريقيا نوفمبر 2010 وقد طلب سعادتها منها تقديم تقرير مفصل بما انتهى إليه العمل في هذا الهدف وإلا سيتم تمديد انجاز هذا الهدف إلى خطة العمل الجديدة .

### **البند الثامن : الهدف الثالث (تقرير الاستبيان الأول لمجموعة العمل)**

استعرض السيد المحاسب / محمود اسعد رئيس الأمانة الفنية لمجموعة العمل تقرير نتائج الاستبيان الأول لمجموعة العمل والذي تم إعداده في ضوء الهدف الثالث لخطة عمل المجموعة للفترة 2008-2011.

لقد تم إرسال الاستبيان في صورته النهائية إلى كافة الأجهزة العليا للرقابة أعضاء منظمة الانتوسي ( 189 ) جهاز رقابي وقد وردت إجابات من 54 جهاز أعلى للرقابة بنسبة 28.6 % .

وعلى الرغم من ضالة نسبة الاستجابة التي وردت ، إلا أن الأمانة الفنية لرئيسة مجموعة العمل رأت أن الإجابات تعبر عن مجتمع الانتوسي كل حيث وردت الإجابات من مختلف المجموعات الإقليمية كما أن الإجابات وردت أيضا من الأجهزة الرقابية ذات النشاط الملحوظ لذا قامت اللجنة الفنية بتحليل النتائج وعرضها بشكل مبدئي لحين توافر إجابات أخرى من الأجهزة العليا للرقابة أعضاء منظمة الانتوسي حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وشموليّة .

وقد قام السيد / محمود اسعد بعرض توضيحي يبين نسب إجابات الأسئلة وفقا للأقسام الثلاثة للاستبيان موضحا نسب الإجابات بنعم أو لا أو الأسئلة التي لم يرد عليها إجابة .

كما عرض رئيس الأمانة الفنية ما يلي:

1 - جدول تفصيلي بعدد ردود الأجهزة العليا للرقابة وفقا للمجموعات الإقليمية التي ينتمي إليها كل جهاز أعلى للرقابة وما هي نسبة كل مجموعة إقليمية بالنسبة لإجمالي الإجابات.

2 - عدد الأجهزة العليا للرقابة أعضاء المجموعة الذين استوفوا الاستبيان والبالغ عددهم 13 جهازا بنسبة 72 % .

3 - رؤساء مجموعات العمل الإقليمية الذين استوفوا الاستبيان والبالغ عددهم 4 أجهزة بنسبة 57 % .

وكان من أهم المؤشرات ما يلي:



- المؤشرات الايجابية التي حصلت على أعلى نسب تمثلت في :
  - ☒ توافر قوانين خاصة بتضارب المصالح بالنسبة للموظفين العموميين بنسبة 94.4%.
  - ☒ توافر وحدات أو هيئات متخصصة بالدول بنسبة 92.6%.
- المؤشرات السلبية والتي حصلت على اقل النسب تمثلت في :
  - ☒ توفر السلطة أو التقويض اللازم لتوقيع العقوبة ضد حالات الفساد وغسل الأموال بنسبة 11.1%.
  - ☒ رغبة الأجهزة العليا للرقابة في فتح الباب أمام مراجعى الدول الأخرى للقيام بـ مراجعات مشتركة بنسبة 31.4%.

وقد أوصى التقرير في نهايةه بضرورة الاستفادة من البيانات الايجابية التي وردت بالاستبيان بالإضافة إلى ضرورة وجود المزيد من الردود لكي تعم الفائدة على جميع الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الانتوساى.

### **البند الثاني للجتماع : ٢٠١٨**

#### **البند التاسع : استعراض قرارات اليوم الأول**

قام السيد المحاسب / محمود اسعد رئيس الأمانة الفنية باستعراض أهم القرارات التي اتخذت في اليوم الأول لاجتماعات مجموعة العمل وتمثلت أهم القرارات فيما يلي:

- 1 - إقرار تقرير انجاز المجموعة لعام 2009/2010.
- 2 - إقرار الدليل الإرشادي الذي أعد الجهاز الأعلى للرقابة الروسي على أن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بالترجمة إلى اللغة العربية والفرنسية ، بينما يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور بالترجمة إلى الإسبانية و يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بألمانيا بترجمة الدليل إلى اللغة الألمانية.
- 3 - إقرار التقرير الخاص بالاستبيان الأول لمجموعة العمل على أن يتم إرسال الاستبيان مرة أخرى إلى الدول التي لم تستجب وفي حال ورود استجابات جديدة يتم إدراجها في التقرير ليتم اعتماده في صورته النهائية.
- 4 - استكمال تقرير الهدف الثاني والخاص بقائمة المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال حيث لم يشمل العرض التوضيحي التقرير أي بيانات تفصيلية تساعد على الوصول لنتائج ملموسة ، كما لم يشمل العرض أي جدول الزمني لمراحل التنفيذ . وقد تم الاتفاق على استمرار قيام مثل الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي العمل حتى نهاية سبتمبر 2010 للانتهاء من الأمور المتعلقة بهذا الهدف وخاصة البيانات التفصيلية.

#### **البند العاشر : إطار العمل لفرق العمل المقترنة**

قام السيد / محمود اسعد رئيس الأمانة الفنية لمجموعة العمل باستعراض الإطار العام التنفيذي المقترن لمشروعات الأدلة الإرشادية وذلك بالنسبة للثلاث موضوعات التي تم اعتمادها خلال فعاليات الاجتماع الثالث للمجموعة والذي عقد بجاكرتا - إندونيسيا وهم كالتالي:

- 1 - منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة.



- 2 - تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية.
- 3 - التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند مكافحة غسل الأموال.

وقد قامت الأمانة الفنية للمجموعة بإعداد مسح حول الموضوعات الثلاث والذي تم إرساله لأعضاء مجموعة العمل وكانت أهم نتائج ذلك المسح كالتالي:

- 1 - وافقت الأجهزة العليا للرقابة لكل من بولندا ، ألمانيا ، بيرو ، العراق، اندونيسي ، ماليزيا ، كولومبيا ، مصر على المشاركة في إعداد وتنفيذ مشروعات تلك الأدلة.
- 2 - تم ترتيب الموضوعات وفقاً لأولوية التنفيذ كالتالي:
  - تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية
  - منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة.
  - التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة عند مكافحة غسل الأموال.
- 3 - إرجاء تنفيذ الموضوع الثالث لحين الانتهاء من الدليلين الأول والثاني أو وجود متطلعين لإنجاز الموضوع الثالث.
- 4 - تشكيل فرق العمل لإعداد الدليلين الأول والثاني وهم:
  - أ - الدليل الإرشادي عن موضوع تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية : بولندا - بيرو - كولومبيا - مصر
  - ب - الدليل الإرشادي عن موضوع منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة : ألمانيا - اندونيسي - ماليزيا - العراقكما تم أيضاً عرض الجدول الزمني المقترن لتنفيذ تلك الأدلة الإرشادية على أن يتم عرض الأدلة الإرشادية في صورتها النهائية بالاجتماع السابع لمجموعة العمل والانتساوي الواحد والعشرون 2013.
- كما شمل العرض أيضاً المراحل التفصيلية المقترنة لتنفيذ الأدلة الإرشادية وادوار ومسئولييات فرق العمل ورئيسة مجموعة العمل .

#### **البند الحادي عشر : عرض لل المجتمعات التي تمت بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتساوي (IDI)**

استعرض رئيس الأمانة الفنية لمجموعة العمل الجهود التي بذلت في سبيل التعاون مع مبادرة تنمية الانتساوي في إعداد برنامج تدريبي متخصص في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وذلك بداعي من الاجتماع الذي عقد على هامش المجلس التنفيذي للانتساوي الذي عقد في نوفمبر 2009 بكيب تاون - جنوب أفريقيا مع ممثلي مبادرة تنمية الانتساوي ، مروراً بالاجتماع الذي عقد بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات المصري يوم 29 مارس 2010 مع ممثل مبادرة تنمية الانتساوي الذي أكد على عدم توافر مادة علمية لبرنامج تدريبي إلا أنه يجب التركيز على موضوع مكافحة الفساد ، الذي يعد إحدى الموضوعات الرئيسية للخطة الإستراتيجية للانتساوي 2011-2016.



## **البند الثاني عشر : عرض ممثلي مبادرة تنمية الانتساوي**

بعد استعراض الأمانة الفنية للمجموعة لقاءات التي تمت مع ممثلي مبادرة تنمية الانتساوي قام كل من السيد/ ماغنوس بورج المدير العام لمبادرة تنمية الانتساوي والسيد/ عبد الحكيم بن الازرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتساوي بعرض توضيحي تضمن العناصر التالية :

- 1 - الخطة الإستراتيجية لمبادرة تنمية الانتساوي للفترة 2007-2012.
- 2 - لجنة بناء القدرات كنموذج للتعاون المرتقب.
- 3 - مثال على إحدى برامج مبادرة تنمية الانتساوي.
- 4 - برامج تنمية الانتساوي في 2010.
- 5 - أهم إصدارات مبادرة تنمية الانتساوي.

وقد أعطى السيد/ عبد الحكيم مثلاً جيداً على التعاون الذي يتم مع مبادرة تنمية الانتساوي ، والذي يتمثل في البرنامج الإقليمي لإدارة الدين العام الذي أقيم في الفترة من 2008-2011 ، وأكَدَ أن هذا البرنامج تم تنفيذه بناءً على الطلبات المتزايدة من الأجهزة العليا للرقابة وخاصة تلك الواقعة في قارة أفريقيا كما أوضح دور شركاء التعاون وأهداف البرنامج والأجهزة العليا للرقابة التي شاركت بالبرنامج وما هي مراحل تصميم البرنامج بالإضافة إلى أهم نتائج أو عوائد البرنامج. كما قام السيد/ ماغنوس بورج المدير العام لمبادرة تنمية الانتساوي باستعراض شرح توضيحي عن منظمة الانتساوي ومجتمع الدول المانحة وكان من أهم النقاط التي شملها العرض ما يلي:

- 1 - أسس التعاون بين الجهات المانحة ومنظمة الانتساوي.
- 2 - كيفية تقييم المانحين للدعم الفني والمالي للأجهزة العليا للرقابة .
- 3 - أهم الجهات المانحة.
- 4 - تشكيل اللجنة المحفزة للتعاون والتي تضم جميع الجهات المانحة وتشمل أجهزة عليا للرقابة يتم تعيينهم من قبل الانتساوي.
- 5 - أدوار ومسؤوليات اللجنة المحفزة للتعاون.
- 6 - نطاق الصالحيات الممنوحة للأمانة الفنية للجنة المحفزة.

وقد أفاد السيد / ماغنوس بورج أن تلك المبادئ والإرشادات تمثل أساساً جيداً للعمل المستقبلي مع مجموعة العمل ولكن يعييها أنها واسعة النطاق ويصعب تطبيقها بالنسبة للتعاون الخاص ببناء القدرات. وقد أكد سيادته ان الإطار العام المقترن للأدلة الإرشادية ستمثل أساساً جيداً لبناء القدرات في المستقبل ، كما أفاد سيادته أيضاً بإمكانية إشراف مبادرة تنمية الانتساوي على برنامج رائد لبناء القدرات في إحدى أقاليم الانتساوي ول يكن الارابوساوي على سبيل المثال وان هذا الأمر سيتطلب على الأقل التعاون بين ثلاثة أطراف ( مبادرة تنمية الانتساوي ، مجموعة العمل ، الارابوساوي) . كما اقترح سيادته دعوه المبادرة لـمراقب في المجتمعات القادمة لمجموعة العمل ، حيث إن ذلك سيسمح للمبادرة معرفة المستجدات التي تمت بالنسبة لإعداد الأدلة الإرشادية بالإضافة على التعرف إلى الخبرات الرائدة بمجموعة العمل . كما أن هذا الأمر سيسمح لمجموعة العمل بالتعرف على احدث المستجدات بالنسبة لمبادرة تنمية الانتساوي.



### **البند الثالث عشر: خطة العمل الجديدة - ٢٠١٣-٢٠١١**

استعرض رئيس الأمانة الفنية لمجموعة العمل مشروع خطة العمل الجديدة للفترة 2011-2013 والتي تهدف إلى دعم عمل الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتوسيع المفاهيم والتطبيقات المتاحة لديهم بإعداد أدلة إرشادية أو تقديم برامج تدريبية وتقديم تجارب وحالات عملية تتعلق بجهودهم الحثيثة الرامية للحد من واكتشاف ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

كما استعرض سيادته أهداف الخطة الجديدة وهو كالتالي:

#### **الهدف الرئيسي:**

دعم نشاط الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتوسيع المفاهيم والتطبيقات المتاحة لديهم من خلال إعداد أدلة إرشادية أو تقديم برامج تدريبية وتقديم تجارب وحالات عملية تتعلق بجهودهم الحثيثة الرامية للحد من واكتشاف ومكافحة الفساد وغسل الأموال بغرض خلق كوادر مؤهلة للكشف عن الفساد وغسل الأموال والتعامل مع هذه الحالات ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق ما يلي :

- 1 - تعاون الأجهزة العليا للرقابة في إعداد أدلة إرشادية تدعم جهودها للكشف عن ومكافحة الفساد وغسل الأموال.
- 2 - إعداد وتصميم وتقديم برامج تدريبية وورش عمل حول مكافحة الفساد و غسل الأموال بغرض خلق كوادر مؤهلة للكشف عن الفساد وغسل الأموال والتعامل مع هذه الحالات.
- 3 - التعاون مع مجموعة عمل الانتساوي لمراجعة البيئة في إعداد دليل إرشادي حول "قضايا الغش والفساد في مجال مراجعة البيئة" لدمج المفاهيم المتعلقة بكل من مراجعة البيئة ومراجعة الغش والفساد لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على البيئة مع جهودها الرامية لمكافحة الفساد .
- 4 - إنشاء قاعدة بيانات تجمع الحالات العملية وتجارب الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.  
وقد أبدت بعض الوفود تعليقات على الخطة الجديدة وتلك التعليقات مذكورة بالإضافة إلى رأي تعليق الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل في المرفق رقم (2).

### **البند الرابع عشر: مكان انعقاد الاجتماع القادم**

استعرض المستشار الدكتور / جودت الملط رئيس مجموعة العمل مكان انعقاد الاجتماع الخامس الذي من المقرر أن يعقد في 2011 ولكن لم يكن هناك أي متطلعين ولذا تقرر أن يتم تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع خلال الثلاث أشهر القادمة على الأكثر وقد تم استعراض الاجتماعات السابقة سواء بالنسبة لمجموعة العمل أو فريق المهام.

### **البند الخامس عشر: الإصدار الأول كتيب مجموعة العمل**

استعرض السيد/ محمود اسعد رئيس اللجنة الفنية للإصدار الأول لمجموعة العمل وهو الكتيب المسمى باسم المجموعة وقد بين سيادته أن هذا الكتيب سيتم عرضه على الانكوساي الذي سيعقد في جنوب أفريقيا في نوفمبر 2010 باللغة الانجليزية وفي حال إقراره ستشرع المجموعة في ترجمته إلى الأربع لغات الرسمية الأخرى على أن يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مسؤولية الترجمة للغة العربية وسيتحدد الأمر في حينه .



ثم قام رئيس اللجنة الفنية باستعراض الكتاب سريعا حيث يشمل :

1 - مقدمة عن تاريخ منظمة الانتوسي.

2 - خلفية عن تاريخ فريق المهام ثم كيفية التحول لمجموعة العمل.

3 - خطة العمل الحالية للمجموعة 2008-2011.

4 - سرد تارخي لاجتماعات مجموعة العمل.

5 - الدليل الارشادي لمكافحة الفساد وغسل الأموال الذي أعد الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية.

6 - تقرير الاستبيان الأول لمجموعة العمل.

7 - التقرير الذي قدم لمجلس مديرى الانتوسي 59 بجنوب إفريقيا في نوفمبر 2009.

8 - خطة العمل المقترحة للفترة 2011-2013.

وفي نهاية الكتاب يوجد أربعة ملخص :

• الأول للوثائق الخاصة بالاجتماع الثالث الذي عقد في جاكرتا – اندونيسيا يوليوليو 2009.

• الثاني للوثائق الخاصة بالاجتماع الرابع الذي عقد في كيتو – الإكوادور أغسطس 2010.

• الثالث عبارة عن مسرد باللغة الانجليزية والعربيه لأهم المصطلحات الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال.

• الرابع عبارة عن مسرد باللغة الانجليزية لأهم الاختصارات المستخدمة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال .

وقد أبدى الجهاز البولندي رغبته في إضافة الكلمة التي ألقاها في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الذي عقد بجاكرتا – اندونيسيا يوليو 2009 ، كما رغبت السيدة / جاكلين ولیامز ممثلة الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة في تعديل بعض الألفاظ في الجزء الخاص بها. وقد تم التعديل وفقا للمقتراحات .

### **البند السادس عشر: طلبات العضوية الجديدة**

أعلن المستشار الدكتور / جودت الملطف أن الجهاز الأعلى للرقابة بناميبي 1 قد تقدم بطلب للانضمام لعضوية المجموعة وقد سلم الطلب إلى رئيس الأمانة الفنية للمجموعة وقد أكد رئيس مجموعة العمل انه في حال رغبة أي جهاز أعلى للرقابة الانضمام إلى عضوية المجموعة عليه التقدم بطلب انضمام باسم رئيس المجموعة على أن يتم إرسال الطلب على البريد الإلكتروني للمجموعة : [wgfacml@cao.gov.eg](mailto:wgfacml@cao.gov.eg). وبالفعل أرسل كل من الجهاز الأعلى للرقابة بكل من شيلي و الصين والتثبيك بريد الكتروني للانضمام لمجموعة العمل .

### **البند السابع عشر: كلمات المراقبين**

أبدى الجهاز الأعلى للرقابة بالصين والذي حضر الاجتماع بوصفه مراقب رغبته في إلقاء كلمة وقد وافق رئيس مجموعة العمل كما قام بدعوة جميع المراقبين أن يلقوا كلماتهم في حال رغبتهم في ذلك .

### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة بالصين:**

تحدد مثل الجهاز الأعلى للرقابة بالصين عن موضوع مراجعة المسائلة الاقتصادية وكونها نوع جديد من المراجعة ينفذ من قبل مؤسسات المراجعة الصينية وكيف أن هذا النوع يختلف عن المراجعة المالية ومراجعة الأداء.



إن مراجعة المساءلة الاقتصادية تشير إلى تقييم رؤساء الجهات الخاضعة للرقابة ومدى الجدوى الاقتصادية من وراء تعينهم وذلك فيما يتعلق بالعادات والمصروفات المالية والأنشطة الاقتصادية.

وقد أكد سيادته أن هذا النوع من المراجعة ظهر مع السياسات الإصلاحية التي تمت في الصين وفي مايو 1999 أصدرت الإدارة المركزية للحزب مجموعات من اللوائح المنظمة وفي عام 2006 تم تعديل القانون الصيني محدداً الأفراد الخاضعين للمراجعة ونطاق المساءلة الاقتصادية وبشكل إحصائي لقد خضع 393.6 ألف رئيس على مختلف مستوياتهم خلال الفترة من 1998 إلى 2009م.

إن مراجعة المساءلة الاقتصادية تركز في مراجعتها على قيادات الحزب ورؤساء المشروعات . إن هذا النوع من المراجعة يشمل ثلاثة أنواع من الأفراد :

1 - رؤساء أو نواب رؤساء اللجان الحزبية ، الحكومات المحلية ، المؤسسات القانونية.

2 - رؤساء أو نواب الرؤساء الذين يشغلون مناصبهم لمدة عام واحد أو أكثر في الحكومات المحلية والوكالات الحزبية.

3 - الموظفين القانونيين للمشروعات المملوكة للدولة.

كما تحدث سيادته عن السلطات والتقويضات الخاصة بمراجعة المساءلة الاقتصادية بالإضافة إلى العملية التنظيمية.

اما بالنسبة لنتائج هذا النوع من المراجعة فتمثلت في منع و معاقبة الفساد خلال الفترة من 1998 إلى 2009 وصل إجمالي المبلغ المفصح عنه من قبل مراجعة المساءلة الاقتصادية 2.0322 2.0322 بليون RMB كما تم تحويل 5003 موظف إلى المحاكمات التأديبية بنسبة تصل إلى 1.8% من إجمالي عدد الرؤساء الخاضعين لهذا النوع من المراجعة . أن هذا النوع من المراجعة يركز على الإفصاح عن إساءة استخدام السلطة لصالح أغراض الشخصية وبالطبع هذا يشمل بناء نظم معلومات متطرفة والتي تساعد في الحد من غسل الأموال وعلى هذا يمكننا القول بأن هذا النوع من المراجعة يهدف إلى :

1 - منع و معاقبة الفساد وتيسير السيادة الصحيحة .

2 - حماية وسلامة النظام الاقتصادي مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3 - تيسير تطوير آليات الإشراف على الكوادر الإدارية.

### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة بشيلي :**

في بداية حديثها شكرت ممثلة الجهاز الأعلى للرقابة بشيلي الإكوادور على حسن الضيافة ، كما شكرت رئيس مجموعة العمل على السماح لها بالتحدث أثناء جلسات الاجتماع.

وقد أكدت ممثلة الجهاز الشيلي أن تعليقاتها لن تكون مؤثرة لكونها مراقب وليس عضو ولذا سترفع طلب لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة بشيلي للانضمام لمجموعة العمل لتصبح ضمن الأعضاء.

وترى سيادتها أن أهداف هذه المجموعة في غاية الأهمية حيث أن مكافحة الفساد وغسل الأموال أصبحا حاجة ملحة عالميا وترى ممثلة الجهاز الشيلي أن المجتمع بحاجة إلى اكتشاف أفكار جديدة وإعطاء أمثلة محددة وواضحة تخدم



جميع الدول في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال . وتقترح ممثلة الجهاز بغض النظر عن الاختلافات القانونية من دولة لأخرى وضع قائمة بالشركات التي تم معاقبها على مستوى كل دولة بحيث تستفيد الدول الأخرى وتصبح جرس إنذار . كما اقترحت فكرة أخرى ألا وهى إنشاء قائمة بالمجالات التي ينتشر بها الفساد بالدول المختلفة بحيث تستفيد الدول الأخرى من جرس التحذير هذا. كما اقترحت سيادتها أيضا وضع مؤشرات للمخاطر بحيث تتركز جهود الدول على المواقف الأكثر خطورة ، كما انه من الضروري إصدار بعض دراسات الحالة وإتاحتها أمام المجتمع الدولي بأسرع وقت ممكن.

وفي نهاية حديثها ، أكدت ممثلة الجهاز الأعلى للرقابة بشيلي أن نشر التقارير الرقابية على موقع الانترنت كان لها عظيم الأثر على الشعب الشيلي الذي تمكن بسهولة من الوصول لتلك التقارير مما جعله يشعر بالالتزام بالتعاون مع الجهاز.

#### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة بجواتيمالا :**

ذكر رئيس الجهاز الأعلى بجواتيمالا انه حضر الأسبوع الماضي إحدى المحاكمات الخاصة بغسل الأموال ، كما أكد وجود فجوة كبيرة بين وحدة مكافحة غسل الأموال والجهاز الأعلى للرقابة . لقد بينت المحاكمة انه يجب على الجهاز الأعلى للرقابة بذل المزيد من الجهد وألا يقتصر دوره على مجرد المراجعة وإصدار التقارير . بل يجب إجراء المزيد من البحوث ومحاولة إيجاد الصلة بين الجهات العامة وهو لاء الذين يعرضون خدماتهم وهذا بالطبع يعني العلاقة الوثيقة بين الموظفين الحكوميين والأحزاب السياسية حيث تأكّد لنا أن السياسيين وراء كثير من حالات الفساد. وفي نهاية كلمته طلب رئيس جهاز الإيكوادور تحليل هذا الموضوع بعمق.

#### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية التشيك:**

ذكر مثل الوفد التشيكي ان جهازهم الأعلى للرقابة مشترك حاليا في العديد من الأنشطة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وبالطبع فان الفساد ليس مشكلة داخليه حيث ان تأثيرها دولي . وبالطبع فان الشركات متعددة الجنسيات ترغب في وضع ضوابط دولية لمكافحة الفساد ومن المؤكد أن مجموعة العمل هذه ستساهم بفاعلية في الكشف عن ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

#### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة بناميبيا :**

في بداية حديثه شكر ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بناميبي كل من الجهاز الأعلى للرقابة بكل من الإيكوادور وجمهورية مصر العربية للسماح لهم بحضور اجتماع مجموعة العمل. وقد اشار سيادته بان ناميبيا قد تقدمت بالفعل بطلب للانضمام لعضوية مجموعة العمل وأنهم سوف يستفيدون من المناقشات التي تدور والمواضيع المطروحة في المجموعة. وقد أكد ممثل الجهاز الأعلى للرقابة بناميبي أنهم يطبقون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الفساد.



### **كلمة الجهاز الأعلى للرقابة ببارجواي:**

أكملت ممثلة الجهاز الأعلى للرقابة ببراجواي أنها تعمل بوحدة المخاطر المستقبلية ومهمتها الأساسية هي مكافحة الفساد والجريمة المنظمة . تركز هذه الوحدة على استكشاف وإجراء تحريات بشأن الجرائم التي تحدث للأموال العامة عبر كثير من التكتيكات والأساليب بحيث يتمكنوا من جمع أكبر كم من الأنشطة المتعلقة بالجريمة .

### **البند الثامن عشر: الكلمة الختامية:**

في نهاية جلسات اليوم الثاني ألقى الدكتور / جودت الملط الكلمة الختامية وقد شكر فيها الوفود الحاضرة على جهودهم المميزة ومناقشتهم الفعالة ، كما أكد على انه سيتم موافاتهم بالمحضر لإقراره ثم تضمينه لتقدير انجاز المجموعة تمهدًا لعرضه على الانكوساي العشرين في نوفمبر 2010. وفي نهاية كلمته شكر الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور على حسن التنظيم وكرم الضيافة.



### **البند التاسع عشر: أهم قرارات المجتمع :**

بعد المناقشة والمداولة وافق المشاركون على ما يلي:

- 1 - إقرار تقرير انجاز المجموعة لعام 2009/2010 .
- 2 - إقرار الدليل الإرشادي الذي أعده الجهاز الأعلى للرقابة بروسيا الاتحادية على أن يقوم الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بالترجمة إلى اللغة العربية والفرنسية ، بينما يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بالإيكوادر بالترجمة و الإسبانية وأن يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بألمانيا بترجمة الدليل إلى اللغة الألمانية.
- 3 - إقرار التقرير الخاص بالاستبيان الأول لمجموعة العمل على أن يتم إرسال الاستبيان مرة أخرى إلى الدول التي لم تستجب وفي حال ورود استجابات جديدة يتم إدراجها في التقرير في صورته النهائية.
- 4 - طلب تقرير انجاز من مكتب المساءلة الحكومية الأمريكية عن تقدم سير العمل في سبيل تحقيق الهدف الثاني من خطة العمل وذلك في موعد غايته نهاية سبتمبر 2010. وفي حالة عدم الانتهاء من انجاز هذا الهدف سيتم إضافته إلى خطة العمل الجديدة.
- 5 - دراسة التعليقات التي وردت بشأن خطة العمل الجديدة وتضمينها بها .
- 6 - تحديد مكان الاجتماع القادم خلال الثلاث أشهر القادمة نظراً لعدم إبداء أي من الأجهزة الأعضاء الحاضرة للاجتماع رغبته في استضافة الاجتماع القادم.
- 7 - اعتماد الطلبات المقدمة من الأجهزة العليا للرقابة في كل من : ناميبيا وشيلي والصين والتشيك لانضمام لعضوية المجموعة .

المحاسب / محمود اسعد عبد اللطيف

رئيس الأمانة الفنية لمجموعة عمل  
الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

**المستشار الدكتور / جودت المطر**

**رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات  
ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة  
الفساد وغسل الأموال**

**مرفق رقم (٤) التعليلات التي وردت بشأن الدليل الإرشادي لروسيا**

تعليق الأمانة الفنية	التعليق
	<p><b>تعليق اندونيسيا:</b></p> <p>قدم السيد/ توفيق عبد الرحمن عضو الجهاز الأعلى للرقابة باندونيسيا بعض التعليقات على الدليل الإرشادي وهي كالتالي:</p>
يمكن طلب الأمثلة وأفضل الممارسات من الأجهزة العليا للرقابة وتجميعها وعرضها على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل وفقاً للهدف الرابع من أهداف خطة العمل الجديدة لمجموعة للفترة 2011 – 2013 .	أفضلية ذكر بعض الأمثلة التوضيحية حتى يسهل على الأجهزة العليا للرقابة إتباعها وتنفيذ الإرشادات.
أن امتلاك الجهاز الأعلى للرقابة معيار داخلي يتماشى مع معايير الدليل الإرشادي مطلب عادل و لكنه في تنفيذه يعتمد على النظام الداخلي لكل جهاز أعلى للرقابة.	من الأفضل أن يمتلك الجهاز الأعلى للرقابة معيار داخلي يتماشى مع معايير الدليل الإرشادي.
هذا الرأي تختلف فيه الإجراءات وفقاً لدرجة استقلالية الأجهزة العليا للرقابة و كذلك ترجع إلى النظام الداخلي المعمول به بالدول.	من الأفضل وجود إجراء رسمي يكفل سرعة انتقال الحالات المشتبه بها من جهات المراجعة إلى الجهات القائمة على تنفيذ القانون.
نفس التعليق السابق	وجوب وجود علاقة رسمية لتبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة ووحدات التحريات المالية حيث أن معظم حالات غسل الأموال ترتبط بالقطاع الخاص.
هذه النوعية المتخصصة من التدريب تم إدراجها ضمن الهدف الثاني من	تدريب الأجهزة العليا للرقابة مراجعيها ليصبحوا شهود أو



أهداف خطة العمل الجديدة للفترة 2011 – 2013 لمجموعة العمل.	خبراء أمام المحاكم فيما يتعلق بحالات الغش المكتشفة.	
	<b>تعليق الولايات المتحدة:</b>  قدمت السيدة/ جاكلين ولIAMZ من الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة بعض التعليقات على الدليل الإرشادي وهي كالتالي:	
نظراً لاختلاف السلطات الممنوحة للأجهزة الرقابية العليا لكل دولة، فإنه من المقترح أن يقوم كل جهاز أعلى للرقابة بتطبيق ما يناسبه من الدليل وفقاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها ووفقاً لنظام الداخلي المعمول به بالدول.	صعوبة تطبيق تلك الإرشادات كما هي وذلك نظراً لاختلاف السلطات الممنوحة للأجهزة العليا للرقابة لكل دولة على حدة.	1
تراجع الإستراتيجية الواضحة للتطبيق إلى النظام المعمول به كما سبق ذكره.	افتقاد الدليل الإرشادي إلى إستراتيجية واضحة للتطبيق.	2

**مرفق رقم (□) التعليقات التي وردت بشأن خطة العمل الجديدة للفترة - □□□□ - □□□□**

تعليق الأمانة الفنية	تعليق الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بمجموعة العمل	النص الأصلي	
	<u>تعليق الجهاز الأعلى للرقابة ببولندا:</u>		
تم التغيير قبل انعقاد الاجتماع	اقترح الجهاز الأعلى للرقابة ببولندا تغيير آخر سطر من المهمة وإضافة كلمة "منع واكتشاف الفساد وغسل الأموال: أو استبدالها بلفظ "مكافحة الفساد وغسل الأموال " حيث إنها تشمل وتعكس كل من الحد من ومكافحة الفساد وغسل الأموال .	اكتشاف الفساد وغسل الأموال	1
	<u>تعليق الجهاز الأعلى للرقابة بباوا نيو</u> <u>غينيا:</u> اقترح الجهاز الأعلى للرقابة بباوا نيو غينيا تعديل بعض النقاط :		
	بالنسبة لمقدمة الهدف الأول يقترح الجهاز أن يكون التركيز على موضوع مكافحة الفساد وغسل الأموال حيث أنه الغرض الأساسي من المجموعة.	تم الاتفاق على عده موضوعات خاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال لتكون النواة الأولى للأدلة الإرشادية المتوقع	1
1 - المقترح قد تم تقديمها من قبل الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل. 2 - الأعضاء الذين شاركوا بالاجتماع الثالث قد وافقوا على هذا المقترن.	إضافة لفظ " أعضاء المجموعة والمراقبين " إلى النقطة 1/1/1 .	المقترح الذي تم عرضه خلال فعاليات الاجتماع الثالث لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بجاكارتا اندونيسيا يوليوليو 2009	2
تم تعديل النص ليصبح " مكافحة الفساد	إضافة مصطلح الفساد للنقطة 3/2/1	التحديات التي تواجه الأجهزة	3



	و غسل الأموال " و غسل الأموال"	حيث اقتصرت التحديات على مكافحة غسل الأموال.	العليا للرقابة في مكافحة غسل الأموال.	
4	تم تعديل النص ليصبح " استخدام اتفاقية الأمم المتحدة....."	بالنسبة للمنهجية يجب استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كنقطة مرجعية حيث أن معظم الدول أعضاء الانتوساى يعتمدون على تلك الاتفاقية.	دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاسترشاد بها وبالأحكام الواردة بها في مجال موضوع الدليل .	
5	الجدول الزمني تجدونه مرفقا بالقرير للإطار العام للأدلة الإرشادية الذي تم عرضه بالاجتماع الرابع و الموافقة على محتواه من قبل أعضاء مجموعة العمل.	يجب وضع جدول زمني لفرق العمل لضمان استكمال المهام في الوقت المحدد وذلك بالنسبة للنقطة 2/3/1 .	ج- النتائج والوصيات . 2/3/1 تحديد ادوار ومسؤوليات فرق العمل ورئيسة مجموعة العمل :	
6	تم تعديل النص ليصبح "... بعد الحصول على موافقهم أولا....."	بالنسبة للهدف الثاني يقترح الجهاز الأعلى إضافة عبارة " بعد الحصول على موافقهم أولا حتى تتمكن المجموعة من تطبيق أو استخدام تلك البرامج"	1/1/2 : الاستعانة بأي برامج تدريبية قد تكون متاحة لدى أي مجموعه من مجموعات العمل الإقليمية في مجال مكافحة الفساد والعمل على تطوييعها لتوسيع باقي المجموعات الإقليمية ذلك على اعتبار أن مكافحة الفساد وبرامجها التدريبية من الموضوعات الأكثر شيوعا والأوضح معالم.	
7	من المتوقع أن يتم هذا التوضيح من خلال مرحلة التنفيذ والإعداد للأدلة الإرشادية.	بالنسبة للهدف الثالث يقترح الجهاز الأعلى بابوا نيو غينيا توضيح الروابط بين الفساد والغش والمراجعة البيئية.	1/3 مقدمة: ب - التعريفات (الغش والفساد - المراجعة البيئية).	
8	تم التعديل "... مجال محاربة الفساد و مكافحة غسل الأموال ....."	بالنسبة للهدف الرابع يقترح الجهاز استبدال لفظ "أو" في النقطة 1/1/4 بالفظ "و" حيث أن الجملة بهذه	1/1/4 مخاطبة الأمانة الفنية لمجموعات العمل الإقليمية السبع لطلب تجميع تجارب	



	<p>الصياغة تقصر الاستعانة على احدى الموضوعين المذكورين .</p>	<p>الأجهزة العليا للرقابة التابع لأقاليمهم سواء في مجال مكافحة الفساد أو مجال مكافحة غسل الأموال.</p>	
	<p><u>تعليق الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة</u> : اقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة عده نقاط بالنسبة لخطة العمل وهي كالتالي:</p>		
1	<p>تم تعديل النص ليصبح " ... الأصول الحكومية ... "</p>	<p>بالنسبة للنقطة 2/2/1 اقترح الجهاز تعديل كلمة "ممتلكات حكومية" واستخدام كلمة "الأصول الحكومية وتشمل الأموال والعقارات الحكومية".</p>	<p>2/2/1 تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية.</p>
2	<p>تم تعديل النص ليصبح " يتم الاسترشاد بالقوانين ..... بدلا من "دراسة القوانين"</p>	<p>بالنسبة للنقطة ب من الهدف الأول والخاصة بالمنهجية يقترح الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة إلغاء النقطة الخاصة "بدراسة القوانين المتاحة واللوائح والأدلة للدول الأخرى فيما يتعلق بمجال الدليل الإرشادي " حيث ان هذه النقطة ليست ذات فائدة كبيرة بالنسبة لخطة العمل حيث لا تعتمد خطة العمل في خطواتها التالية على هذه النقطة .</p>	<p>- الاسترشاد بالقوانين واللوائح والأدلة المتاحة لدى بعض الدول الرائدة في مجال موضوع الدليل – أن وجدت</p>
3	<p>يمكن إضافة كلمة " تحديد " إلى النص الأصلي للشمولية ليصبح " .... تحديد وإعداد و تصميم .... "</p>	<p>اقتراح الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة تعديل الهدف الثاني من " تصميم وتطوير البرامج التدريبية والحلقات الدراسية" إلى " تحديد البرامج التدريبية المتاحة وإعداد برامج تدريبية وحلقات دراسية جديدة"</p>	<p>إعداد وتصميم وتقديم برامج تدريبية وورش عمل حول :</p>
4	<p>تمت إضافة المقترن.</p>	<p>إضافة كلمة "المنظمات الدولية " لمجموعات العمل الإقليمية.</p>	<p>1/1/2 الاستعانة بأي برامج تدريبية قد تكون متاحة لدى أي</p>



	<p>مجموعه من مجموعات العمل الإقليمية في مجال مكافحة الفساد والعمل على تطويقها لتوائم باقي المجموعات الإقليمية ذلك على اعتبار أن مكافحة الفساد وبرامجها التدريبية من الموضوعات الأكثر شيوعا والأوضح معالم.</p>	
5	<p>اقرر الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة إضافة نقطتين للبند 1/2 وهما كالتالي:</p> <p>أ - النقطة 4/1/2 تحديد أي مراجعات أو طرق متاحة مصممة للكشف عن ومكافحة الفساد.</p> <p>وضع طرق المراجعة المتاحة لمكافحة الفساد على موقع مجموعة العمل.</p>	تمت إضافة المقترن.



ارشادات ومبادئ للأجهزة العليا للرقابة أعضاء منتظمة  
الانتوساي بشأن مكافحة الفساد وغسل الأموال .



## إرشادات ومبادئ للأجهزة العليا للرقابة أعضاء منظمة الانتوساي

### بشان مكافحة الفساد وغسل الأموال .

تؤمن مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال أن أنشطة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتوساي والمعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال يجب أن تعتمد على المبادئ التالية : القانونية ، الاستقلالية ، الموضوعية ، عدم التحيز ، الاستمرارية ، المنع ، الشفافية ، المسؤولية ، المهنية بالإضافة إلى الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية.

واعتماداً على تلك المبادئ توصي مجموعة العمل الأجهزة العليا للرقابة بتركيز جهودهم على المجالات التالية عند مكافحة الفساد وغسل الأموال :

- وضع منهج فعال لتطوير سياسات الدولة الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- ضمان الشفافية وإخبار العامة في جميع مراحل المراقبة كجزء لا يتجزأ من عملية الإفصاح عن ومنع الفساد وغسل الأموال.
- تنظيم وتطبيق الأنشطة التي تهدف أساساً بشكل رئيسي إلى منع الفساد وغسل الأموال أكثر من الأنشطة التي تركز على مراقبة الأضرار الناجمة. وهذا يتضمن المساهمة في تحقيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المصممة خصيصاً لإزالة الأسباب والبيئة الحاضنة للفساد وغسل الأموال.
- ضمان تزامن واستمرارية الإجراءات المطبقة من قبل الهيئات والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- المساهمة في تطوير وتطبيق التوصيات الخاصة بتطوير التشريعات وكفاءة إدارة موارد الدولة.
- توفير الخبرات الواجب توافرها لمكافحة الفساد المتعلقة باللوائح والقوانين السارية ومسودات القوانين الحاكمة للمعاملات المالية الحكومية على أن يشمل ذلك المعاملات الخاصة بالمتلكات والموارد الطبيعية.
- زيادة كفاءة المراجعة عن طريق تطوير طرق وأساليب كشف مخاطر الفساد أثناء تطبيق المراجعة.
- ضمان سيادة الجهاز الأعلى للرقابة عند وضع رقابة مالية داخلية أو خارجية متكاملة ، تطبيق المعايير الدولية ، توحيدتهم وإيجاد نوع من التنسيق مع القوانين واللوائح المحلية بوصفه إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة المراجعة ومراقبة الفساد.
- تكثيف مراقبة استخدام الموارد من قبل وحدات الإدارة المحلية وخاصة بنود الميزانيات والتي تم تخصيصها من ميزانية الدولة لإتمام مهام أو وظائف وطنية في الأقاليم.



- تنظيم تدريب مهني محترف في مجال مراجعة الأموال الحكومية يستهدف تعليم مناهج وطرق كشف مخاطر الفساد اعتماداً على خبرات الأجهزة العليا للرقابة سواء للدول الأعضاء أو الدول الأخرى .
- تطوير وتنفيذ برامج مشتركة داخل نطاق منظمة الانتوساي بهدف تعليم وتدريب الموظفين العاملين في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال على مستوى متخصص .
- تنظيم والاشتراك في المشاريع البحثية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- تكثيف وتوسيع نطاق التعاون والتنسيق الدولي في مجالات الكشف عن وکبح ومنع الفساد وغسل الأموال .
- تطوير وتنفيذ إجراءات تقيس ممارسة الشفافية بالنسبة للتدفقات النقدية للحسابات البنكية الخاصة بالمسؤولين الكبار و تعاملات الحكومة.
- تنظيم التفاعل مع جهات تنفيذ القانون في مجال تصميم ووضع مجموعة من الإجراءات بهدف إنشاء هيكل قانوني لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- التنسيق بين عمل الجهاز الأعلى للرقابة و جهات تنفيذ القانون وخاصة في مجال تطوير المناطق التي تتصف بانتشار الفساد بالإدارة المالية الحكومية بالإضافة إلى تيسير الأسباب والمتطلبات الازمة لتحقيق هذا التنسيق.
- مساعدة جهات تنفيذ القانون عن طريق التطبيق العملي للإجراءات المضادة فيما يتعلق بالمسؤولين الكبار الذين ينتهيون قوانين ولوائح مكافحة الفساد والعمل على تطوير آليات التفاعل في هذا المجال سوياً مع جهات تنفيذ القانون.
- وضع منهج فعال للتعاون على أساس الالتزام بمبادئ الاستقلالية وعدم المحاباة والنشر للعامة وذلك بهدف تطوير المصداقية وأخلاقيات ونزاهة القطاع العام بالإضافة إلى تطوير مؤسسات المجتمع المدني وزيادة اهتمام العامة بأعمال المسؤولين المنتخبين بجانب تطوير فاعلية وصلاحيات إنفاق الأموال المحصلة من الضرائب.
- القيام بدور فعال نحو تشكيل رأي عام سلبي دائم تجاه الفساد بالإضافة إلى غرس وتعزيز ثقافة وسيكولوجية الاستياء من الفساد.
- المبادرة بتنفيذ نصائح معلومات متقدمة بالإنابة عن هيئات الدولة لضمان الرقابة على أعمال الأجهزة الإدارية عند تطوير الشفافية بها.
- المساعدة في زيادة الوعي العام بالحقوق الحكومية والآليات الحقيقية لمساهمة السكان في مراقبة كفاءة أنشطة الجهات الحكومية.

وتتوقع مجموعة العمل إن يساهم تطبيق هذه الإرشادات في زيادة كفاءة أنشطة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأعضاء في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتعزيز التعاون وزيادة التفاعل الدولي في هذا المجال .



## تقرير

الهدف الثاني من خطة العمل الحالية

لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال



لقد أنشئت مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال (المشار إليها فيما بعد بالاختصار WGFACML) بهدف دعم ولعب دوراً حيوياً في التعاون الدولي بين منظمة الانتوسي وأعضائها بهدف دعم الهدف الثالث من الخطة الإستراتيجية للانتوسي – مشاركة المعرفة. وتتماشي مهمة مجموعة العمل المتمثلة في تعزيز مثل هذا التعاون لمكافحة الفساد وغسل الأموال مع صلاحيات وسلطات الأجهزة العليا للرقابة ومتطلبات الاستقلالية الموضوعة من قبل منظمة الانتوسي.

أثناء الاجتماع الثالث لمجموعة العمل والذي عقد في جاكرتا – اندونيسيا في يوليو 2009 تم اعتماد الإطار العام لمجموعة العمل الذي يشمل الموضوعات التالية :

1. منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة.

2. تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية.

3. التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال.

### **أهداف خطة مجموعة العمل للفترة 2008-2011:**

لقد تضمنت خطة العمل للفترة 2008-2011 أربعة أهداف رئيسية وهي كالتالي :

**الهدف الأول :** تعزيز ودعم التعاون بين الانتوسي والأجهزة العليا للرقابة في منع وكشف الفساد وغسل الأموال بالإضافة إلى تيسير تبادل المعلومات وتطوير مناهج لمكافحة الفساد ليتم إدراجها في مشروعات الأدلة الإرشادية للمجموعة.

**الهدف الثاني :** تعزيز التعاون بين منظمة الانتوسي والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال

**الهدف الثالث :** تحديد اللوائح والسياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالدول لكي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة في منع و الكشف عن الفساد وغسل الأموال.

**الهدف الرابع :** تحديد البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال والتعاون مع مبادرة تنمية الانتوسي في حالة الاحتياج لتدريب متخصص.

ووفقاً للهدف الثاني وفيما يتماشي مع خطة عمل المجموعة ، وافقت مجموعة العمل على القيام بمهام التالية:

1-2 تحديد ونشر قائمة بالمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال على موقع المجموعة على شبكة الانترنت.

2-2 تحديد الشركاء الدوليين الرئيسيين لمجموعة العمل

3-2 تطوير قنوات الاتصال والتعاون مع الشركاء الدوليين الرئيسيين .

4-2 دعوة الشركاء الدوليين الرئيسيين لحضور اجتماعات مجموعه العمل كمراقبين.

### **ملخص ما تم انجازه:**

بالنسبة للمهام المذكورة أعلاه والتي تم مناقشتها في الاجتماع الرابع لمجموعة العمل والذي عقد في كيتو ، الإكوادور ، أغسطس – 2010 تم انجاز ما يلي :



## المهمة 1-2

لقد حددت مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال نشرت على موقعها على الانترنت عدة منظمات دولية ومؤسسات مالية دولية وبعض الجهات متعددة الجنسيات والتي تعمل في مجال مكافحة لفساد وغسل الأموال . كما شملت القائمة أيضا بعض الجهات القائمة على وضع المعايير التي تعزز من قدرات المسؤولين الحكوميين وموظفيهم بالإضافة إلى تدعيم قدرات وجهود تلك المنظمات لمنع وكشف ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

كما يشمل موقع الانترنت أيضا بعض الجهات التفتيشية المعنية بمكافحة الفساد في مجال الأعمال على المستوى الدولي أو على المستوى الحكومي. كما تشمل القائمة أيضا الجهات غير الهادفة للربح والمعنية بحماية حقوق الملكيات الفكرية وردع الغش والتسلیس عن طريق تعزيز وتشجيع القوانین واللوائح والأدلة الإرشادية الموضوعة لوعي الناس ضد سرقة الملكيات الفكرية وجعل الأمر غير مرغوب فيه وغير مرحب.

كما حددت القائمة أيضا المنظمات المعنية ببناء القرارات وتسهيل تبادل المعلومات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي في مختلف أنحاء العالم . كما شملت المعلومات أيضا المنظمات القائمة على التدريب لمكافحة الغش.

وتلتزم مجموعة العمل بتحديث القائمة بشكل دوري مما يعكس مشاركات أعضاء المجموعة أو مشاركات أعضاء منظمة الانتوساي .

## المهمة 2-2

قامت مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بتحديد شريك دولي رئيسي معنى بمكافحة الفساد وغسل الأموال والذي أبدا اهتمامه في التعاون مع الانتوساي الا وهو مجموعة نزاهة الأسواق المالية التابعة للبنك الدولي .

ومجموعة نزاهة الأسواق المالية التابعة للبنك الدولي تهدف الى دعم الدول في تعزيز نزاهة قطاعاتها المالية من خلال تقديم المساعدات الفنية والتقييمات اللازمة وتطوير السياسات. في الواقع تقدم هذه المجموعة الدعم الفني في مجالات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب عن طريق بناء قدرات الدول ، كما ترحب المجموعة بمنظمة الانتوساي كشريك وكعضو في جهود بناء القرارات المستقبلية .

وتشمل الأنواع المختلفة من الدعم الفني الذي تقدمه مجموعة عمل نزاهة الأسواق المالية ما يلي :

- وضع قوانين و / أو لوائح لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لبعض الدول وتقديم النصائح والتوصيات بشأن القوانين و/أو اللوائح الموجودة بالفعل لدى بعض الدول الأخرى ، بالإضافة إلى تنظيم الحلقات الدراسية الخاصة بوضع التشريعات و / أو اللوائح.
- تطوير قدرات الإدارة المالية للوحدات الخاصة بإدارة الأموال والأجهزة المعنية بتنفيذ القوانين عن طريق تقديم التوصيات حول أفضل الممارسات الدولية لوضع أفضل التصاميم واستراتيجيات التحليل بهدف تحديد ووضع الأمثلة المتاحة لغسل الأموال ، بالإضافة إلى تنظيم الحلقات الدراسية مع أصحاب المصالح حول تحليل الأساليب وتحديد أنواع الحالات .



- تعزيز القدرات القضائية وتحث الجهات القائمة على تنفيذ القوانين على تفتيش وكشف حالات غسل الأموال من خلال الأدوات البحثية التي تشمل المصادر وتجميد الأرصدة .

و تساعد مجموعة نزاهة الأسواق المالية الدول على تقييم فاعلية جهود الدول بالنسبة لمكافحة غسل الأموال ومحاربة الإرهاب . كما تقوم المجموعة أيضا بإجراء تقييمات بهدف تقديم أدوات تشخيص المشكلات وتحديد الأخطاء والفتحات في إطار العمل المالية والمؤسسية وتقديم توصيات لتطوير الأطر القانونية والمالية والتنظيمية للدولة .

وحيث أن المجموعة تهدف أساسا إلى مكافحة الفساد وغسل الأموال ، أقرت مجموعة نزاهة الأسواق المالية بوجود تبادل منافع ومصالح من التعاون مع منظمة الانتساوي ممثلة في مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال . وقد أشارت مجموعة نزاهة الأسواق المالية بأن جهود بعض الأجهزة العليا للرقابة قد مثلت الأساس الذي اعتمدت عليه مكافحة غسل الأموال في بعض الدول . مثل تلك الحالات تم دراستها بالتعاون مع وحدات التقييم المالي على المستوى الوطني للحكومات . ومن الملاحظ أيضا وجوب دراسة الأطر القانونية للأجهزة العليا للرقابة والجهات القائمة على تنفيذ القانون المتعلقة بمشاركة المعلومات والتعاون في البحث عن حالات غسل الأموال والفساد . وتقر مجموعة نزاهة الأسواق المالية بأهمية التدريب الذي تقدمه بعض الدول حيث انه يساعد تلك الدول على منع والكشف عن ومكافحة الفساد والتصرفات المالية الخاطئة وهذا يتماشي مع أهداف البنك الدولي الخاصة ببناء قدرات الدول .

يعمل كل من البنك الدولي ومجموعة نزاهة الأسواق المالية الآن على إنهاء تطوير برنامج تدريبي لمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال . هذا البرنامج التدريبي مصمم لتطوير قدرات الحكومات لتطبيق أفضل ممارسات مكافحة الفساد وغسل الأموال . هذا البرنامج مصمم بحيث يمكن تعديله وفقا لظروف كل دولة كما انه مصمم ليشمل جميع الجهات الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد كمشرعين . في الواقع ترغب مجموعة نزاهة الأسواق المالية في العمل مع الانتساوي لإدراج الأجهزة العليا للرقابة بقدر الإمكان وحسب الرغبة في البرامج التدريبية المستقبلية المقرر عقدها في 2011.

كما تقترح مجموعة نزاهة الأسواق المالية أن تقوم مجموعة مكافحة الفساد وغسل الأموال بالنيابة عن الانتساوي توسيع دائرة اتصالها بمجموعة اجمونت لوحدات التقييم المالي . وقد ركز احدث اجتماعات مجموعة اجمونت والذي عقد في يوليو 2010 على التعاون الدولي بالنسبة لمشاركة المعلومات والبيانات المالية . وقد تم تشجيع وحدات التقييم المالي على التعاون مع السلطات الوطنية المعنية بمتتابعة تدفق الدولارات الحكومية . وتوصي مجموعة نزاهة الأسواق المالية أن تقوم مجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بالتعاون مع مجموعة اجمونت ووحدات التقييم المالي والأجهزة العليا للرقابة دراسة التعاون فيما بينهم من خلال المشاركة في الدورات التدريبية التي يقدمها البنك الدولي وذلك كبداية لمزيد من التعاون المستقبلي على أن يأخذ في الحسبان الأطر القانونية والسلطات المختلفة للدول . ومجموعة نزاهة الأسواق المالية على استعداد لدعم مثل هذا التعاون بين منظمة الانتساوي ووحدات التقييم المالي حسبما يقتضي الأمر .

### المهمة 3-2

لقد وافقت مجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال على الاستمرار في التعاون والاتصال بمجموعة نزاهة الأسواق المالية التابعة للبنك الدولي وستعمل مجموعة العمل على وجه الخصوص على اختيار بعض الأجهزة



العليا للرقابة للمشاركة في البرامج التدريبية المقرر عقدها في عام 2011. كما ستبحث مجموعة العمل أيضا التعاون مع مجموعة اجمونت ووحدات التقييم المالي في الدول أعضاء مجموعة العمل . وقد وافقت مجموعة نزاهة الأسواق المالية على تيسير قنوات الاتصال .

#### المهمة 4-2

أبدت مجموعة نزاهة الأسواق المالية رغبتها في حضور الاجتماع القادم لمجموعة العمل بوصفه مراقب إذا ما وجهت إليه الدعوة ، من الممكن أيضا أن تقوم مجموعة العمل بدعوة ممثل وحدة التقييم المالي بمجموعة اجمونت لحضور الاجتماع القادم لمجموعة العمل.



## بيان الأول

مجموعة عمل الانتهاء لمكافحة الفساد وغسل الأموال



## مجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

### الاستبيان الأول

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات والبيانات التي يمكن تداولها بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بمنظمة الانتساوي فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال في بلادهم بالإضافة إلى التعرف على أنواع المراجعات المطبقة .  
بهدف استيفاء هذا الاستبيان يفضل استخدام التعريفات التالية :

"**سوء استخدام السلطة بهدف تحقيق ربح خاص**" كتعريف لمصطلح الفساد  
وكذلك

"استخدام الأموال الناجمة عن أنشطة غير قانونية عن طريق إخفاء هوية أصحاب تلك الأموال أو الوسائل التي حصلوا بها عليها ثم تحويل تلك الأموال إلى أصول تندرج تحت مصادر شرعية" كتعريف لمصطلح غسل الأموال .

#### معلومات خاصة بأعضاء الانتساوي:

- الدولة :
- الجهاز الأعلى للرقابة :
- اسم الشخص المسؤول عن الاتصال :
- العنوان البريدي:
- الكود البريدي :
- الهاتف :
- الفاكس:
- البريد الإلكتروني :

**القسم الأول : الهيكل القانوني وعضوية الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال :**

1 - هل لدى دولتكم قوانين أو لوائح أو إرشادات ..... الخ متعلقة بغسل الأموال ؟

- نعم  
 لا

في حال الإجابة بنعم نرجو إرسال نسخ من تلك القوانين أو اللوائح أو الإرشادات ( على أن يكون ذلك بإحدى لغات الانتساوي الخمسة )

2 - هل تطبق دولتكم التوصيات الأربعين الخاصة بلجنة العمل المالي لغسل الأموال ؟

- نعم  
 لا

3 - هل لدى دولتكم وحدة تفتيش مالية ؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم ، ما هي المسؤوليات المنوط بها؟

4 - هل دولتكم عضو في أي جماعة أو منظمة معنية بالأمر ؟

- نعم  
في حالة الإجابة بنعم ، نرجو ذكرهم

- لا

في حالة الإجابة بلا ، هل تتوقعون الاشتراك في أي منها خلال الوقت القريب ومتى ؟

5 - هل تم تقييم دولتكم عن طريق لجنة العمل المالي أو من الصندوق النقد الدولي أو أي جهة أخرى ؟

- نعم  
 لا

6 - ما هي الجهات الحكومية بدولتكم المسئولة عن مكافحة :

- أ - الفساد  
ب - غسل الأموال



## 7 - هل هناك جهات حكومية أخرى بدولتكم معنية بمكافحة ؟

أ - الفساد

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم نرجو إ Maddana بـ :

 الأسماء : المسؤوليات: الهيكل : التبعية :

ب - غسل الأموال :

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم نرجو إ Maddana بـ :

 الأسماء : المسؤوليات: الهيكل : التبعية :

## 8 - هل تطبق دولتكم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟

- نعم  
 لا

## 9 - هل لدى دولتكم قوانين تجرم الفساد ؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم ، نرجو موافاتنا بالموقع الالكتروني الخاصة بتلك القوانين في حالة اختلافها عن تلك المذكورة في السؤال رقم 1 المذكور أعلاه.

هل لدى

- 10

## دولتكم قوانين متعلقة بتضارب المصالح المالية للموظفين الحكوميين و / أو دليل سلوك للموظفين الحكوميين ؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بلا ، هل تسعون لإصدار مثل تلك القوانين ؟



- نعم  
 لا

هل لدى

- 11

دولتكم قوانين متعلقة بأخلاقيات المهنة بالنسبة للموظفين الحكوميين ؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بلا ، هل تسعون لإصدار مثل تلك القوانين ؟

- نعم  
 لا

**القسم الثاني : أنشطة الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد وغسل الأموال :**

1. هل لدى جهازكم الأعلى للرقابة سلطة إجراء تدقيق أو مراجعة تتعلق بـ:

أ - الفساد

- نعم  
 لا

نرجو المناقشة :

ب - غسل الأموال :

- نعم  
 لا

نرجو المناقشة :

2. في حالة الإجابة بلا ، هل يساهم جهازكم الأعلى للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال ؟

نرجو المناقشة :

3. هل لدى جهازكم الأعلى للرقابة سلطة مراجعة المجالات الآتية ( وضع علامة أمام المجال المطبق عليه ) ؟

- التدابير / التعاقدات  
 إدارة الضرائب  
 الجهات الحكومية المسئولة عن إصدار الترخيص  
 المؤسسات المالية الحكومية  
 أي جهات أخرى

4. هل يتحمل جهازكم الأعلى للرقابة مسؤولية مراجعة المؤسسات المالية العامة ؟

- نعم

 لا

في حالة الإجابة بنعم ، ما هي أنواع تلك المؤسسات ؟

 بنوك شركات تامين مؤسسات أوراق مالية أي جهات أخرى

5. هل يتم تكليف جهازكم الأعلى للرقابة بمسؤولية مراجعة الأجهزة الحكومية العاملة في مجال مكافحة :

أ - الفساد

 نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ، ما هي تلك الأجهزة الحكومية ( البنوك أو أي مؤسسة مالية أخرى معنية)؟

ب - غسل الأموال :

 نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ، ما هي تلك الأجهزة الحكومية ( البنوك أو أي مؤسسة مالية أخرى معنية)؟

6. هل يملك جهازكم الأعلى للرقابة سلطة فرض عقوبات من نفسه ضد حالات الفساد وغسل الأموال المكتشفة؟

 نعم لا**القسم الثالث : متطلبات التدريب:**

1 - هل لدى جهازكم الأعلى للرقابة موظفين متخصصين لإجراء المراجعة المتعلقة بالفساد وغسل الأموال ؟

 نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ، نرجو إعطاء نبذة عن خبراتهم المهنية

2 - هل يوفر جهازكم الأعلى للرقابة تدريب متخصص للموظفين القائمين على مراجعة غسل الأموال ؟

 نعم لا

في حالة الإجابة بنعم ، نرجو ذكر تفاصيل بعض تلك الدورات



3 - هل يمكن لجهازكم الأعلى للرقابة إتاحة تلك الدورات التدريبية لمراجعي الأجهزة الأخرى أعضاء الانتوساي؟

- نعم  
 لا

4 - هل يستخدم جهازكم الأعلى للرقابة جهة أخرى متخصصة لتدريب الموظفين على مراجعة مكافحة الفساد وغسل الأموال؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم ، نرجو إعطاء معلومات عن تلك الجهة وما هي الموضوعات التي تم تغطيتها .

5 - هل يحتاج موظفكم لتدريب متخصص من جهة تدريب خارجية؟

- نعم  
 لا

في حالة الإجابة بنعم ، نرجو ذكر 3 موضوعات رئيسية مطلوبة من التدريب المتخصص:

- .1  
.2  
.3



## تقرير

نتائج تفريغ الاستبيان الأول لمجموعة عمل الانتوساي  
لمكافحة الفساد وغسل الأموال



## تقرير

### نتائج تفريغ الاستبيان الأول لمجموعة عمل الانتوسای لمكافحة الفساد وغسل الأموال

تم خلال فعاليات الانكوسای الناسع عشر الذي عقد بالمكسيك في نوفمبر 2007 الموافقة على تحويل لجنة المهام الخاصة بمكافحة غسل الأموال دولياً ومحاربة الفساد إلى مجموعة عمل الانتوسای لمكافحة الفساد وغسل الأموال والتي تتبع الهدف الثالث من الخطة الإستراتيجية للانتوسای وتمثل مهمتها في تعزيز دور فعال ونشط وكذلك تعاون دولي بين منظمة الانتوسای وأعضاؤها في مواجهة ومكافحة الفساد وغسل الأموال بشكل يتناسب مع اختصاصات وسلطات الأجهزة العليا للرقابة ومع متطلبات الاستقلالية للأجهزة العليا للرقابة .

وتمثل أهداف خطة عمل المجموعة (2008 – 2011) فيما يلي :

**الهدف الأول :** تشجيع التعاون بين الانتوسای والأجهزة العليا للرقابة في منع وكشف الفساد وغسل الأموال .

**الهدف الثاني :** تشجيع التعاون بين الانتوسای والجهات الدولية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال .

**الهدف الثالث :** التعرف على النظم والسياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة في كشف ومنع الفساد وغسل الأموال.

**الهدف الرابع :** تحديد برامج التدريب المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال مع مبادرة تنمية الانتوسای عند الحاجة إلى تدريب متخصص.

وقد تم في ضوء الهدف الثالث من أهداف خطة عمل المجموعة 2008 – 2011 إعداد الاستبيان الأول لمجموعة بهدف جمع المعلومات والبيانات التي يمكن تداولها بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتوسای حول مكافحة الفساد وغسل الأموال في بلادهم وأيضاً للتعرف على أنواع المراجعات المطبقة والقوانين المنظمة سواء لمكافحة الفساد أو لغسل الأموال .

وقد تلخصت مراحل إعداد الاستبيان الأول لمجموعة عمل الانتوسای لمكافحة الفساد وغسل الأموال فيما يلي :

- 1 - تم تكليف الجهاز الاعلى للرقابة بمصر بإعداد الاستبيان الأول لمجموعة خلال فعاليات الاجتماع الأول لها والذي عقد في ليما – بيرو خلال مارس 2008 .



- أعد الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر الاستبيان ( المسودة الاولى ) وعرضها خلال فعاليات الاجتماع الثاني لها والذي عقد في القاهرة - مصر خلال يوليو 2008 .
- أرسل الجهاز مسودة الاستبيان الأول إلى كافة رؤساء مجموعات العمل واللجان واللجان الفرعية ولجان المهام الخاصة التابعة للانتسابي لإبداء آرائهم ومقرراتهم عليه .
- تم اعتماد الاستبيان في صورته النهائية خلال فعاليات الاجتماع الثالث لمجموعة العمل وتمت الموافقة على قيام الجهاز المركزي بعمليات الاستبيان لاستيفائه والذي أرسل في ضوء ذلك إلى كافة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتسابي (189) جهاز رقابي .

تضمن الاستبيان مفهوم كل من الفساد وغسل الأموال وذلك علي النحو التالي :

**مفهوم الفساد:** سوء استخدام السلطة بهدف تحقيق ربح شخصي .

**مفهوم غسل الأموال:** استخدام الأموال الناجمة عن أنشطة غير قانونية عن طريق إخفاء هوية أصحاب تلك الأموال أو الوسائل التي حصلوا بها عليها ، ثم تحويل تلك الأموال إلى أصول تتدرج تحت مصادر شرعية .

وتكون الاستبيان الأول لمجموعة العمل من ثلاثة أقسام علي النحو المبين :

**القسم الأول :** الهيكل القانوني وعضوية الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال .

**القسم الثاني :** أنشطة الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال .

**القسم الثالث :** متطلبات التدريب .

كان عدد الأجهزة العليا للرقابة التي وردت منها استجابة 189 جهاز أعلى للرقابة بنسبة %28.6 .

و فيما يلي تعليق الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة بشأن الاستبيان الأول :

1 - كانت رئاسة مجموعة العمل تأمل في الاستجابة الفاعلة من قبل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتسابي الذين تم إرسال الاستبيان لهم لاستيفائه وذلك نظراً لأهميته النسبية في التبادل المعرفي بين الأجهزة الرقابية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال .

حيث بلغت إجمالي الردود التي وردت إلى الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة و حتى نهاية فبراير 2010 عدد 46 جهاز رقابي من إجمالي 189 بنسبة %24 .



-2 ونظراً لضعف الاستجابة ، قامت الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة بإعادة إرسال الاستبيان إلى رؤساء المجموعات الإقليمية في مارس 2010 لاستيفائه وأيضاً لحدث الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بكل منها لاستيفائه وإعادة إرساله إلى الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة.

إلا أنه لم تتحقق الاستجابة المرجوة، حيث وردت استجابة من عدد 2 رؤساء المجموعات الإقليمية، و عدد 6 أجهزة علية فقط.

وبذلك أصبح إجمالي الردود التي وردت للأمانة الفنية لرئاسة المجموعة 54 من إجمالي 189 وبنسبة 28.6 % ، الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة من استقراء النتائج وتحليلها بالصورة المأمول منها نظراً للنسبة الضئيلة للمشاركة .

و تقرح الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة ما يلى:

1 - قيام رئاسة مجموعة العمل برفع توصية إلى كل من الاجتماع — 60 للمجلس التنفيذي للانتوساي والانكوساي — 20 نوفمبر 2010 المقرر عقدهما بجوها نسبرج – جنوب إفريقيا لحدث الأجهزة العليا للرقابة لمزيد من التفاعل مع أنشطة المجموعة التي ترمى إلى تقديم الدعم الفني لأعضاء تلك الأجهزة ورفع كفاءة وفاعلية الأداء للأجهزة العليا للرقابة .

2 - وعلى الرغم من ضآلة النسبة التي وردت كاستجابة من الأجهزة العليا للرقابة في استيفاء الاستبيان إلا أن الردود التي وردت إلى الأمانة الفنية لرئاسة المجموعة عبرت عن مجتمع الانتوساي حيث مثلت الردود كافة المجموعات الإقليمية السبع التابعة للانتوساي وكانت الردود من أجهزة عليا لها نشاط ملموس، لذا فان الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل رأت أنه من المناسب تحليل النتائج وعرضها في صورة مبدئية بهذا التقرير لحين توفر استجابات أخرى من الأجهزة الرقابية يمكن معها تحديث هذا التقرير حتى تكون النتائج معبرة عن الواقع الفعلي للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتوساي ، وذلك تقديرًا واحترامًا للجهد والوقت الذي استغرقه الأجهزة العليا للرقابة التي اهتمت بالاستبيان وقامت باستيفائه .

3 - و من منطلق أن تبادل المعلومات وتقاسم المعرفة يفيد الجميع قامت الأمانة الفنية رئاسة المجموعة بتجميع القوانين والتشريعات التي وردت رفق الاستبيان من الأجهزة العليا للرقابة في ملف الكتروني ونشرته على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل و ذلك نظراً لما تضمنته تلك التشريعات من بنود وأحكام فضلاً عن تجميع قوانين وتشريعات أخرى متعلقة بموضوع غسل الأموال من خلال البحث على شبكة المعلومات الدولية وقد تم إضافتها ضمن القائمة بالملف الإلكتروني لقوانين ذات الصلة.



4 - المرفق رقم (1) يتضمن بيان تحليلي للردود التي وردت للأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل من الأجهزة العليا للرقابة التي أرسلت الاستبيان مستوفياً.

و فيما يلي ما أسفر عنه تحليل نتائج الردود التي وردت لنا.

أولاً: الهيكل القانوني وعضوية الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال :

1- فيما يختص باللوائح والقوانين والإرشادات المتعلقة بغسل الأموال :

كانت الردود التي وردت من الأجهزة العليا للرقابة تشير إلى أنه من بين 54 جهاز رقابي يوجد 50 جهاز (بنسبة 92,6%) أوضحت أن لدى دولهم تشريعات وقوانين يكفل تطبيقها وتعزيزها الحد من ومنع الفساد ومكافحة غسل الأموال وقد شملت تلك القوانين والتشريعات النقاط الأساسية وهي :-

- الأهداف التي يرمي إليها القانون.
- نطاق وتطبيق القانون.
- المفاهيم والتعرifات الأساسية للمصطلحات المستخدمة.

كما ورد بالردود أيضاً الخطط الإستراتيجية التي أعدتها بعض الدول بهدف مكافحة والحد من الفساد في كل من القطاع العام والخاص والعمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التمسك بالمبادئ والأخلاق.

وبتحليل النسبة الإجمالية للاستجابة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية نخلص إلى ما يلي :

مجموعة العمل الإقليمية	% النسبة
الافروسي	1.8
الاربوسي	18.5
الاسوسي	7.4
الاوروسي	40.7
الكاروسي	3.7
الاولسيفر	13
الباسي	3.7
الولايات المتحدة الأمريكية & كندا	3.7

2- التوصيات الأربعـن الصادرة عن مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الأموال : FATF

مقدمة وتعريف عن الـ FATF :

هي مجموعة دولية تعمل على وضع المعايير وتطوير ونشر السياسات التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال .



حيث قامت FATF بوضع التوصيات الأربعين عام 1990 كمبادرة لمكافحة غسل الأموال واستغلال غاسلي الأموال للمتحصلات من المخدرات والجريمة في الأنظمة المالية للدول، وقد أصبحت هذه التوصيات تمثل المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

كما صدرت عن FATF عام 2004 منهجه تقييم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمحدثة عام 2007 ، وهي تشكل أداة أساسية في مساعدة القائمين على أعمال التقييم عند إعداد تقاريرهم التفصيلية عن نظم مكافحة غسل الأموال والالتزام بالمعايير الدولية الواردة بالتوصيات الأربعين .

وقد تضمنت تلك الوثائق ما يلي :

- 1 - لضمان وجود نظام فعال لمكافحة غسل الأموال فإنه من الضروري توفر إطار قانوني ومؤسس ملائم يشمل على:
  - أ - قوانين تجرم أعمال غسل الأموال.
  - ب - قوانين أو لوائح تفرض الالتزامات المطلوبة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية.
  - ج - إطار مؤسسي أو إداري ملائم وقوانين تحدد مهام السلطات المختصة وتنحها سلطة فرض العقوبات.
- 2 - يقضي أي نظام فعال لمكافحة غسل الأموال توفر بعض العناصر الهيكلية التي لم تشملها معايير نظام مكافحة غسل الأموال الصادرة عن FATF نذكر منها ما يلي :
  - أ - احترام بعض المبادئ مثل الشفافية والحكمة .
  - ب - توفر ثقافة مناسبة للالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال تعززها الحكومات والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمجموعات الصناعية والتجارية والهيئات ذاتية التنظيم.
  - ج - وجود تدابير ملائمة لمنع الفساد ومكافحته .
  - د - وجود نظام قضائي كفاء يضمن تنفيذ الأحكام القضائية بصورة صحيحة .
  - ه - وجود متطلبات أخلاقية مهنية عالية لضباط الشرطة و القضاة وغيرهم .

وبدراسة مدى تطبيق الدول للتوصيات الأربعين الصادرة عن FATF وفقاً لما ورد لمجموعة العمل من ردود مستوفاة بالاستبيان تبين ما يلي :

أن إجمالي الأجهزة العليا للرقابة التي أفادت بقيام دولهم بتطبيق التوصيات الأربعين بلغ 48 جهاز رقابي بنسبة 9ر88% الامر الذي يعكس مدى الاهتمام الدولي بمعايير مكافحة غسل الأموال الصادرة عن FATF .

وكانت النتائج التحليلية علي مستوى المجموعات الإقليمية التابعة للانتساوي وإفادة الأجهزة العليا للرقابة بالنسبة الاجمالية علي النحو التالي :



% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
16.7	الاربوساي
5.6	الاسوساي
42.6	الاوروساي
3.7	الكاروساي
13	الاولسيفر
1.8	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

### 3 - وحدات التفتيش المالية الوطنية والمسؤوليات المنوط بها :

بلغ إجمالي عدد الأجهزة العليا للرقابة الذين كانت إجابتهم تفيد وجود وحدات تفتيش مالية في دولهم رقابي من إجمالي الردود الواردة لمجموعة العمل وبنسبة 92%. وكانت النتائج التحليلية على مستوى المجموعات الإقليمية التابعة للانتساوي وإفاده الأجهزة العليا للرقابة بالنسب الإجمالية على النحو التالي :

% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
16.7	الاربوساي
7.4	الاسوساي
42.6	الاوروساي
3.7	الكاروساي
13	الاولسيفر
3.7	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

وكان الإجابة عن هذا السؤال مصحوبة بالإجابة عن المسؤوليات المنوطة بها تلك الوحدات . وفيما يلي بعض الأمثلة المختارة من تلك المسؤوليات :-



-1 أنشأ بنك الكويت المركزي تلك الوحدة وحدد لها الاختصاصات Kuwait Financial Intelligence Unit

الأالية :

أ- استلام البلاغات عن عمليات غسل الأموال الواردة من النيابة العامة وجمع المعلومات الخاصة بتلك البلاغات .

ب- تحليل المعلومات و البيانات المرتبطة بالبلاغات و موافاة النيابة العامة بالرأي الفني .

ج- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بتلك البلاغات .

د- المساهمة في برامج التدريب والتوعية بمكافحة عمليات غسل الأموال بالتنسيق بين ذات الصلة .

هـ- التنسيق مع النيابة العامة بشأن تبادل المعلومات على المستوى المحلي والمستوى الدولي .

2- وحدة Central The Financial Intelligence Unit في استونيا وهي وحدة مستقلة من الهيكل التنظيمي لـ Criminal Police وهي تتولى مهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

3 - وحدة مكافحة غسل الأموال بجمهورية مصر العربية :

أنشئت وحدة مكافحة غسل الأموال بموجب القانون رقم 80 لسنة 2002 وهي وحدة مستقلة ذات طابع خاص وتتبع البنك المركزي ، ويرأس الوحدة - بموجب أحکام القانون - احد رجال القضاء بدرجة نائب رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها ويختاره وزير العدل ولها مجلس أمناء يتكون من رئيس و أربعة أعضاء يحددهم القانون ويصدر قرار جمهوري بتعيين باقي أعضاء الوحدة .

وتختص الوحدة بتلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال وهي تتولى أعمال التحري والفحص عما يرد إليها من إخطارات ومعلومات وتقوم بإبلاغ النيابة العامة بما يسفر عنه التحري .

#### 4- عضوية الدول في الجهات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال :

بلغ إجمالي عدد الأجهزة التي ورد منها الرد بما يفيد بوجود عضوية لبلادهم في الجهات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال 45 جهاز رقابي وبنسبة إجمالية 3%.

وعلى مستوى مجموعات العمل الإقليمية التابعة للانتوساي ، فكانت كل من : الارابوساي والاسوساي والكاروساي والولاسيف تفيد إجابتهم بعضوية بلادهم في الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال .

وجاءت الردود التي وردت من الايرروساي تفيد بأن إجمالي عدد الأجهزة الرقابية التي توجد لديهم عضوية في الجهات المعنية عدد 21 جهاز رقابي من إجمالي 23 جهاز رقابي وردت منهم ردود ويتبعوا الايرروساي.



% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
14.8	الاربوساي
5.6	الاسوساي
38.9	الاوروساي
3.7	الكاروساي
13	الاولسيفر
1.8	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

5 - تقييم الدول عن طريق مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الاموال FATF أو من صندوق النقد الدولي أو الجهات المعنية بمكافحة تمويل الارهاب:

تشكل الآلية التي وضعتها مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الاموال FATF في عام 2009 في بحث و تقييم موقف الدول لتحديد الدول عالية المخاطر و تقييم مدى سلامه نظم مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب المطبقة أهمية بالغة و يتم في هذا الشأن ما يلي:

- يتم تقييم نظم مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في كافة دول العالم كل خمس سنوات ، سواء من ال FATF أو احدى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي) أو من الجهات الإقليمية المعنية بهذا.
- تستخدم منهجية موحدة تلتزم بها اي جهة تقوم بالتقييم من خلال قياس مدى التزام الدولة بالتوصيات الأربعين لمكافحة غسل الاموال و التوصيات التسع لمكافحة تمويل الارهاب الصادرة في هذا الشان عن ال FATF .
- يتم بموجب هذه المنهجية تحديد درجة التزام الدولة بكل توصية ، حيث تتراوح هذه الدرجات ما بين: ملتزم – ملتزم الى حد كبير – ملتزم جزئيا – غير ملتزم – غير منطبق.

و باستعراض الردود التي وردت الى الامانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل تبين أن العدد الاجمالي للاجهزه العليا للرقابة التي تقوم دولهم بالخصوص الى التقييم الدولي 42 جهاز رقابي بنسبة 77,8 %. و بتوزيع تلك النسبة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية السبع التابعة للانتوساي تبين ما يلي:

% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
13	الاربوساي



5.6	الاسوسي
37.1	الاوروساي
3.7	الكاروساي
11.1	الاولسيفر
1.8	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

وفي هذا ولم ترد ملاحظات سوي عن أربعة توصيات فقط غير مطابقة للتوصيات الاربعين و التسعة الصادرة عن الـ FATF .

#### 6 - فيما يتعلق بالجهات الحكومية المسئولة عن مكافحة الفساد و غسل الاموال:

جاءت الردود في هذا الشأن متساوية لكل من مكافحة الفساد و غسل الاموال باجمالي 51 جهاز رقابي بنسبة 94,4 % تقيد بما لدي بلادهم هيئات و مؤسسات معنية بالأمر.

وفي هذا الشان رأت الامانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل بأنه من المناسب ان يتم تجميع تلك الافادات في ملف الكتروني مرفقا بهذا التقرير لاتاحة الفرصة للتعرف على الهياكل التنظيمية للدول المختلفة فيما يتعلق بمكافحة الفساد و غسل الاموال و كذلك يتضمن هذا الملف ما ورد من افادات عن الجهات الحكومية الاخرى بالدول التابع لها تلك الاجهزة معنية ايضا بهذا الامر و التي بلغ اجماليها فيما يتعلق بالفساد 39 جهاز رقابي بنسبة 72,2 % و فيما يتعلق بغسل الاموال ، فقد بلغ اجمالي عدد الاجهزة 35 بنسبة 64,8 %.

وبتوزيع تلك النسبة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية السبع التابعة للانتوسي اي بالنسبة للجهات التي تحارب الفساد تبين ما يلي:

% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
9.3	الاربوساي
5.6	الاسوسي
40.7	الاوروساي
1.8	الكاروساي
9.3	الاولسيفر
1.8	الباساي



1.8

الولايات المتحدة الأمريكية &  
كندا

و بتوزيع تلك النسبة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية السبع التابعة للانتوساي بالنسبة للجهات التي تحارب غسل الأموال تبين ما يلي:

% النسبة	مجموعه العمل الإقليمية
0	الافروسي
13	الاربوسي
5.6	الاسوساي
33.8	الاوروسي
0	الكاروساي
9.3	الاولسيفز
1.8	الباساي
1.8	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

#### 7 - اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد :

تهدف اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم توقيعها عام 2003 و دخلت حيز التنفيذ في عام 2005 الى محاربة الفساد بكافة اشكاله نظراً لخطورة ما يطرحه من مشاكل و مخاطر على استقرار المجتمعات و امنها و ايضاً لما له من آثار سلبية على التنمية المستدامة و سيادة القانون، كما تهدف ايضاً الى ايجاد منهج شامل و متعدد الجوانب لمنع و مكافحة الفساد بصورة فعالة و تعمل ايضاً على توفير المساعدة الفنية التي تؤدي الى تدعيم الطاقات و بناء المؤسسات و تعزيز قدرة الدول على منع و مكافحة الفساد.

وباستعراض الردود التي وردت للمانحة الفنية لرئاسة مجموعة العمل من الاجهزه العليا للرقابة في شان قيام دولهم بتطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، تبين أن اجمالي عدد الاجهزه الرقابية التي تطبق دولها هذه الاتفاقية 48 جهاز رقابي بنسبة حوالي 88,9 % حيث توزعت تلك النسبة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية التابعة للانتوساي وفقاً لما يلي:



% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
18.5	الاربوساي
7.4	الاسوساي
38.9	الاوروساي
1.8	الكاروساي
14.8	الاولسيفر
1.8	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

8 – فيما يتعلق بوجود قوانين بالدول بشأن تضارب المصالح المالية للموظفين الحكوميين أو إصدار دليل سلوك لهم، و ذلك ايضاً فيما يتعلق بالقوانين التي صدرت بشأن أخلاقيات المهنة للموظفين الحكوميين:

بلغ إجمالي الردود التي وردت للاجابة على هذين التساؤلين علي النحو التالي علي الترتيب، 49 جهاز اعلى للرقابة بنسبة 90,7 % ، و 46 جهاز اعلى للرقابة بنسبة 85,2 %.

بالنسبة لتضارب المصالح المالية للموظفين الحكوميين أو إصدار دليل سلوك لهم

% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروساي
14.8	الاربوساي
5.6	الاسوساي
42.6	الاوروساي
3.7	الكاروساي
14.8	الاولسيفر
3.7	الباساي
3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا



بالنسبة بالقوانين التي صدرت بشأن أخلاقيات المهنة للموظفين الحكوميين

مجموعة العمل الإقليمية	% النسبة
الافروساي	1.8
الاربوساي	14.8
الاسوساي	5.6
الاوروساي	40.7
الكاروساي	3.7
الاولسيفز	9.3
الباساي	5.6
الولايات المتحدة الأمريكية & كندا	3.7



## ثانياً: أنشطة الأجهزة العليا للرقابة لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة ومحاربة غسل الأموال والسلطات المخولة لها في دولها نحو إجراء المراجعات التي تتعلق بموضوعي الفساد وغسل الأموال بصفة عامة فإنه قد توضح ما يلي من خلال الردود التي وردت إلى الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل فيما يتعلق بهذا الشأن :

- 1 - من خلال استقراء النتائج التي وردت للأمانة الفنية بشأن السلطات المخولة للأجهزة الرقابية لإجراء المراجعات التي تتعلق بالفساد وغسل الأموال تبين أن الغالبية العظمى من الأجهزة العليا للرقابة تتبع بذلك السلطة ، حيث بلغ إجمالي الردود التي وردت وكانت الإجابة بوجود تلك السلطة في مراجعة الفساد 41 جهاز من إجمالي 54 جهاز بنسبة 75,9 % ، كما بلغ إجمالي الأجهزة التي لها سلطة على مراجعة غسل الأموال 30 جهاز بنسبة حوالي 55,5 % من إجمالي الردود . وقد توزعت تلك النسبة وفقاً لمجموعات العمل الإقليمية على النحو التالي:

الفساد % النسبة	غسل الأموال % النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	1.8	الافروسي
18.5	14.8	الاريوسي
3.7	1.8	الاسوسي
27.8	22.2	الاوروساي
0	0	الكاروساي
14.8	7.4	الاولسيفر
5.6	3.7	الباساي
3.7	3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

وكان عدد الأجهزة العليا التي لها السلطات على إجراء مراجعات على الجهات التالية والتي وردت بالاستبيان على النحو التالي:

عدد الأجهزة

50

- التدابير – التعاقدات



45	- الضرائب - الجمارك
44	- الجهات الحكومية المسئولة عن إصدار التراخيص
47	- المؤسسات المالية الحكومية
25	- الهيئات الأخرى

## 2 - وفي مجال قيام الأجهزة العليا للرقابة باجراء المراجعة المتخصصة للمؤسسات المالية العامة:

كانت الردود التي ووردت للأمانة الفنية لرئيسة العمل وتفيد بأن لها تلك السلطة اجمالي 38 جهاز رقابي بنسبة 70.3%

وفبما يلي توزيع تلك النسبة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية التابعة للانتوساي:

% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
1.8	الافروسي
18.5	الاربوسي
7.4	الاسوسي
25.9	الاوروساي
0	الكاروساي
11.1	الاولسيفر
5.6	الباساي
0	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

وفي مجال مراجعة المؤسسات المالية، كانت الردود التي وردت في تحديد الجهات التي تخضع لرقبتها على النحو التالي:

32	البنوك	عدد الأجهزة
20	شركات التأمين	
13	مؤسسات أوراق مالية	
12	جهات أخرى	

**3- فيما يتعلق بمسؤولية الأجهزة العليا للرقابة عن مراجعة الأجهزة الحكومية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل****الأموال**

كانت الردود التي وردت من الأجهزة العليا للرقابة بإجمالي نحو 44 جهاز رقابي بنسبة 81,5 % فيما يتعلق بالفساد ، و إجمالي 40 جهاز اعلى للرقابة فيما يتعلق بغسل الأموال و توزعت تلك النسب على مجموعات العمل الإقليمية على النحو التالي:

الفساد	غسل الأموال	مجموعة العمل الإقليمية
% النسبة	% النسبة	
1.8	1.8	الأفرواسي
16.7	13	الاربواسي
7.4	7.4	الاسواسي
35.2	33.3	الاورواسي
0	0	الكاروسايني
11.1	11.1	الاولسيفر
5.6	3.7	الباسايني
3.7	3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

إلا أن الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بسلطة فرض عقوبات ضد حالات الفساد وغسل الأموال المكتشفة كانت الإجابات التي وردت بغالبيه عظمى أقرت بعدم وجود تلك السلطة وذلك بإجمالي 42 جهاز بنسبة 77,8 % من الإجمالي.

عدد الإجابات بنعم	عدد الإجابات بلا	نسبة الدول التي أجابت بلا	مجموعة العمل الإقليمية
0	0	0	الأفرواسي
1	8	14.8	الاربواسي
0	4	7.4	الاسواسي
2	19	35.2	الاورواسي
0	2	3.7	الكاروسايني
3	4	7.4	الاولسيفر



0	3	5.6	الباساي
0	2	3.7	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

### **ثالثاً : المتطلبات التدريبية للأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال:**

إن اهتمام مجموعة العمل بالتدريب المتخصص في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال يرجع إلى انه يدعم كفاءة وفأ علية المراجعين عند إجراء المراجعات وإعداد التقارير، وكانت النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل بالقسم الثالث من الاستبيان الأول لها والذي اختص بمتطلبات التدريب على النحو المبين:

#### **1 - وجود مراجعين متخصصين بالأجهزة العليا للرقابة لإجراء المراجعات المتعلقة بالفساد وغسل الأموال :**

لقد كان إجمالي عدد الأجهزة التي أجبت بتواجد مثل هذه الكوادر الفنية المتخصصة في إجراء المراجعة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال 18 جهاز رقابي من إجمالي 54 جهاز رقابي وقد مثل ذلك نسبة حوالي 33,3% كما مثلت الردود التي وردت لمجموعة العمل وأفادت بعدم توافر مراجعين متخصصين لمراجعة الفساد وغسل الأموال 33 جهاز رقابي من إجمالي 54 جهاز رقابي بنسبة 61,1%.

وقد كان تمثيل الأجهزة الرقابية على مستوى مجموعات العمل الإقليمية والتي يتوافر لديها كوادر فنية متخصصة في مجال مراجعة الموضوعات المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال على النحو التالي:

مجموع العمل الإقليمية	% النسبة	عدد الإجابات بلا	عدد الإجابات بنعم	عدد
الافروساي	1.8	1	0	0
الاربوساي	13	7	3	3
الاسوساي	5.6	3	1	1
الاوروساي	27.8	15	7	7
الكاروساي	3.7	2	0	0
الاولسيفز	3.7	2	5	5
الباساي	5.6	3	0	0
الولايات	0	0	2	2



				المتحدة الأمريكية & كندا
--	--	--	--	--------------------------------

## 2 - توافر التدريب المتخصص بالأجهزة العليا للرقابة لمراجعة غسل الأموال :

بلغ إجمالي الردود التي وردت لمجموعة العمل وتفيد بتوارد مثل هذا التدريب المتخصص لمراجعة غسل الأموال 18 جهاز رقابي بنسبة 33,3%.

وكان إجمالي الأجهزة التي أجبت بعدم توافر مثل هذا التدريب 34 جهاز رقابي بنسبة 63,0%. و توزعت نسبة الأجهزة الرقابية التي أفادت بعدم توافر التدريب المتخصص لديها في مراجعة غسل الأموال على مجموعات العمل الإقليمية على النحو التالي:-

مجموع العمل الإقليمية	% النسبة	عدد الإجابات بلا	عدد الإجابات بنعم
الافروساي	0	0	2
الاربوساي	9.3	5	3
الاسوساي	5.6	3	1
الاوروساي	29.6	16	7
الكاروساي	3.7	2	0
الاولسيفر	7.4	4	4
الباساي	5.6	3	0
الولايات المتحدة الأمريكية & كندا	1.8	1	0
	0	0	1



### 3 - إمكانية قيام الأجهزة العليا للرقابة بإتاحة الدورات التدريبية المتخصصة في المراجعة المتعلقة بالفساد وغسل الأموال

كانت الاستجابة التي وردت للمجموعة لعرض إمكانية قيام الأجهزة العليا للرقابة بإتاحة الدورات التدريبية المتخصصة في مجال مراجعة الفساد وغسل الأموال على النحو التالي:

إجمالي الأجهزة التي ورد منها رد يفيد بعدم إمكانية إتاحة الدورات للأجهزة العليا للرقابة عدد 23 جهاز رقابي ، وكانت نسبتهم لإجمالي الردود 42,6 % ، كما كانت الردود التي لم ترد منها استجابة لهذا السؤال إجمالي 14 جهاز أعلى للرقابة من الإجمالي بنسبة 25,9 %.

و كان عدد الأجهزة الذي أفاد بإمكانية إتاحة الدورات التدريبية المتخصصة في مجال المراجعة المتعلقة بالفساد وغسل الأموال لمراجعى الأجهزة العليا للرقابة 17 جهاز أعلى بنسبة 31,5 % وقد توزعت هذه النسبة على النحو التالي :

مجموعة العمل الإقليمية	% النسبة
الأفروساي	1.8
الاربوساي	5.6
الاسوساي	1.8
الاوروساي	14.8
الكاروساي	0
الاولسيفز	5.6
الباساي	1.8
الولايات المتحدة الأمريكية & كندا	0

### 4 - الاستعانة بجهات متخصصة لتدريب المراجعين بالأجهزة العليا للرقابة في المراجعة المتعلقة بمكافحة الفساد :

نالت مجموعة العمل استجابة من الأجهزة العليا للرقابة عن هذا السؤال لعدد 19 جهاز رقابي تفيد بأنه يتم الاستعانة بجهات متخصصة لتدريب مراجعيم في المراجعات المتعلقة بالفساد ، وكانت نسبة ذلك 35,2 % من إجمالي الردود ، في حين أفاد 34 جهاز رقابي انه لا يتم الاستعانة بمثل تلك الجهات الخارجية المتخصصة في التدريب على مراجعة الفساد وكانت نسبة ذلك 63 % من الإجمالي.



وقد توزعت نسبة الأجهزة العليا للرقابة التي لا تعتمد في تدريب مراجعها على الجهات المتخصصة على مجموعات العمل الإقليمية والتي كان إجماليها 33 جهازاً على النحو التالي :

مجموعة العمل الإقليمية	% النسبة
الافروساي	3.7
الاربوساي	11.1
الاسوساي	3.7
الاوروساي	27.8
الكاروساي	1.8
الاولسيفز	7.4
الباساي	5.6
الولايات المتحدة الأمريكية & كندا	1.8

#### 5 - احتياج المراجعين بالأجهزة العليا للرقابة لتدريب متخصص من جهة تدريب خارجية:

تضمن إجمالي عدد الأجهزة الرقابية التي أفادت في ردها باحتياج مراجعها إلى التدريب المتخصص من جهة تدريب خارجية عدد 31 جهاز رقابي ونسبة 57,4 % من الإجمالي كما أعرب 18 جهاز رقابي عن عدم احتياج مراجعه إلى تدريب خارجي وكانت نسبة ذلك 33,3 % من الإجمالي.

وقد توزعت نسبة الأجهزة الرقابية التي احتجت باحتياج مراجعه إلى تدريب متخصص في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال من جهة تدريب خارجي على مجموعات العمل الإقليمية التابعة للانتوساى على النحو التالي :



% النسبة	مجموعة العمل الإقليمية
3.7	الافرواسي
14.8	الاربواسي
3.7	الاسواسي
18.5	الاوروساي
3.7	الكاروساي
9.3	الاولسيفر
3.7	الباساي
0	الولايات المتحدة الأمريكية & كندا

وقد تضمنت الإجابة عن احتياج الأجهزة للتدريب المتخصص بذكر موضوعات رئيسية مطلوبة وكانت اغلب تلك الموضوعات على النحو التالي :

- مكافحة الفساد وأساليب ذلك
- منع واكتشاف الفساد
- دور الأجهزة في محاربة الفساد وغسل الأموال
- النزاهة
- غسل الأموال
- إدارة المخاطر
- الغش والسرقة



تقرير انجزت مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

اجتماع المجلس التنفيذي - 59

كيب تاون، جنوب أفريقيا

في الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر 2009



## المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

اجتماع المجلس التنفيذي الـ

كيب تاون، جنوب أفريقيا

في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ نوفمبر

تقرير مقدم من

مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال

تقرير انجاز مقدم من رئيس مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال:

**مقدمة :**

تهدف مجموعة العمل إلى إنجاز أربعة أهداف رئيسية بخطوة العمل 2008 – 2011 وهي:

- 1 - تعزيز ودعم التعاون الدولي بين أعضاء منظمة الانتوساي فيما يتعلق بمنع والكشف عن الفساد وغسل الأموال فضلاً عن تيسير تبادل المعلومات ووضع أدلة إرشادية تصلح للاستخدام من قبل أعضاء منظمة الانتوساي.
- 2 - تعزيز التعاون بين منظمة الانتوساي والهيئات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال .
- 3 - تحديد اللوائح والسياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تستخدمها الأجهزة العليا للرقابة للكشف عن ومنع الفساد وغسل الأموال.
- 4 - تحديد البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال والتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي عند الحاجة إلى إجراء تدريب متخصص.

وقد تم انتقال رئاسة مجموعة العمل إلى الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر خلال فعاليات الاجتماع الثاني للمجموعة و الذي عقد في القاهرة – مصر يومي 30 – 31 يوليو 2008 .

**أولاً : الانجازات التي تحققت في الفترة من يوليو 2008 و حتى يوليو 2009:****1. الأعضاء الجدد :**

وافقت مجموعة العمل علي قبول و الترحيب بالأجهزة العليا للرقابة بكل من : العراق ، ماليزيا ، بولندا ، اليمن و ذلك كأعضاء جدد بمجموعة العمل خلال فعاليات الاجتماع الثالث و الذي عقد في جاكرتا- اندونيسيا في الفترة 14 – 16 يوليو 2009 . و بذلك يصبح عدد الأعضاء الحالي لمجموعة العمل 18 عضواً يمثلوا الأجهزة الرقابية لكل من الدول:

مصر - كولومبيا - الإكوادور - فيجي - ألمانيا - اندونيسيا - العراق - ليسوتو - المكسيك - ماليزيا - بوبا نيو غينيا - بيرو - بولندا - روسيا الاتحادية - ترينيداد وتوباغو - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - اليمن .

**2. إنشاء موقع جديد لمجموعة العمل:**

قام الجهاز المركزي للمحاسبات المصري بتحديث الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل ، حيث تم إنشاء موقع جديد للمجموعة كما تم إطلاقه على الانترنت بدءاً من يونيو 2009 على أن يتم تحيطه بمعرفة الجهاز المصري دورياً .

وقد تم تغيير العنوان الإلكتروني للموقع من :

[www.cotraloria.gob.pe/task\\_force/](http://www.cotraloria.gob.pe/task_force/)

والذي كان معد بمعرفة الجهاز الاعلى للرقابة بيرو .

إلى العنوان الجديد :

[www.wgfacml.cao.gov.eg](http://www.wgfacml.cao.gov.eg)



### 3. الهدف الأول: الدليل الإرشادي، الجهاز الأعلى للرقابة لروسيا الاتحادية:

الجهاز الأعلى للرقابة لروسيا الاتحادية قام بإعداد الدليل الإرشادي و الذي يتضمن المجالات التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة تركيز جهودهم عليها عند المراجعة، والذي يشير إلى أهمية مكافحة الفساد و غسل الأموال مثل : تطوير السياسات الحكومية ، ضمان استمرارية وتزامن إجراءات الوكالات الحكومية ، زيادة منهجيات المراجعة ، تنظيم تدريب متخصص و زيادة التعاون الدولي .  
وما زال الدليل الإرشادي في مرحلة التعديل .

### 4. الهدف الثاني: إعداد قائمة بالجهات الدولية المعنية بموضوع مكافحة الفساد و غسل الأموال، الجهاز

#### الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية :

الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي هو المكلف بإعداد قائمة بالجهات الدولية المعنية بموضوع مكافحة الفساد و غسل الأموال و تحديد أهم الشركاء في هذا المجال وهم :

- مبادرة البنك الدولي للتطوير المالي والقطاع الخاص:  
وهي معنية بتوفير التدريب للحكومات الوطنية
- مجموعة اجمونت :

وتضم تلك المجموعة في عضويتها 116 وحدة معنية بمكافحة غسل الأموال من جميع أنحاء العالم و تركز تلك المجموعة على احتياجات الجهات المعنية بهدف وضع إستراتيجية لتعزيز الهيئات المعنية بمكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة.

- مبادرة استرداد الأصول المسروقة:  
تركز هذه المبادرة على بناء القدرات وإعطاء النصيحة .

وقد أشار الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأجهزة العليا للرقابة لا تلعب أي دور فعال في المجتمعات تلك الجهات ، لذا فإنه قد تمت موافقة مجموعة العمل على تولي الجهاز الأعلى للرقابة بالولايات المتحدة الأمريكية الاتصال بهم والتنسيق معهم.

وفي إطار تحقيق الهدف الثاني من أهداف مجموعة العمل ، فإنه قد تقرر خلال فعاليات الاجتماع الثالث للمجموعة قيام الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي باستكمال العمل بالقائمة وإخبار الأمانة الفنية للمجموعة بالتطورات و كذلك الاتصال بمجموعة اجمونت.

### 5. الهدف الثالث: الاستبيان الأول لمجموعة العمل ، الجهاز الأعلى للرقابة بمصر:

قام الجهاز المركزي للمحاسبات بإعداد الاستبيان الأول للمجموعة ، ثم تم إدخال بعض التعديلات عليه بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة الأمريكي ، وقد قامت الأمانة الفنية لمجموعة العمل تضمينه للأراء والمقررات التي أبدتها بعض أعضاء المجموعة وكذلك تم تضمينه بأراء و مقررات بعض رؤساء لجان مجموعات الانتوساي وفرق العمل والتي تم الموافقة عليها خلال فعاليات الاجتماع الثالث للمجموعة.



وتمت موافقة مجموعة العمل علي قيام الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل بإرسال الاستبيان الأول لمجموعة العمل إلي جميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالانتوساي لاستيفائه وهو ما تم في اخر سبتمبر 2009 وإعادة إرساله إلى الأمانة الفنية تقوم بجمعية تلك النتائج وإعداد التقرير المتعلق بتحليل نتائج الاستبيان تمهيداً لعرضه في الانكوساي العشرين في نوفمبر 2010.

#### **6. الهدف الرابع: التعاون مع مبادرة الانتوساي ، الجهاز الأعلى للرقابة بمصر:**

قامت الأمانة الفنية لمجموعة وفقاً للهدف الرابع من خطة العمل 2008 - 2011 بمخاطبه مبادرة تنمية الانكوساي لبحث إمكانية تنظيم برامج تدريبية متخصصة في مجال تخصص المجموعة وهو مكافحة الفساد وغسل الأموال، وما زالت الأمانة الفنية تتبع الرد مع مبادرة تنمية الانكوساي.

#### **ثانياً : رؤية مجموعة العمل:**

لقد استهدفت الأمانة الفنية لمجموعة العمل تحديد رؤية للخطة الإستراتيجية لمجموعة عن الفترة 2008 - 2011 . و انه في إطار الهدف الأول لمجموعة و الذي يتعلق بالدليل الإرشادي للأجهزة العليا للرقابة حول مكافحة الفساد و غسل الأموال فان الأمانة الفنية لرئاسة مجموعة العمل قد اقترحت موضوعات جديدة للمجموعة لمشروعات يتم تنفيذها في إطار خطة العمل 2008 - 2011 وذلك من خلال إنشاء فرق عمل يتم تكوينها من بين أعضاء المجموعة تحت رئاسة أحدهم بهدف تنفيذ مشروعات للأدلة الإرشادية للموضوعات المقترحة التالية:

1- منع و مكافحة الفساد في مجال استرداد الأصول المسروقة.

2 - تعزيز النزاهة والشفافية و المساءلة و الإدارة الرشيدة للشئون الحكومية و الممتلكات الحكومية.

3 - التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مجال غسل الأموال .

#### **ثالثاً: فيما يتعلق بانعقاد الاجتماع الرابع لمجموعة العمل :**

تقرر خلال فعاليات الاجتماع الثالث لمجموعة والذي عقد في جاكرتا - اندونيسيا في يوليو 2009، أن يعقد الاجتماع الرابع في يوليو 2010 و أن رئاسة مجموعة العمل لم تلتقي عروض من الدول الأعضاء لاستضافة الاجتماع ، لذا فان مكان الاجتماع الرابع لمجموعة العمل لم يتحدد بعد ، و ان كان رئيس مجموعة العمل يرى انه قد يكون من الملائم استضافة الاجتماع بالجهاز الاعلى للرقابة بدولة لم يسبق لها استضافته.

#### **رابعاً: مشاركات مجموعة العمل في العديد من المحافل :**

1 - الندوة العشرين للانتوساي / و الأمم المتحدة و عنوانها : " الانتوساي شريك فعال بالشبكة الدولية لمكافحة الفساد" و التي عقدت في فيينا - النمسا في فبراير 2009 .

2- ورشة عمل دولية لصانعي السياسات فيما يتعلق بالشفافية و النزاهة و التي عقدت بالقاهرة - مصر في مايو 2009 قام بتنفيذها وزارة الدولة للتنمية الإدارية - مركز الحوكمة بالمعهد القومي للإدارة التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية ، السفارة البريطانية في القاهرة و البنك الدولي .



**خطه عمل مجموعة عمل الانتوساى  
لمكافحة الفساد وغسل الأموال 2013-2014**



## خطه عمل مجموعة عمل الانتوسي

### لمكافحة الفساد وغسل الاموال

**الهدف الرئيسي:**

دعم عمل الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتوسيع المفاهيم والتطبيقات المتاحة لديهم بإعداد أدلة إرشادية أو تقديم برامج تربوية وتقديم تجارب وحالات عملية تتعلق بجهودهم الحثيثة الرامية للحد من واكتشاف ومكافحة الفساد وغسل الأموال.

**الهدف (1):**

تعاون الأجهزة العليا للرقابة في إعداد أدلة إرشادية تدعم جهودها لكشف ومكافحة الفساد وغسل الأموال :-

**1/1 مقدمة:**

تم الاتفاق على عده موضوعات خاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال لتكون النواة الأولى للأدلة الإرشادية المتوقع إن تصدر عن مجموعة العمل في ضوء ما يلي:

1/1/1 المقترح الذي تم عرضه خلال فعاليات الاجتماع الثالث لمجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال بجاكارتا اندونيسيا يوليو 2009

2/1/1 المسح الذي وزع على الأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجموعة العمل.

3/1/1 تجميع ردود الأجهزة العليا للرقابة وتقريرها في إطار الشروع في التنفيذ.

**2/1 موضوعات الأدلة الإرشادية:**

من المخطط إن يتم البدء بإعداد أدلة إرشادية حول الموضوعات الثلاث الآتية:

1/2/1 منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الأصول المسروقة.

2/2/1 تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة الرشيدة للممتلكات الحكومية.

3/2/1 التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال.

**3/1 آلية التنفيذ:**

تتمثل الآلية المقترحة لمراحل تنفيذ الأدلة الإرشادية الثلاثة المشار إليها فيما يلي:

1/3/1 إعداد الإطار العام للمحتوى الفني للدليل الارشادي ويشمل :

أ- مقدمة :

وتتضمن العناصر التالية :

- الهدف من إعداد الدليل.

- توضيح للمفهوم العام للمصطلحات الخاصة بالموضوع .



- إيضاح أهمية الموضوع في ضوء احتياج الأجهزة العليا للرقابة لهذا الدليل للاسترشاد به عند المراجعة .

**بـ- منهجية البحث :**

**والتي تعتمد على :-**

- دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاسترشاد بها وبالأحكام الواردة بها في مجال موضوع الدليل .
- الاسترشاد بالقوانين واللوائح والأدلة المتاحة لدى بعض الدول الرائدة في مجال موضوع الدليل – أن وجدت .
- البحث عن وجود أوراق عمل لتجارب الدول في مجال الدليل صادرة عن الأجهزة العليا الرقابية .
- دراسة حالات لأفضل الممارسات في مجال موضوع الدليل .

**جـ- النتائج والتوصيات .**

**2/3/1 تحديد أدوار ومسؤوليات فرق العمل ورئيسة مجموعة العمل :**

(أ) على كل فريق عمل بالتنسيق مع رئاسة مجموعة العمل وبالتشاور مع باقي أعضاء الفريق للتوصل إلى الاتفاق

على الإطار العام للعمل ، بحيث يشمل هذا الاتفاق ما يلي :

أـ- تسميه رئيس فريق العمل فيما بينهم .

بـ- التوصل إلى تصور لإطار عام لمراحل إعداد وتنفيذ الدليل الإرشادي .

جـ- إعداد الجدول الزمني لهذا التصور .

دـ- توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بين أعضاء الفريق .

هـ- إعداد محضر لهذا الاتفاق واعتماده من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجموعة العمل

المشاركين في فريق العمل وإرساله إلى رئاسة مجموعة العمل لإقراره .

(ب) تتولى رئاسة مجموعة العمل متابعة تنفيذ الأدلة ، وفقاً لمراحل التنفيذ التي تم وضعها والاتفاق عليها والجدول الزمني لها .

(ج) في حالة احتياج فرق العمل إلى الحصول على بيانات أو استيفاء استبيانات أو الحصول على معلومات أو تقارير رقابية من الأجهزة العليا للرقابة فيتم ذلك عن طريق ما يلي :

- قيام رئيس فريق العمل بإعداد الأوراق المطلوبة وإرسالها إلى رئاسة مجموعة العمل لإقرارها والموافقة على إرسالها .

- قيام رئيس فريق العمل بإرسال الأوراق التي سبق اعتمادها من رئاسة مجموعة العمل إلى الأجهزة العليا للرقابة للأعضاء بالانتسابي لاستيفاء المطلوب وتلقي الأوراق .

(د) يقوم كل فريق عمل بإعداد المسودة الأولى للدليل وفقاً للجدول الزمني الموضوع وإرسالها إلى رئاسة مجموعة العمل والتي تقوم بدورها بإرسال المسودة الأولى للدليل إلى الأجهزة العليا للرقابة للأعضاء بمجموعة العمل لإبداء آرائهم وتعليقاتهم .



- (ه) يقوم فريق العمل بدراسة الآراء والمقترحات وتعديل المسودة الأولى – في حال وجود تعديلات أو مقتراحات - ثم يتم إعداد المسودة الثانية للدليل وإعادة إرسالها لرئاسة مجموعة العمل لتقوم بدورها بإرسالها إلى أعضاء مجموعة العمل لإقرارها واعتمادها .
- (و) يتم عرض المسودة النهائية للأدلة الإرشادية في أقرب اجتماع لمجموعة العمل ليتم إقرارها واعتمادها تمهدأ لعرضها على المجلس التنفيذي للانتوساي لإقرارها .
- (ز) تقوم رئاسة مجموعة العمل بالاتصال بالأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجموعة العمل لطلب ترجمة الأدلة الإرشادية من اللغة الانجليزية إلى باقي لغات الانتوساي الرسمية ( العربية – الفرنسية – الألمانية – الإسبانية ) .
- (ح) نشر الأدلة الإرشادية على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل .
- (ط) الاستعانة بالأدلة الإرشادية لإعداد أطر عامة لبرامج تدريبية .

## الهدف (2):

إعداد وتصميم وتقديم برامج تدريبية وورش عمل حول :

- مكافحة الفساد.

- مكافحة غسل الأموال.

بغرض خلق كوادر مؤهلة للكشف عن الفساد وغسل الأموال والتعامل مع هذه الحالات.

### 1/2 برامج تدريب لمكافحة الفساد:

1/1/2 الاستعانة بأي برامج تدريبية قد تكون متاحة لدى أي مجموعه من مجموعات العمل الإقليمية في مجال مكافحة الفساد والعمل على تطويقها لتوائم باقي المجموعات الإقليمية ذلك على اعتبار أن مكافحة الفساد وبرامجها التدريبية من الموضوعات الأكثر شيوعاً والأوضح معالم.

2/1/2 إعداد وتصميم وتقديم برامج تدريبية حول مكافحة الفساد بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي في ضوء الأدلة الإرشادية الصادرة عن مجموعة العمل.

3/1/2 الاستفادة من أخصائي التدريب خريجي المبادرة على مستوى مجموعات العمل الإقليمية التابعة للانتوساي لإعداد وتصميم وتقديم هذه البرامج.

4/1/2 ترجمة المواد العلمية التي تم إعدادها إلى لغات الانتوساي الخمسة وتشجيع المجموعات الإقليمية على تقديمها.

### 2/2 برامج تدريب لمكافحة غسل الأموال:

لما كان موضوع غسل الأموال أكثر تعقيداً نظراً لعدد مراحل غسل الأموال وانتشارها وكونها تعتبر من الجرائم غير الوطنية فإنه من المقترن إعداد برنامج تجريبي تجريبي في أحد مجموعات العمل الإقليمية تقوم مبادرة تنمية الانتوساي IDI بمراجعة محتواه العلمي ثم الإشراف على تعديله إذا دعت الحاجة لذلك على أن يتم



تطبيقه- بعد تقييم نتائجه - علي باقي المجموعات الإقليمية مع الاستعانة بالمتاح لدى المنظمات والهيئات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى الاصدرات والاتفاقيات مثل :

1/2/2 مجموعة العمل المالي من أجل مكافحة غسل الأموال.

2/2/2 مجموعة إجمونت.

3/2/2 المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال.

4/2/2 لجنه بازل.

5/2/2 التوصيات الأربعون الخاصة بمكافحة غسل الأموال.

### الهدف (3) التعاون مع مجموعة الانتوساي لمراجعة البيئة:

إعداد دليل إرشادي حول " قضايا الغش والفساد في مجال مراجعة البيئة " لدمج المفاهيم المتعلقة بكل من مراجعة البيئة ومراجعة الغش والفساد لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على البيئة مع جهودها الرامية لمكافحة الفساد .

ويقترح أن يشتمل الدليل علي العناصر الأساسية التالية:

### 1/3 مقدمة:

أ - الهدف من إعداد الدليل الإرشادي (المشروع).

ب - التعريفات (الغش والفساد – المراجعة البيئية).

ج- أهمية الدليل للأجهزة العليا للرقابة.

### 2/3 الرابط بين الغش والفساد والمراجعة البيئية:

أ- القوانين الخاصة بالغش والفساد.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- قوانين الدول المعنية بالغش والفساد.

ب - القوانين الخاصة بالبيئة.

- الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة.

قوانين الدول في مجال البيئة .

ج - أسانيد الصالحيات الممنوحة للأجهزة العليا للرقابة والمؤهلة لمراجعة البيئة ومكافحة الغش والفساد.

### 3/3 تقييم المخاطر عند تخطيط المراجعة:

- نوع المراجعة المطبقة (نظامية " مالية – التزام" ، أداء).

### 4/3 إجراءات المراجعة:

أ - وسيلة جمع البيانات (استبيانات – المسح .... الخ).



ب - الزيارات الميدانية.

**5/3 حالات وأمثله تطبيقية:**

أ- دراسات الحال.

ب- تجارب الدول.

**6/3 توصيات وملحوظات عامة:**

أ- آلية تلقي الشكاوى.

- في مجال البيئة.

- في مجال الغش والفساد.

ب - زيادة التعاون الدولي في الجهود الرامية للتوعية البيئية ومكافحة الغش والفساد.

**الهدف(4):**

إنشاء قاعدة بيانات تجمع الحالات العملية وتجارب الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وذلك عن طريق:

**1/4 اختيار احد الأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجموعة العمل للاضطلاع بمسؤولية قيادة هذا المشروع وعليه القيام بالمهام التالية:**

**1/1/4 مخاطبة الأمانة الفنية لمجموعات العمل الإقليمية السبع لطلب تجميع تجارب الأجهزة العليا للرقابة التابع لأقاليمهم سواء في مجال محاربة الفساد أو مجال مكافحة غسل الأموال.**

**2/1/4 تجميع التجارب التي ترد لقيادة المشروع من كل إقليم علي حدة وارسالها لرئاسة مجموعة العمل لتضمينها لموقع المجموعة على شبكة المعلومات الدولية.**

**3/1/4 قيام رئاسة المجموعة بارسال التجارب الخاصة بكل إقليم إلى الجهاز الممثل لهذا الإقليم في مجموعة العمل.**

**4/1/4 الإشراف على أعداد الأجهزة الممثلة للإقليم لتقديم تقارير تلخص أهم ما ورد بتجارب هذه الدول.**

**5/1/4 إعداد الدروس المستفادة من هذه التجارب لتعيمها علي الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الانتساوي.**

**2/4 رفع تقرير لرئاسة مجموعة العمل يشمل بيان بالأجهزة العليا للرقابة التي أرسلت تجاربها وعرض للدروس المستفادة .**



3/4 إعداد بيان بما يمكن تطبيقه من الدروس المستفادة التي خلص إليها التقرير السابق وعرضه ضمن نشره صادره عن مجموعة العمل.



المادة رقم (١)

وناءت الافتتاح الثالث لمجموعة العمل

جاكوتا-أندونيسيا



## كولومبيا

الفساد وغسل الأصول والمراجعة في كولومبيا  
خطبة السيد/ خولييو سيزار تورباي كوبينترو ، المراقب العام لجمهورية كولومبيا أمام اجتماع مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال دوليا.

- سعادة السيد/ انور ناسوشان ، رئيس مجلس المراجعة بجمهورية اندونيسيا.
- سعادة السيد/ جودت الملط ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- سعادة السيد/ فؤاد خوري زرزار ، المراقب العام لجمهورية بيرو .
- السيدات والسادة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة أعضاء مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- السيدات والسادة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة مراقبين بمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .
- السيدات والسادة الحضور.

### زملائي الأعزاء:

يتشرف الجهاز الأعلى للرقابة بكولومبيا بالمشاركة في هذا الاجتماع الهام للأجهزة العليا للرقابة والذين يجتمعون بغرض تبادل الخبرات والمعارف والأفكار فيما يتعلق بالقضايا الملحـة المؤثرة في العالم الحاضر ألا وهمـا : الفساد وغسل الأموال والأصول .

ان وجودنا الآن هنا نابع من اهتمام كولومبيا بالمشاركة في أعمال مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال حيث إننا نرغب بالمساهمة بخبراتنا في هذا المجال الهام.

من الأمور المعلومـة والحقائق المؤكدة ان الفساد وغسل الأصول والأموال هي إحدى المشاكل الهامة التي تؤثر بقوة على المجتمعـات المعاصرة وذلك يرجع إلى حجم الدمار والتلف الذي تفرضه على المجتمعـات الديمقـратية وشرعـية المؤسسـات العامة ومبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد اكتسبت تلك الظاهرـتان بعد دولـي فـكـثير من الحالـات تـنـصـف بالدولـية وـاـخـتـلـاف الأبعـاد وـالـجـرـائـم المـتـشـابـكة ، لـذـا يـتـطلـب القـضـاء عـلـى تلك الظـاهـرـتان تـنـسـيقـ الجـهـود وـالـإـجـرـاءـات عـلـى جـمـيعـ المـسـتـوـيات.

وقد لـوـحظ ذلك خـلـالـ العـقـودـ القـلـيلـةـ المـاضـيةـ وـيـوـضـحـ الانـتـربـولـ ذلكـ قـائـلاـ :

" ..... لقد تم توقيع سبعة اتفاقيات دولية و إقليمية بشأن مكافحة الفساد ما بين الفترة 1997 - 2007 ، .....

جميع تلك النصوص تعرف ..... الفساد بأنه ظاهرة دولية وعابرـةـ للحدود وـتـتـطلـبـ التـزـامـ سيـاسـيـ رـفـيعـ المـسـتـوىـ لـمواـجـهـةـ المشـكـلةـ سـوـاءـ بشـكـلـ فـرـديـ أوـ جـمـاعـيـ. إنـ كلـ نـصـ منـ نـصـوصـ تلكـ الـاـتـفـاقـيـاتـ يـنـصـ عـلـىـ هـيـكـلـ دـولـيـ اوـ إـقـلـيمـيـ لـلـقـوـاـدـ وـالـمـعـاـيـرـ الـتـيـ تـيـسـرـ التـعـاوـنـ الدـولـيـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ وضعـ قـائـمةـ لإـعادـةـ هـيـكـلـةـ الـحـكـومـاتـ وـوـضـعـ أـسـاسـ لـلـحـكـومـاتـ لـكـيـ تـرـاقـبـ بـعـضـهاـ بـعـضـ ،ـ بـجـانـبـ إـنشـاءـ إـلـيـهـ لـمـجـمـوعـاتـ الـمـجـتمـعـ المـدـنـيـ تـمـكـنـهاـ مـنـ مـسـائلـةـ حـكـومـاتـهاـ ".



كما ذكر الانتربول الاتفاقيات الهامة التالية أيضا : الاتفاقية الأمريكية الدولية ، اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، اتفاقية الأمم المتحدة ، اتفاقية مجلس القانون المدني الأوروبي بشأن الفساد ، اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية الاتحاد الأفريقي.

كل تلك الاتفاقيات والأدوات تؤكد على حقيقة إن الفساد قد أصبح "..... نشاط منظم يشمل قطاعات عده سواء على المستوى العام أو الخاص وذو ارتباط على المستوى الدولي وهو قادر على التطور وحماية وتغطية أفعاله وإجراءاته عن طريق جرائم أخرى مثل تجارة المخدرات وغسل الأموال والإرهاب ومختلف المناورات المالية الفاسدة."

إن كولومبيا ليست بمنأى عن هذه المشكلة فقد عانت كثيرا من تلك الظاهرة ولكن من حسن الحظ أدى ظهور تلك الظاهرة إلى وضع وصياغة آليات واستراتيجيات قانونية لجميع الولايات وخاصة الأجهزة الرقابية مثل مكتب المراجع العام لجمهورية كولومبيا ..... الخ وتلك الأجهزة معنية بمنع وكشف وتوقيع العقوبات على كل من حالات الفساد وغسل الأموال والأصول.

ونحن نرحب في مشاركة بعض خبراتنا التي اكتسبناها في جهازنا الأعلى للرقابة في صراعنا ضد الفساد مما يمهد الطريق لمعالجة تلك القضية ويدعم أحلامنا . ثم سنتقدم ببعض المقترنات لكي يتم دراستها من قبل مجموعة العمل هذه ومن ثم سنتعرض للآليات المستخدمة كولومبيا لمراقبة ومتابعة الأصول والأموال الناجمة عن وسائل غير مشروعة .  
ونحن على افتخار ، انه كلما زادت مشاركة الممارسات الجيدة وتم تطبيقها تبعا لأنظمة وقوانين كل دولة ، كلما ازدادت فعالية الحرب ضد هذه القضايا وأصبحت أكثر نفعا على المستوى الدولي.

إن استراتيجياتنا الشاملة لمكافحة الفساد تعتمد على أربعة محاور أساسية وهي:  
المنع والكشف وتوقيع العقوبات والتعاون.

سأذكر باختصار الإجراءات المتتبعة في كل محور من المحاور فيما عدا المحور الخاص بالمنع والذي سأذكره بنوع من التفصيل .

أولا محور المنع ، يتم من خلال إستراتيجية تركز على إخبار وإعلام المواطنين بفاعلية ومدى تغطية أنشطة الكشف وتوقيع العقوبات . تلك الإستراتيجية تهدف إلى زيادة الوعي وتطوير مفهوم أن أنشطة الفساد تحتوى على مخاطر مرتفعة وهي طريقة تعتمد على عدم التحفيز للقيام بهذا الأمر .

ثانيا ، تم اتخاذ بعض الإجراءات لتطوير الانعكاس الأخلاقي مستهدفة تحويل ثقافي في أراء المواطنين على المدى المتوسط وطويل الأجل . تلك الإجراءات تهدف إلى إشراك المواطنين في عمليات المراجعة وهى الخطة التي أطلقنا عليها " المراجعة بالمشاركة ".

وتتركز هذه الإستراتيجية على 5 مجالات ألا وهي :

1 - المعلومات

2 - التشكيل / التدريب

3 - التنظيم



## 4 - المراجعات المنظمة.

## 5 - خدمات شكاوى المواطنين.

إن أول أدوات هامتان لمنع الفساد أما الأدوات رقم 3 و 4 و 5 فهي تهم أكثر بعملية الكشف .  
دعونا نرى الأمر بشكل أكثر إمعانا :

1 - المعلومات : وتشمل إصدار وتوزيع معلومات على كل المواطنين على ان تتصف تلك المعلومات بالمصداقية والكفاية والجودة وحسن التوقيت وذلك فيما يخص المعلومات المتعلقة بأعمال مكتب المراقب العام بالإضافة إلى تحفيز الجهات العامة الأخرى لفعل نفس الشئ .

وهذا يشمل أنشطة مثل افتتاح مراكز ووحدات خدمة للمواطنين في جميع أنحاء البلاد ، إصدار مواد مطبوعة و الكترونية ، تخصيص خط تليفوني مجاني للشكاوى ، توفير خدمات مكتبة مجانية لجميع المواطنين ، إيجاد إستراتيجية إعلامية تؤدي لتوارد فعال في التلفزيون والمذيع والصحافة وشبكة الانترنت وذلك بالإضافة إلى برامجنا وصحيفتنا المؤسسية المسماة " أجندة المواطنين " وذلك بجانب نشر الأخبار والنشرات الإعلامية في الصحافة عامة .

2 - التشكيل : ويستهدف تطوير القدرة لدى المواطنين لممارسة المراجعة بالمشاركة وذلك بافتراض ان فعالية هذا المجال تتطلب مؤهلات مناسبة وتدريب جيد . ان الهدف من وراء هذا هو تطوير كفاءات المواطنين والهيئات المدنية بالنسبة لتقسيير وإصدار معلومات تفيد العامة بالإضافة إلى تطوير قدرة تنظيم و العمل الجماعي وإيجاد ممارسات معينة للرقابة المدنية والتيسير مع الهيئات المالية بشكل أخلاقي ومسئولي .

أيضا ، هناك اعتقاد بأن تحول المجتمع على المدى الطويل يتطلب تحول ثقافي ، هذا التحول الثقافي يستهدف الشباب والأولاد والبنات ويسعى إلى غرس الوعي بأهمية الموارد العامة وقدسيّة بعض تلك الموارد بالإضافة إلى الالتزام باللواحة مما ييسر عملية التعايش الاجتماعي ويسمح بتطبيق مبدأ المساواة والتنمية المستمرة .  
في هذا المجال تم إطلاق عده برامج رائدة مثل برنامج " المراقبين الشباب " و " أراك في المدرسة " و " أبطال الرقابة " .

بعيدا عن تدريب الأفراد ، أسس الجهاز الأعلى للرقابة الكولومبي " دورة الأخلاق العامة " للموظفين العموميين ساعيا إلى تطوير رد فعل والمفاهيم الفلسفية والعملية الخاصة بسلوك ومسؤوليات الموظفين العموميين .  
إحدى الإجراءات الأخرى التي ركزت على المنع هي توليد المعارف الخاصة بذلك المجال ، فنحن نواجه ظاهرة معقدة ومتباينة ذات أبعاد مختلفة تتصرف دائما بالمرورنة وتعدد طرق الاختفاء وتجنب الضوابط . ولهذا السبب بعد التحري المبني على أساس علمي ضرورة لتبني هذه الظاهرة . في الواقع يمتلك مكتب المراجع العام موظفون مؤهلون يزيدون عن 140 مفتش أكاديمي يدرسون تلك الظاهرة بشكل منظم ويحاولون تتبّع الممارسات والأساليب الجديدة .



وقد اعتمد المركز الكولومبي للعلوم والتكنولوجيات والابتكارات الوطنية إحدى المجموعات البحثية التابعة لمكتب المراجع العام والمسماة " الحكومة والفساد والرقابة في ظل نظام عالمي " مما يؤكّد قدرتنا على إصدار معلومات علمية بشأن هذا المجال.

فيما يتعلّق بكشف الفساد ، وهو المحور الثاني من استراتيجياتنا يجب أن نذكّر انه بجانب الجهود المستمرة لزيادة قدرة وكفاءة وفاعلية فرق المراجعة تم اتخاذ إجراءات لإشراك الأفراد في هذه العمليات من خلال ثلاث عناصر رئيسية من برنامج المراجعة بالمشاركة :

1 - التنظيم : يقوم مكتب المراجع العام بتشجيع وتحفيز هيئات المجتمع ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بممارسة الرقابة الاجتماعية على الإدارة العامة . في هذا المجال برزت عدة جهات أهمها ؛ وحدات الأفراد المراقبين و لجان الأفراد للمتابعة.

2 - المراجعات المنظمة : في بعض المواقف المعينة شاركت منظمات المجتمع المدني ( مثل : مجالس الجيرة ، جمعيات المستخدمين ، فرق المستهلكين .... الخ) في مراحل معينة من عمليات المراجعة وقامت بدعم فرق المراجعة عن طريق إمدادهم بالمعلومات والمعارف التقنية والمتخصصة بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بالمخاطر ..... الخ ، كل هذا يتم بدون أي تأثير على جودة أو سرية إجراءات المراجعة التقنية.

3 - خدمات شكاوى المواطنين : وهذا يشمل استقبال وتفعيل الشكاوى المقدمة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وذلك عبر عدة وسائل تضمن حماية شخصية مقدم الشكاوى وتنشأ رقم كودي لكل شكاوى يتم تقديمها بحيث يمكن المواطنين من متابعة ومراقبة وضعية الشكاوى التي تقدموا بها.

بمساعدة هذه الإجراءات ، يقوم مكتب المراجع العام بالتنسيق بين المراجعة التي يقوم بها والرقابة التي قام بها المواطنين بوصفهم نواعن مستقلان من المراجعة ومكتب المراجع العام يؤدي العملية بموجب الصلاحيات والإجراءات التي يخولها له الدستور والقانون . وهذا يمكن مكتب لمراجع العام من الحصول على وتشغيل المعلومات والشكوى واستبطاط النتائج وبالطبع هذا يساهم في إنشاء أخلاقيات ومفهوم جديد لدى العامة . وبطبيعة الحال ، فإن تلك الأدوات لا تمثل بديلاً لدور المراجعة الذي يقوم به مكتب المراجع العام ولكنه أمر مكملاً لعمل مكتب المراجع العام الذي هو الأداة الرئيسية لكشف الفساد.

ان اللوائح القانونية والدستورية للأجهزة العليا للرقابة تمثل أساس الإشراف على الأنشطة المالية من خلال آليات المراجعة التي تتصف بأنها تالية للأحداث وانتقائية ولها السبب بعد الإجراءات الوقائية أمر في غاية الأهمية . وحتى يمكن مكتب المراجع العام من إجراء المراجعة وتطبيق المعايير الدولية ، تم وضع الدليل الشامل للمراجعة الحكومية . وهو أداة تفاعلية تضع المفاهيم والأدوات وأشكال المراجعات المالية والقانونية والإدارية.

وإذا أخذنا في الحسبان استخدام تقنيات رفيعة ومتقدمة في ممارسات الفساد ، فإن هذا يجعل توظيف متخصصين في التكنولوجيا لكشف وتتبع حالات الفساد أمر حتمي لا بد منه .



ولهذا السبب ترأى لمكتب المراجع العام الاستخدام المكثف لنظم المعلومات عند اجراء المراجعات المكلفت بها ، ومن اهمها "نظام معلومات الإشراف على التعاقد الحكومي" ، تطبيقات رقابة الكترونية فورية تبلغ مباشرة بخطوة وتدابير الوكالات الحكومية ، الاسعار المرجعية للخدمات والسلع المقدمة من قبل الموردين ، مدى التقدم في سير إجراءات التعاقد ضمن جوانب اخرى عديدة ، كما تتميز تلك النظم بقدرتها على اعطاء جرس إنذار أو تحذير اعتمادا على ادخال البيانات ونظم تحديد المخاطر . ان هذا النظام يسمح بالكشف الفوري لممارسات الفساد عن تنفيذها او عند تحويل الأموال وهذا بالطبع يمكن مكتب المراجع العام وأجهزة الرقابة الأخرى من التصرف مباشرة وبسرعة.

أداة أخرى هامة للكشف عن ممارسات الفساد وتوقيع العقوبات عليها هي اتفاقيات التعاون ما بين المؤسسات ، إحدى أهم تلك الاتفاقيات هي الاتفاقية الموقعة ما بين مكتب المدعي العام ومكتب النائب العام في كولومبيا والتي نجم عنها إنشاء " مجموعة مكافحة الفساد الفورية ". وقد ساعد هذا التحالف على تطوير كفاءة وكفاية وتحسين قدرات رد الفعل والقدرات التنسيقية لأجهزة التفتيش والرقابة حيث ان الإجراءات المالية والأخلاقية والجنائية يمكن تفعيلها مباشرة عند الاحتياج إليها.

كما قام مكتب المراجع العام بتكونين بعض التحالفات مع هيئات المجتمع المدني وبعض الجهات الحكومية الأخرى والتي ترغب وتسمح لها اختصاصتها بالمشاركة في مكافحة الفساد وغسل الأموال سواء في عملية المنع أو الكشف أو حتى توقيع العقوبات او ردع.

فيما يتعلق بالتعاون الدولي ، انضم مكتب المراجع العام في مؤسسات دولية مثل منظمة الانتساوي والاولسيفر – والتي يتشرف مكتب المراجع العام الان بترأسها – وبعض مجموعات العمل التابعة لها مثل : اللجنة الفنية الخاصة باخلاقيات المهنة والنزاهة الإدارية و الشفافية . كما قام مكتب المراجع العام بتوقيع بعض اتفاقيات التعاون والتي تركز على تدعيم الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة في الأمم المختلفة . فيما يتعلق بغسل الأموال ، ارجو ان تسمحوا لي بإعطاء بعض التعليقات .

ان الأصول القذرة التي تحتاج للغسل عادة ما تنشأ عن خمسة مصادر أساسية لا وهي : تجارة المخدرات ، الاتجار في النباتات والحيوانات المحظورة ، تجارة الرقيق الأبيض ، الاتجار القانوني في السلاح ، هذا بجانب الاشكال التقليدية للفساد . وهناك علاقة واضحة ومؤكدة بين كل تلك المصادر .

ولهذا قامت عديد من الدول من ضمنها دولتنا باتخاذ عدة اجراءات لمكافحة هذه التجارة غير المشروعة والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي.

في كولومبيا ، تم توصيف بعض الجرائم الجديدة كما تم وضع بعض الادوات القانونية الجديدة للسيطرة على الأصول غير المشروعة ، كما تم انشاء بعض الوكالات الحكومية المتخصصة في التحري وردع تلك الظاهرة الإجرامية.

والجرائم الرئيسية التي تم توصيفها تشمل التراء غير المشروع عن طريق استخدام شركات او افراد كواجهة ، تلقى الاموال غير المشروعة بالإضافة الى غسل الأموال والأصول .



ونظرا لاتساع نطاق هذه الظاهرة ، تم إصدار بعض القوانين مثل قانون رقم 333 لعام 1996م و قانون 793 لعام 2002م.

ويملك مكتب المراجع العام الان عدة فرق متخصصة تقوم على تفتيش ومتابعة غسل الاموال والاصول ، تلك الفرق تعمل بالتعاون مع هيئات الرقابة الاخرى الهامة مثل : وزارة الامن الاداري ، وحدة التحريات التقنية التابعة لمكتب المراجع العام ، قسم الشرطة القضائية التابع للشرطة الوطنية ، مجموعات التحريات الخاصة التابعة للبنك المركزي بالإضافة الى الهيئة الوطنية للضرائب والجمارك .  
السادة أعضاء مجموعة العمل :

احدى اهم الاسباب وراء تقديم مكتب المراجع العام بكلومبيا طلب الانضمام لعضوية مجموعة العمل هو المشاركة في الجهود الدولية الساعية الى البحث عن واستعادة موارد الدولة التي اسئ استخدامها من قبل الفاسدين بالإضافة الى تطوير القدرات ضمن فرق العمل المختلفة من خلال مشاركة الخبرات والمعرف مع الاجهزه العليا للرقابة الاخرى الاعضاء .

ونحن نرحب في تطوير وانشاء شبكة دولية لتحديد الاجهزه والهيئات المهممه باستعادة موارد الدولة . هذه الإستراتيجية ستسمح لنا بغلق ابواب امام الافراد الفاسدين والهيئات التي تنتقل من دولة الى اخرى مما يؤثر بالسلب على الملكيات والاموال العامة .

ونحن نؤمن بأنه على الاجهزه العليا للرقابة ان تلعب دورا رئيسيا في تطبيق ومتابعة الادوات الدولية مثل اتفاقية الام المتحدة واتفاقية ما بين الامريكيتين لمكافحة الفساد وخاصة الاستراتيجيات المطبقة بشان تدفق الأموال وإجراءات التنفيذ الساعية إلى ارساء مبدأ المساواة وعدالة توزيع رأس المال بالإضافة الى ضمان استقلالية الاجهزه العليا للرقابة عن الحكومات .

كما نقترح ايضا انشاء وتدعم قواعد بيانات يتشارکها اعضاء منظمة الانتوساي بشأن الفساد وغسل الاموال بالإضافة الى تعزيز استراتيجيات المتابعة ونشر الوعي على المستوى الدولي حول دور الموظفين الحكوميون واقرائهم ( اسرهم والروابط الاجتماعية والاقتصادية والمهنية المتعلقة بهم ) .

ونحن على اقتناص تام بوجود المزيد لاداءه فيما يتعلق بتوسيع الموافقة الدولية على الغاء الحواجز الضريبية والغاء لوائح سرية حسابات البنوك وخاصة في حالة الشك في وجود حالة فساد او غسل اموال . هذا بدوره سيؤدي الى كشف شبكات الفساد وما يربطها بالجرائم الاجتماعية الاخرى .

اخيرا ، نحن نرحب في رؤية مبادرتنا وقدراتنا البناءة تساعد على تدعيم وتعزيز البحث الاكاديمي وتوليد معلومات جديدة بشأن هذه الأمور ، العمل بالتنسيق مع مجموعات ولجان والمجموعات الاقليمية الاخرى للانتوساي وهذا بالطبع بجانب المعاهد الفكرية والبحثية والكليات في جميع انحاء العالم . هذا العمل قد بدأ بالفعل من قبل جهازنا الاعلى للرقابة عن طريق وحدة البحث العلمي التابعة له .

ونحن نشكركم جميعا على انتباهم ونؤكد مرة اخرى على رغبتنا في المساهمة في اعمالكم الجليلة لمستقبل افضل لنا ولقراراتنا .



## الإكوادور

- الدكتور المستشار / جودت الماط

رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .

- الدكتور / انور ناسوشان ،

رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية اندونيسيا.

زملاي الأعزاء:

في 8 مارس 2008م ، تلقى الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور خطاب دعوة من الدكتور جينارو ماتوتا الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب المراجع العام لجمهورية بيرو ورئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال . وقد تشرف السيد/ كارلوس بوليت فاجوني المراجع العام للإكوادور بالمشاركة في هذا الاجتماع الذي عقد في ليما ، بيرو. وقد تزامن هذا الاجتماع مع عدة اجتماعات أخرى مثل : " جمعية مكاتب المراجعة من إقليم انددين " و " المنتدى الدولي للقوانين واللوائح ما بين المؤسسات لمنع ومكافحة الفساد" وقد تم دعوة المراجع العام للإكوادور لحضور تلك الأحداث. إن الأنشطة والمواضيعات التي عرضت في تلك الأحداث تؤكد على تقديرنا لمجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال ورغبتنا في العمل ضمن فرق لتطوير قدراتنا الرقابية فيما يتعلق بتلك الموضوعات .

في 2 أكتوبر 2008م ، أرسل جهازنا الأعلى للرقابة طلب لرئيس مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال يشمل طلب انضمام لعضوية المجموعة وفي 22 أكتوبر 2008م تلقينا الرد بان هذا الأمر سيتم بحثه في الاجتماع التالي لمجموعة العمل .

هناك أسباب عديدة وهامة وراء طلب انضمامنا لعضوية مجموعة عمل الانتوسي لمكافحة الفساد وغسل الأموال : إحدى أهم تلك الأسباب هو ترأس مكتب المراجع العام بالإكوادور للجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيف ( أمريكا اللاتينية والカリبي ) وهذا المختصر باللغة الإسبانية .

وقد أنشئت تلك اللجنة الفنية الخاصة بقرار من الجمعية العامة لمنظمة الأولسيف في نوفمبر 2000م في مدينة برازيليا وذلك بسبب التقرير الفني تحت مسمى " دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وغسل الأموال " في 19 أغسطس 2001م أسست اللجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية وضمت في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة من كل من كولومبيا ، الإكوادور ، نيكاراجوا و بنما وبيرو.

إن الأهداف العامة والخاصة للجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيف تتركز فيما يلي :

☒ الإفصاح عن الاستراتيجيات والخبرات الخاصة بمكافحة الفساد.

☒ البحث عن دعم المنظمات الدولية.

☒ تنظيم بعض الأحداث على المستوى الإقليمي أو المحلي.



☒ إنشاء قواعد بيانات بشأن الموضوعات التي تهم وتخدم جميع أعضاء منظمة الأولسيفر.

إن تلك الأهداف تتشابه بشكل ما مع تلك الخاصة بمجموعة الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال وخاصة خطة عمل الجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيفر لعامي 2008 و 2009 م بهدف الوصول إلى خطة عمل متكاملة . ونحن نهدف أن يلعب الجهاز الأعلى للرقابة بالإكوادور دور وسيلة الاتصال بين الأنشطة التقنية والعملية والنظرية لمجموعة العمل من جانب ومنظمة الأولسيفر على الجانب الآخر.

وتشمل الأنشطة المخطط لها من قبل الجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيفر ما يلي :

☒ إطلاق النسخة الثانية من الدورة التدريبية بشأن الأخلاقيات العامة.

☒ إطلاق مسابقة دولية لاستعادة القيم.

☒ تطوير قواعد المنافسة الدولية لاشتراك العامة.

☒ تشخيص المشاكل الإدارية الأخلاقية للأجهزة العليا للرقابة بمنظمة الأولسيفر.

☒ إصدار النشرة الثالثة للجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيفر.

☒ عقد اجتماعات مع جميع أعضاء اللجنة الفنية الخاصة بالأخلاقيات العامة ونزاهة الإدارة والشفافية لمنطقة الأولسيفر.

ونحن نهدف للنمو والتطور على الجانبين في ذات الوقت حيث إننا نرغب في المساهمة في أنشطة مجموعة العمل وفقا لقدراتنا المتاحة.

من الجدير بالذكر ، إن دوافعنا ترتكز بشكل رئيسي على الهيكل الجديد لدولة الإكوادور والذي يعتمد بشكل كبير على الدستور الجديد لجمهورية الإكوادور والذي تم اعتماده بالتصويت في سبتمبر 2008م. ضمن مساهمات أخرى عديدة ، تم إنشاء هيئة الشفافية والرقابة الاجتماعية وهى تمثل السلطة الخامسة للدولة بجانب السلطة التنفيذية والتشريعية والانتخابية. تعمل هيئة الشفافية والرقابة الاجتماعية ، والتي تم تأسيسها وفقا للقانون الدستوري ، على تعزيز وتطوير رقابة الجهات العامة بجانب رقابة الأفراد والشركات التابعة للقطاع الخاص الذي يقدم خدمات أو يقوم بتطوير أنشطة للمصلحة العامة. ويجب على تلك الهيئة أن تقي بواجباتها مع إظهار نوع من المسؤولية والشفافية والعدالة، بالإضافة إلى تعزيز وإعطاء حافز لإشراك الجمهور، وحماية الممارسات والوفاء بحقوقهم ومنع ومكافحة الفساد.



إن مكتب المراجع العام لجمهورية الإكوادور هو جزء من أعمال الشفافية والرقابة الاجتماعية ، جنبا إلى جنب مع مجلس مشاركة الجمهور ، هيئة الدفاع عن الشعب وجميع مكاتب الإشراف. إن الواجبات المنصوص عليها بموجب القانون الدستوري من بين أمور أخرى هي : وضع السياسات العامة حول الشفافية ، والرقابة ، والموازنات المالية ، والمشاركة العامة ، كما ينص الدستور أيضا على وضع خطة وطنية لمكافحة الفساد.

من الضروري أن يدعم مكتب المراجع العام لجمهورية الإكوادور من قدرته على الاستجابة بشكل مناسب فيما يتعلق بمكافحة الفساد ، و لهذا السبب قمنا بتغيير خطة الرقابة الداخلية للسنوات 2008 و 2009م . كما قمنا بتوسيع نطاق التدريب الخاص ببعض الموضوعات مثل الرقابة على الهيئات الخاضعة للإشراف ووحدات المراجعة الداخلية. كما قام مكتب المراجع العام بتطوير عمليات المراجعة التقنية وانشأ وحدة متخصصة مسؤولة عن مراجعة الموضوعات الهامة مثل الأخلاقيات العامة ، هيئات المطالبة ، تسجيل والرقابة على حلف القسم .

قام مكتب المراجع العام بالمشاركة في العديد من الأحداث سواء داخل الإكوادور أو خارجها بهدف مشاركة الخبرات فيما يتعلق بتلك الموضوعات . إن اهتمامنا الرئيسي هو المساهمة في تدعيم الجهاز الأعلى للرقابة وتعزيز دورنا كمكتب مراجعة في الشكل الجديد للدولة الإكوادورية.

بهذه الطريقة زملائي الأعزاء ، أود أن أعبر اهتمامكم لهذه الأفكار وإلقاء الضوء على التزاماتنا للتطوير والتعزيز. زملائي الأعزاء شكرًا لانتباهم .



## المانيا

استعراض مقدم من السيد/ راينر ابريل

مدير أول مراجعة و عضو هيئة مكتب الجهاز الأعلى للرقابة بألمانيا

عزيزي السيد الرئيس :

زملائي الأعزاء :

شكرا جزيلا لحضراتكم لإعطائي الفرصة للتحدث أمامكم لأول مرة بوصفني عضو جديد في مجموعة عمل الانتساوي لمكافحة الفساد وغسل الأموال . انه لمن المهم جدا للجهاز الأعلى للرقابة الألماني ان يتشارك خبراته والدروس المستفادة وخاصة فيما يتعلق بمنهجيات المراجعة ونتائج المراجعة في هذا المجال المرتفع المخاطر.

عند قيام أجهزة المراجعة الخارجية بالتعامل مع مبادرات منع الفساد ، عادة ما يسترشدون بمبادئ النظمية والالتزام الخاصة بأداء مهام القطاع العام . إن مراجعتنا مصممة أساسا للمساعدة على استعادة الثقة في وجود نظام فعال مكافح للفساد ، كما أن أعمالنا الإشرافية تعمل على تأكيد مبدأ وجود المساءلة العامة والشفافية . ولكن يمكننا التأكيد بأن أعمال المراجعة والأعمال الإشرافية يمكنها أن تكون فعالة فقط ، إذا ما وثق العامة في نظام المراجعة الحكومي . ونتيجة لذلك ، يجب علينا مواجهة التحديات عن طريق اخذ الرياده ولكن هذا بالطبع لا ينفي وجود حدود لجميع مبادرات مكافحة الفساد . ليس هناك طريقة لفرض النزاهة المطلقة حيث أن نزاهة القطاع العام تعكس التطورات الفردية والتطورات الاجتماعية.

إن الجهاز الأعلى للرقابة الألماني يتعامل بشكل منتظم مع خطوات مكافحة الفساد بطرق مختلفة ضمن مسار التخطيط للمراجعة. إن منهج المراجعة المسيطر على أعمالنا هو الالتزام بالإرشادات الموضوعة حول منع الفساد. كما يقوم الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بإجراء مراجعات خارج الحدود وتتركز أساسا على تنفيذ النقاط المنصوص عليها في أدلة مكافحة الفساد . إن تركيزنا الأساسي الآن هو الهيئة الإشرافية المالية الفيدرالية وإجراء دراسة جدوى بشأن التدابير العامة.

أما المراجعات الأفقية الأخرى فتركتز على تضارب المصالح الواضح ( مثل: الاستشاريين الخارجيين وتأثيرهم الرئيسي على أداء الوظائف الرئيسية للإدارة العامة التي يتحكم فيها مبدأ الحيادية ). وسيتم إجراء مراجعة متابعة خلال وقت وجيز . أيضا ، تم مراجعة ومتابعة انتقال أصحاب وظائف الخدمات العامة إلى الوظائف الإدارية داخل مجال السكك الحديدية الألمانية.

كما قام الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بإجراء عدة مراجعات على هيئات مختلفة بهدف كشف سوء التصرف من قبل الموظفون العموميون أو المخاطر الكامنة في مجال التدابير.



إن هدفنا الرئيسي هو المساهمة عبر أعمال المراجعة في منع ومكافحة الفساد. وتشمل مهام مكافحة الفساد تقديم النصائح للحكومة والبرلمان.

عندما يأتي الأمر لغسل الأموال ، نجد أن هناك عدد من الوكالات والهيئات في ألمانيا معنية بمكافحة غسل الأموال مع التركيز على الخطوات الوقائية وخطوات المنع. ووفقا لصلاحياتنا ، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة مدى التزام تلك الجهات بالنصوص القانونية الموضوعة . في عام 2005 ، على سبيل المثال ، قمنا بمراجعة التزام مدى التزام البنك الفيدرالي بنصوص قانون غسل الأموال . مراجعة أخرى هامة تمت هي المراجعة الخاصة بما إذا كانت تلك الهيئات قد طورت وطبقت إجراء فعال لضمان التعاون مع الهيئات الأخرى مثلما هو الحال مع خطوات المراجعة المطبقة من إدارة الجمارك الفيدرالية لمكافحة غسل الأموال .

ويرى الجهاز الأعلى للرقابة الألماني فيما يتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال ، بأن هناك حاجة مستمرة للرقابة المنتظمة والدائمة من الأجهزة العليا للرقابة . ونحن نتطلع لمناقشات متمرة خلال هذا الاجتماع ونحن على افتتاح دائم بان التعلم من الآخر سيساعدنا في مواجهة التحديات الكامنة .  
وشكرًا جزيلاً لانتباهم.



## اندونيسيا

### دور وجهود النائب العام للقضاء على الفساد وغسل الأموال في اندونيسيا .

#### 1 - المقدمة :

ان الفساد في اندونيسيا ظاهرة واسعة الانتشار و تؤثر بشكل سلبي على كافة هيئات الدولة كما انها تعكس صورة سلبية لاندونيسيا في المجتمع الدولي.

في الواقع تجذب اندونيسيا اهتمام دولي كبير وذلك يرجع الى نسبة الفساد المتزايدة ووضع اندونيسيا كإحدى الدول الغير متعاونة بالنسبة لمكافحة غسل الأموال . وقد نتج هذا الوضع بسبب عدم امتلاك اندونيسيا للوائح المناسبة المنظمة لمكافحة غسل الاموال .

بعد ذلك ادركت الحكومة الاندونيسية مدى اهتمام المجتمع الدولي بتلك الجرائم ومن هذا المنطلق بدأت العناية بجهود مكافحة الفساد وغسل الأموال ، ويتبين لنا هذا من التغير المستمر في القوانين المختلفة المتعلقة بالفساد وغسل الاموال .

لقد تم تعديل قانون الفساد بعد توقيع اندونيسيا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003 وذلك بصدور القانون رقم 7 لعام 2006م. وتمثل هذه الاتفاقية عنصر أساسى في مسودة قانون القضاء على الفساد حيث تم استبدال القانون رقم 31 لعام 1999م والخاص بالقضاء على الفساد بالقانون رقم 20 لعام 2001م. بعد ذلك ، تم تقديم مسودة القانون للبرلمان للمناقشة ، كما شملت ايضاً مسودة قانون غسل الأموال كبديل للقانون رقم 15 لعام 2002م والمتعلق بجرائم غسل الاموال والمعدل بقانون رقم 25 لعام 2003م.

#### 2 - تطبيق قانون مكافحة الفساد :

ان القضاء على الفساد يعني اتخاذ إجراءات لمنع والتعامل مع الفساد عن طريق التنسيق والإشراف ومراقبة والاستعلام والتحري ورفع الدعاوى على ان يشمل ذلك مشاركة المجتمع وفقا للإجراءات التي ينص عليها القانون. في محاولة القضاء على الفساد، لن تعمل الإجراءات القمعية بشكل فعال دون جهود المنع أو الجهود الوقائية كجزء من مخطط زيادة الوعي عند العامة حول الآثار الخطيرة للفساد ، وأخيراً زيادة الحماس لمكافحة الفساد في جميع طبقات المجتمع.

ان مكافحة الفساد في اندونيسيا تتولاها النيابة العامة ، و الشرطة ومفوضية مكافحة الفساد. في هذا الشأن ، يقوم مكتب المراجع العام بمراقبة مراجعة أصول الدولة المسروقة وأموال الدولة المفقودة نتيجة للفساد ، بالإضافة إلى وجود سلطة للإدلاء بشهاده خبير في المحاكمات.

وفقاً لبيانات عام 2007 وعام 2008 ، بلغت حالات الفساد التي تم التعامل معها من قبل النيابة العامة، و الشرطة ومفوضية مكافحة الفساد على النحو التالي :

#### 1 - النيابة العامة :

عام 2007



- التحريات : 636 حالة

- التقاضي : 512 حالة

#### عام 2008

- التحريات : 1348 حالة

- التقاضي : 1114 حالة

#### 2 - الشرطة :

#### عام 2007

- التحريات : 636 حالة

#### عام 2008

- التحريات : 190 حالة

#### 3 - مفوضية مكافحة الفساد :

#### عام 2007

- التحريات : 29 حالة

- التقاضي : 24 حالة

#### عام 2008

- التحريات : 53 حالة

- التقاضي : 43 حالة

من عام 2008 حتى مايو 2009، نجحت النيابة العامة في حفظ مبلغ وقدرة

3.471.743.102.079,55 روبيه من أموال الدولة (ثلاثة تريليون و أربعمائة وواحد وسبعون بليون وسبعمائة وثلاث وأربعون مليون ومائة وثمان ألف وتسع وسبعون روبيه) أي ما يوازي 18000000 \$ (ثمانية عشر مليون دولار أمريكي) كما نجحت في الوقت نفسه في النيابة العامة للمقاطعات خلال عام 2008 ، في جميع أنحاء إندونيسيا في حفظ مبلغ وقدرة 72.625.733.604 ، 57 روبيه من أموال الدولة (اثنان وسبعون بليون وستمائة وخمس وعشرون مليون وسبعمائة ثلاثة وثلاثون ألف وستمائة وأربعة روبيه).

ويمكن كشف مبالغ الخسارة الناجمة عن الفساد من خلال مساعدة المراجع . من أجل تعزيز وتحسين مكافحة الفساد ، طبقت النيابة العامة بعض السياسات على النحو التالي :



- إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في قضايا الفساد في مكتب المدعي العام لجمهورية اندونيسيا ومكاتب النيابة العامة بالمقاطعات في جميع أنحاء إندونيسيا.
- إجراء دراسة مقارنة لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إنشاء قسم للأشراف على التعامل مع قضايا الفساد تحت المراقبة .

بينما طبقت الجهود الوقائية لمنع الفساد من خلال تطوير النظام الحالي وخاصة الحكومة الرشيدة وتطوير الأنظمة التعليمية والقضائية بهدف تعزيز الوعي القانوني لدى العامة فيما يتعلق بالآثار التدميرية للفساد . من المتوقع عن طريق تلك الجهود زيادة وانتشار ثقافة مكافحة الفساد مما سيخلق شخصية مكافحة للفساد . وفي نفس الوقت ، تركزت جهود تغيير عقليّة المجتمع وسلوكه على توضيح الآثار السيئة للفساد كعدو للمجتمع . وهكذا ، يتم القضاء على تلك الجريمة عن طريق الأنظمة القانونية للمؤسسات المعنية بالأمر .

وقد تم تنفيذ هذا التعاون من خلال مركز المعلومات القانونية التابع لمكتب النائب العام ومنظمة الشباب الوطني لإنشاء 7.456 (سبعة آلاف وأربعين وستة وخمسون) مصنف أمانة . في هذا النموذج ، يأخذ التلميذ ما يرغب به من المصنف ويدفع وفقاً للسعر المعلن ثم يأخذ باقي الثمن بنفسه . ويهدف هذا الأسلوب إلى بناء قيمة الأمانة والصدق عند التلاميذ في سن مبكرة مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكافحة الجرائم القانونية للفساد .

منذ تطبيق تلك الإجراءات ، لوحظ ارتفاع حالات الفساد المكتشفة على أساس يومي وهي كالتالي :

• عام 2007: 2.3 حالة

• عام 2008 : 2.6 حالة

وهكذا نرى أن المستهدف خلال عام 2009 سيرتفع بشدة وذلك يرجع إلى برنامج النيابة العامة للتحسين وخاصة فيما يتعلق بالنوعية والكم واسترداد الأصول المسروقة.

### 3 - تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال :

مثلاً هو الحال مع العديد من الدول الأخرى ، وجهت اندونيسيا مزيد من الاهتمام لمنع ومكافحة غسل الأموال . ويتأكّد هذا الاهتمام بتطبيق القانون رقم 15 لعام 2002 والخاص جرائم غسل الأموال والذي تم تعديله بالقانون رقم 25 لعام 2003م . ويحظر هذا القانون غسل الأموال كما يغلظ العقوبات المتعلقة بالأمر ، فعلى سبيل المثال جرم القانون كل مرحلة من مراحل عملية غسل الأموال وهي كالتالي :

- 1 - إدخال النقدية الناجمة عن النشاط الإجرامي في النظام المالي.
- 2 - تحويل الأصول الناجمة عن نشاط إجرامي.
- 3 - إنفاق الأموال والأصول الناجمة عن نشاط إجرامي.



في الواقع تقوم النيابة العامة بتحويل قضايا غسل الأموال للنقاضي استناداً إلى تحقیقات الشرطة. تأتي القضية في البداية من تقارير تحليل المعاملات المالية التي تشير إلى عمليات غسل الأموال ويقوم بإعداد تلك التقارير اندونيسيا للتحليل وإعداد تقارير المعاملات المالية (إنتراك). ووفقاً للتقارير الحالات الخاصة بغسل الأموال هناك 6 (ستة) حالات في عام 2007 و 10 حالات (عشرة) خلال عام 2008 أما بالنسبة لعام 2009 فقد تم تسجيل 12 حالة حتى شهر ابريل .

عند تحري حالات الفساد ، عادةً ما تجد النيابة العامة ارتباطاً أو دليلاً مرتبطاً بـ غسل الأموال ، ولكن وفقاً لقانون غسل الأموال، لا يحق لهذه المؤسسة التحقيق في الجريمة الأصلية، ويجب تحويل الأمر إلى محقق شرطة . من أجل إعطاء حل، وقد استوعب مشروع قانون غسل الأموال هذه المشكلة من خلال منح السلطة لمحقق الجريمة الأصلية لإجراء التحقيق في غسل الأموال أيضاً.

وحيث أن جرائم غسل الأموال معروفة عادةً بكونها جرائم متابعة أو طويلة الأمد ، يجب أن يثبت الجريمة الأساسية أولاً . ومع ذلك، وفي الواقع تم التعامل مع 18 (ثمانية عشر) حالة من حالات غسل أموال من قبل النيابة العامة والفصل فيها دون مصادقة الجريمة الأساسية .

و من أجل تحقيق أقصى قدر من القضاء على غسل الأموال ، تم تطبيق بعض السياسات ، على سبيل المثال :

1 - تصنیف جريمة غسل الأموال كجريمة قائمة بذاتها ، بحيث ينتهي الأمر في هذه الحالة عند النائب العام على أن يختص نائب المدعي العام بالجرائم العامة.

2 - تحسين وتطوير التعاون بين المؤسسات المعنية بمنع والقضاء على غسل الأموال.

3 - التخطيط لنظام متكامل ودقيق لإبلاغ عن حالات غسل الأموال ، بحيث يخلق قاعدة بيانات موثوقة بها بشأن حالات غسيل الأموال.

وقد تم تطبيق جهود أخرى لدعم وتعزيز القضاء على غسل الأموال وهي كالتالي :

1 - بشأن لائحة النائب العام رقم : Per-001/A/JA/09/2005 بتاريخ : 8 سبتمبر 2009، انشأ مكتب النائب العام لجمهورية اندونيسيا فريق عمل متخصص بمكافحة الإرهاب والجرائم الدولية على أن يشمل ذلك الأمر وحدة غسل الأموال ، ولذا يمكننا أن نتوقع أن يتم الإشراف على حالات غسل الأموال من قبل موظفي النيابة العامة داخل فريق العمل هذا .

2 - من أجل تحسين قدرة موظفي النيابة العامة على التعامل مع حالات غسل الأموال ، تم إعطاء بعض الدورات المتقدمة ويشمل ذلك إعطاء بعض الدورات التدريبية في الخارج ، على سبيل المثال : التدريب على التحقیقات المالية، والقضاء على تمويل الإرهاب والتدريب على مكافحة غسل الأموال ، والتدريب على الادعاء بشأن غسل الأموال ، ذلك بالإضافة إلى تنظيم ورشة عمل لإعداد محقق في الجرائم الأصلية لغسل الأموال.

**الخلاصة :**

مطلوب من النيابة العامة بوصفها إحدى مؤسسات تنفيذ القانون أن تلعب دوراً رئيسياً لمنع والقضاء ليس على الفساد فقط ولكن أيضاً على غسل الأموال. إن عملية القضاء على المشكلة ليست بالسهلة فهي كالحرب ضد نظام معقد ومتسرع مما يستوجب معالجة غير معتادة.

وقد طبقت النيابة العامة جهود وقائية وقمعية للقضاء على الفساد من خلال عدة سياسات إستراتيجية بهدف زيادة سرعة معدل القضاء على الفساد وغسل الأموال.

**النائب العام لجمهورية اندونيسيا**

**هيندارمان هندرمان**



## العراق

### خطبة الوفد العراقي أمام الاجتماع الثالث لمجموعة العمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .

سعادة الدكتور / أنور ناسوشان ، رئيس مجلس المراجعة بجمهورية اندونيسيا

سعادة الدكتور / محمد جودت الملط ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري ورئيس مجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال .

أيها السيدات والسادة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تمثل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديات قوية أمام العالم أجمع هذه الأيام وذلك يرجع إلى انتشار تلك العمليات وقوتها وتخفيها حاجز الحدود الوطنية للدولة وقد تسبب مشاكل مستقبلية بالنسبة للدول حيث يمكن أن تساهم بشكل مباشر في تمويل الأنشطة الإرهابية والجرائم الدولية والتي تتطلب التنسيق والتعاون الدولي بين مختلف الدول للوصول إلى إجراءات فعالة لخضن هذه الظاهرة.

ويعد هذا الاجتماع المنعقد في اندونيسيا خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح ، والعراق حريص كل الحرص على التعاون بجدية في جميع المجالات والقطاعات التي تعمل على الحد من الجرائم المالية للفساد وتمويل الإرهاب.

لقد واجهت العراق تحديات عديدة فيما يتعلق بهذا المجال مما أعطى العراق خبرات كبيرة في كيفية التغلب على بعض مظاهر الإرهاب والفساد . ويحاول العراق الآن اتخاذ خطوات عده بشأن هذا الأمر من خلال إصدار بعض القوانين التي تحد من هذه الظاهرة الخطيرة والتوقیع على الاتفاقيات الدولية وعقد بعض الاتفاقيات الثنائية والتي تساهم في الكشف عن الفساد وغسل الأموال ، كما يتخذ العراق أيضا بعض الخطوات نحو التعاون في هذا المجال مع دول الجوار الإقليمي.

وبما أن عملية مكافحة الفساد وغسل الأموال تتطلب وجود قاعدة بيانات قوية ووجود قوانين وتشريعات فاعلة بالإضافة إلى كثير من الإجراءات ، وحيث أن الجهاز الأعلى للرقابة بالعراق هو الهيئة المعنية بالرقابة على الأموال العامة ، يلعب الجهاز الأعلى للرقابة بالعراق الدور الأهم والأبرز في مكافحة الفساد وغسل الأموال عن طريق التأكيد من تنفيذ الإجراءات القانونية وتطوير أداء العاملين في هذا القطاع.

وحيث أن الفساد وغسل الأموال يتطرقان بشكل مستمر فان الأمر يتطلب تطوير وسائل المكافحة باستمرار وتطوير المراجعين القائمين على الأمر وإمدادهم بالمعلومات الازمة لتعزيز صلاحياتهم ويحاول الجهاز الأعلى للرقابة إنشاء نوع من العلاقة بهيئات المجتمع المدني وتشجيعهم على لعب دورا هاما في هذا المجال بسبب أهميته. كما يتم تشجيع المواطنين أيضا على المساهمة في الإبلاغ عن حالات الفساد .

وقد قامت العراق بتطوير العديد من اللوائح التي تساهم في مكافحة الفساد الإداري داخل مؤسسات الدولة المختلفة كما قامت بإنشاء مفوضية مكافحة الفساد والتي تعنى بالكشف والتحري عن الفساد المالي والإداري مثلما هو الحال مع النائب



العام المسؤول عن كشف الفساد المالي والإداري في جميع الوزارات . وتعمل جميع الجهات المعنية بالأمر على إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة والتعاون فيما بينهم فيما يتعلق بتبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات الملائمة للكشف عن حالات الفساد وغسل الأموال.

ويعمل العراق حاليا على إعداد مسودة قانون جديد لمكافحة الفساد وتمويل الإرهاب بدلا من قانون غسل الأموال رقم 39 لعام 2004م ، حيث أن القانون الجديد يأخذ في الحسبان الإجراءات الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة تطور إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحت مسمى (هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ) تحت رئاسة محافظ البنك المركزي العراقي وعضوية عدد من الجهات المعنية والمهتمة بالأمر بهدف إنشاء مركز وطني لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى تيسير مهام السلطات القضائية والسلطات الأخرى المعنية بتنفيذ نصوص هذا القانون. ونحن نؤكد تعاون العراق بشكل كلي من خلال تبادل المعلومات والمقترنات الخاصة بهذا المجال.

في النهاية ، نحن نتمنى نجاح هذا الاجتماع ونتقدم بالشكر للدولة المضيفة.



## ماليزيا غسل الأموال في ماليزيا

### البيئة القانونية والتشريعية الحالية:

أسست المجموعة الصناعية للدول السبع فريق مهام للاجرات المالية (fatf) كحارس عالمي لغسل الأموال وذلك في عام 1989 وذلك نتيجة للاهتمامات المتزايدة بقضية غسل الأموال. تلك الهيئة مفوضة بوضع المعايير الازمة لمكافحة أنشطة غسل الأموال على المستوى الوطني والدولي. وقد وضع فريق مهام للاجراءات المالية التوصيات الأربعين والتي يجب إتباعها من قبل الحكومات الوطنية عند تطبيق برامج مكافحة غسل الأموال.

وتلعب التوصيات الأربعين دور حجر الزاوية بالنسبة للحكومات عند تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال داخل نطاق صلاحياتهم. إن الفشل في تطبيق مثل تلك الإجراءات يؤدي إلى تصنيف الدولة "كدولة غير ملتزمة" بتوصيات فريق مهام للاجراءات المالية.

وقد قامت ماليزيا بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال عام 2001 في محاولة منها لوفاء بالالتزامات والاتفاقيات الدولية والتوصيات الأربعين.

وفيما يتناشي مع التطلعات العالمية السائدة ومن أجل دعم الخطوات ضد الإرهاب والأنشطة الغير قانونية لغسل الأموال قامت الحكومة الماليزية بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال عام 2001م. وقد قامت السلطات المعنية بتعيين البنك المركزي لماليزيا كالمؤول الأول عن مكافحة أنشطة غسل الأموال وفقاً للقانون المذكور أعلاه والذي بدأ سريانه في 15 يناير 2002م.

إلا أنه في مارس 2007 ، تم إعادة تسمية هذا القانون ليصبح قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو القانون رقم 613 وقد تمت مراجعة هذا القانون وبدأ سريانه في مارس 2007 ويعنى هذا القانون بجرائم غسل الأموال والإجراءات التي يجب اتخاذها لمنع غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب بالإضافة إلى مصادر الأموال المتعلقة أو الناجمة عن جرائم الإرهاب أو غسل الأموال أو أي من الأمور المتعلقة بهما .

من الناحية العملية ، يعد قانون مكافحة غسل الأموال الماليزي شهادة على التزام الحكومة الماليزية بمكافحة الفساد والمسائل المرتبطة به ، وخاصة غسل الأموال. ويوضح هذا من المادة رقم 20 من قانون مكافحة غسل الأموال ، و تنص أحكام هذا المادة على سريان القانون بصرف النظر عن أي التزام فيما يتعلق بالسرية أو أي قيود أخرى بالنسبة للكشف عن المعلومات المنصوص عليها من قبل أي قانون مكتوب أو غير هذا .

بموجب المادة 4 من قانون مكافحة غسل الأموال توقع غرامة قدرها 5 مليون روبيه ماليزية ( 1.45 مليون دولار أمريكي) أو السجن لمدة خمس سنوات أو كليهما عند الإدانة في جرائم غسل الأموال. بالنسبة للمصرفيين على وجه الخصوص ، قد يكون هذا القانون والغرامة المرتبطة به صعبة من ناحية التطبيق ولكن حتى الآن ، لم يتسبب النص القانوني في التخلص من تلك الجرائم بالشكل الذي تتوقعه بعض القطاعات وربما نصل للنتائج المتوقعة عند بدء سريان القانون .



## تعريف غسل الأموال :

وفقا للقانون الماليزي تم تعريف غسل الأموال ، ضمن أمور عده أخرى ، بأنه أي تصرف من شخص يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في أي معاملات تدر عائدات من هذا النشاط غير المشروع. وكما تنص المادة رقم 3 من قانون مكافحة غسل الأموال ، يعد غسل الأموال جريمة وبعرفها القانون بأنها تصرف الشخص الذي يقوم بما يلي :

1. يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر ، في المعاملات التي تدر عائدات من هذا النشاط غير المشروع.
2. يستحوذ أو يتلقى أو يخفي ، أو يقوم بتحويل أو تغيير أو تبديل أو حمل أو التخلص من أو استخدام أو إحضار عائدات إلى ماليزيا ناجمة عن أي نشاط غير قانوني ، أو.
3. يخفي أو يعوق إظهار الطبيعة الحقيقة ، أو الأصلية ، أو موقع ، أو حركة أو كيفية التصرف ، أو مسمى أو الحقوق أو الملكية المتعلقة بالعائدات الناجمة عن أي نشاط غير قانوني .

خلاصة القول يتم الحكم على أي معاملة بأنها عملية غسل الأموال ، إذا ما كانت الأموال أو الأصول المعنية ، أو لا وقبل كل شيء ، ناجمة عن عمل غير قانوني . وهكذا ، فإن أموال المخدرات أو الأموال الناجمة عن الجريمة أو الأعمال الإجرامية تندرج تحت هذا التعريف. وبالطبع فإن الأموال الناجمة عن الخطف أو السرقة أو الابتزاز ، على سبيل المثال ، ويتم تغيير نشاطها فيما بعد تعد بطبيعة الحال غسل الأموال . وحتى الأموال الشرعية والقانونية يمكن أن تصبح الأموال غير قانونية إذا ما انتهكت ضوابط استبدال النقد الأجنبي أو الأنظمة المالية الأخرى للبلاد .

## سريان هذا القانون :

فيما يتعلق بسريان قانون مكافحة غسل الأموال، على مدى العامين الماضيين، كانت هناك بالفعل اثنين من التهم التي أدت إلى إدانة.

### حالة عملية :

أخيرا تم اختبار قانون مكافحة غسل الأموال في أبريل 2004 عندما سمحت المحكمة الماليزية لطلب من النيابة العامة للاحقة طيبة في 8 تهم متعلقة بغسل الأموال. لقد اتهمت تلك الطيبة بتلقي أموال من الخارج وقدرها 41.2 مليون روبيه أو 11.8 مليون دولار أمريكي من خلال حساب بنكي محلي وذلك بتاريخ 10 يونيو 2003 . تلك الجريمة، بموجب المادة رقم 4 القسم (1) من قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2001 ، تعاقب بغرامة مالية تصل إلى 5 مليون روبيه ( 1.45 مليون دولار ) أو السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات أو كليهما.

أما الحالة الثانية التي تم توجيه التهمة إليها بموجب هذا القانون فكانت في فبراير 2009م ووفقا لوقائع تلك القضية ، وجهت تهمة غسل الأموال لسمسار عقارات في المحكمة بمبلغ 2 مليون روبيه . وهو غير متهم بتلقي أموال من خارج



البلاد ، بل اتهم بالاشراك في أنشطة غير مشروعة ، فقد تلقى شيك بنكي من إحدى البنوك الماليزية . وقد ارتكبت تلك الجريمة في 9 يناير 2009 وتعمل الحكومة الماليزية حاليا على ملاحقة مثل تلك الحالات فضلا عن التحقيق في عدة حالات أخرى.

حتى الآن ، وجه النائب العام في ماليزيا التهم لـ 21 حالة بغسل الأموال، وتلك الحالات تضم الحالات المذكورةتان أعلاه وقد تم إدانتهما في عامي 2005 و 2007 على التوالي. أما بالنسبة للـ 19 حالة أخرى فهم في مرحلة مختلفة من التقاضي . وشملت هذه القضايا عدد 738 تهمة بارتكاب جرائم غسل الأموال بمبلغ يقدر بحوالي 262.1 مليون روبيه ( 87 مليون دولار أمريكي).

وسيستمر البنك المركزي الماليزي بالتعاون مع أعضاء الآخرين للجنة الوطنية للتنسيق لمكافحة غسل الأموال (ان سي سي) في توخي الحذر والاستجابة للتطورات السريعة المتعلقة بتهديدات غسل الأموال ، فضلا عن تحديد معايير غسيل الأموال واتجاهاتها. ويتمثل التحدي الرئيسي للمشرعين في إقامة توازن ملائم ، من حيث الناحية التشريعية ، بين المخاطر الشاملة المتعلقة بالنظام المالي وتلك المتعلقة بغسل الأموال. في الواقع لا يوجد حاليا أي نماذج مقبولة عالميا يمكن استخدامها لتحديد مخاطر عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب داخل أي نظام مالي . على هذا النحو ، سيستمر استخدام الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية مثل **فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال ، ومجموعة منطقة آسيا /** الباسيفيك لغسل الأموال أو البنك الدولي بشأن تهديدات غسل الأموال لتشكل أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في ماليزيا.

#### المسح الذي تم إعداده بواسطة مكتب ك ام بي جي :

إحدى المبادرات التي تمت والجدير بالثناء هي المبادرة التي قام بها مكتب ك ام بي جي ، وهو مكتب استشاري دولي وقد أجرى ذلك المكتب مسح عام 2004م وقد أظهر ذلك المسح أن أمام ماليزيا بعض الوقت لتحقيق أهدافها المتعلقة بالقضاء على غسل الأموال . ويرى مكتب ك ام بي جي أن التحدي الذي يواجه صانعي السياسة وهيئات تنفيذ القانون هو انحراف القطاع المصرفي على نحو أكثر فعالية ، وإعطاء البنوك أدلة على أن جهودهم هي التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الكشف ومنع استخدام القطاع من قبل بعض المجرمين.

كما أشار نفس المسح أيضا إلى أن معظم البنوك كانت تتوقع مزيد من الإنفاق على الضوابط المتعلقة بغسل الأموال ، بما يوازي أكثر من 40 % خلال الثلاث سنوات الثلاث المقبلة. إلا أن ذلك يدل على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز نظم وضوابط مكافحة غسل الأموال ، وان النظام المصرفي الماليزي بحاجة إلى الدعم .

مساهمات الأجهزة العليا للرقابة الرقابية نحو مكافحة الفساد و غسل الأموال :

1. مساهمات الأجهزة العليا للرقابة لمحاربة الاحتيال والفساد :

أ – تدرك الأجهزة العليا للرقابة بأن ليس لديهم تفويض قانوني لملاحقة الفساد و غسل الأموال.



بـ ومع ذلك ، تقوم تلك الأجهزة العليا للرقابة بجمع الأدلة أثناء تطبيق عمليات المراجعة ، وتوجيه النظر إلى الحالات المشتبه فيها من الفساد وغسل الأموال، وتحويل الأمر إذا كان ذلك ممكنا إلى السلطات المختصة لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

تـ من أجل تنفيذ الوظائف المتوقعة منهم ، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى تطوير الكفاءة والقدرة حتى يتمكنوا من مساعدة السلطات المختصة في متابعة تحقيقاتها.

ثـ ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة إدخال قنوات اتصال بديلة للجمهور لاطلاعهم على الحالات المشتبه فيها من الفساد.

جـ تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى إشراك جميع أصحاب المصالح في عملية المراجعة ، و.

حـ تحتاج الأجهزة العليا للرقابة للقيام بدور نشط من خلال الانخراط في مناقشات مباشرة مع مراجعين الحسابات بشأن ضوابط النظام.

## 2. المؤسسات الدولية - الدور والتوقعات :

أـ ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في توفير إطار و هيكل المعلومات.

بـ يجب توحيد المعلومات و تعزيز تبادل المعلومات بحيث تنسق المعلومات بمرور الوقت و عبر القطاعات المختلفة .

تـ يجب وضع مسار للمراجعة الحسابات ، و قاعدة بيانات بشأن الفساد.

ثـ ينبغي توفير إرشادات ووضع آليات محددة للأجهزة العليا للرقابة لمساعدتها في عملية المراجعة، وإعطاء اهتمام أكبر بأنشطة المنظمات غير الحكومية المرغوبة .

جـ يجب وضع قانون أو شرط ينص على تلقى المنظمات غير الحكومية التمويل من الجهات المانحة عن طريق الحكومة فقط إذا ما استوفوا متطلبات المساءلة والمعايير المحددة.



## بولندا

### زملاني الأعزاء

في البداية ، اسمحوا لي أن أشكركم على دعوتكم للجهاز الأعلى للرقابة ببولندا لحضور هذا الاجتماع الخاص بمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال . ان العديد من الفضائح المالية في مختلف أنحاء العالم ، والتي هزت الثقة في المؤسسات المالية بل و حتى في الحكومات ذاتها ، توضح مدى أهمية عقد مثل هذا الاجتماع بالنسبة لنا جميعا. قبل أن أبدأ عرضي هذا اسمحوا لي أن أذكر أن في هذا العام نحتفل بالذكرى 90 لتأسيس جهازنا الأعلى للرقابة والذي يطلق عليه الغرفة العليا للرقابة . لقد تأسس جهازنا الأعلى للرقابة في فبراير 1919. الا انه من الجدير بالذكر ، أن مراجعة حسابات المالية العامة في بولندا يعود تاريخها الى القرن السادس عشر. اما اليوم فلدينا الجهاز الأعلى للرقابة وهو هيئة غير حزبية ، ومثل العديد من الدول الأخرى ، يخضع فقط للبرلمان ، وهو مستقل تماما عن السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

الزملاء الأعزاء ، نظراً لمحدودية الوقت المخصص للعرض الذي سأقدمه ، سوف أوجه انتباهم فقط إلى جوانب قليلة من كثير من أنشطتنا في مجال منع وكشف الفساد وغيره من أنواع التصرفات الخاطئة . في البداية ، أود أن اركز على أن مكافحة الفساد وغيره من أنواع التصرفات الخاطئة تتدرج في صميم مهمتنا وأولويات المراجعة التي تم تضمينها في الخطة الرئيسية لجهازنا الأعلى للرقابة . وأود أيضاً أن أؤكد أننا نوجة أهمية كبيرة على منع الفساد. ونحن نركز على المنع ، وذلك يرجع لأن جهازنا الأعلى للرقابة لا يملك صلاحيات الوظيفة القضائية كما لا يملك ايضاً سلطة الشرطة أو مكتب المدعي العام . كما اتنا في بولندا لدينا وكالة متخصصة – الا وهي المكتب المركزي لمكافحة الفساد ، و الذي يعمل على التحقيق في قضايا الفساد . كما أرنا نؤمن بأن منع الفساد أفضل بكثير من كشفه.

بينما ، ونحن نركز على منع الفساد ، نهتم أيضاً بالكشف عن أي مخالفات أو تصرفات خاطئة، وستطرق لهذه المسألة بالتفصيل لاحقاً. أما الآن ، اسمحوا لي أن أؤكد ، بأن جهازنا الأعلى للرقابة يكافح الفساد وغيره من التصرفات الخاطئة بأشكال متعددة . وهي تشمل ، ولكنها لا تقصر على : (1) إدراج قضايا الفساد والتصرفات الخاطئة في عملنا الروتيني للمراجعة ؛ (2) زيادةوعي الجمهور تجاه الفساد والتصرفات الخاطئة الأخرى من خلال الإفصاح العام وال سريع عن نتائج المراجعة التي قمنا بها ، (3) تطوير أساليب وأدوات مكافحة الفساد وغيره من التصرفات الخاطئة ، (4) توفير وسائل اتصال للمبلغين للإبلاغ عن التصرفات الخاطئة ؛ و (5) التعاون مع المنظمات الدولية أخرى في مكافحة الفساد.

### 1. إجراء المراجعات :

نحن نهتم بمسألة الفساد في كل مراجعة حسابات نؤديها. من خلال تحليينا اليومي للمخالفات التي تم تحديدها خلال اجراء المراجعة وتحليل التشريعات المطبقة ، نحاول التعرف على العوامل التي يمكن أن تسهم في تهيئة الظروف أو تشجع على الفساد. من بين هذه العوامل وجدنا أن العوامل الأربع التالية هي ذات التأثير الأكبر : (1) حرية التصرف المفرط لصناعة القرار والتي تترجم عادة عن عدم وجود معايير أداء واضحة وشفافة و / أو تترك المسؤولية في يد موظف عام واحد ،



(2) تضارب المصالح الناجم عن عدم ضمان الموظف المسؤول النزاهة ، (3) انعدام أو ضعف الرقابة ، بما في ذلك الرقابة الداخلية ، (4) انعدام الشفافية في عملية صنع القرار.

في عام 2003 وضع جهازنا الاعلى للرقابة إستراتيجية رسمية لمعالجة مثل تلك العوامل عند قيامنا بأعمال المراجعة . وتهدف هذه الإستراتيجية إلى منع الفساد والمخالفات الأخرى قبل وقوعها ، كما أنها تساعدننا على تركيز جهودنا بالنسبة لتعزيز وتطوير المؤسسات العامة ، والتي تشكل عناصر نظام النزاهة الوطني ، حيث تعتمد الحكومة الرشيدة على الشفافية والنزاهة و المساءلة.

عند تنفيذ إستراتيجيتنا ، عند اجراء أعمال المراجعة نضع قدرًا كبيراً من الأهمية على تقييم جودة التشريعات واللوائح التنظيمية التي تمكن وتنظم البرامج أو الهيئات الخاضعة للمراجعة . هذه العملية تساعدننا على تحديد القضايا الهامة مثل الثغرات الموجودة في اللوائح ، والافتقار إلى وجود القواعد الإدارية ، واللوائح غير الواضحة والتي يمكن أن تسهم في حدوث مخالفات . و غالباً ما تكون آثار هذه الملاحظات هي الاستنتاجات المرجو تطبيقه ١ ، وبناء على تلك الاستنتاجات يوصي جهازنا الاعلى للرقابة بتصحيح أو إصلاح أوجه القصور التشعري . عند تقديم توصيات نحن نهدف إلى تحديد واقتراح سبل للحد من التعسف في تطبيق القواعد واللوائح بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ، والقضاء على عدم المساواة في الحصول على المعلومات.

بينما تركز معظم أعمال المراجعة على تحديد سبل منع الفساد ، لدينا بعض أدوات جمع المعلومات التي يمكن استخدامها في التعاون مع سلطات تنفيذ القانون عند التعامل مع حالات الفساد أو المخالفات المشتبه بها . عند إجراء المراجعة نحدد حالات الفساد المشتبه بها أو أي نشاط آخر غير قانوني ثم يتم إخبار الهيئة المعنية . على سبيل المثال ، في عام 2007 قمنا بإجراء 2864 مراجعة للحسابات ، من تلك الحالات تم الاشتباه في عدد 129 حالة جريمة أو جنحة مما أدى إلى تقديم إخطارات للهيئات القائمة على تنفيذ القانون . في مرات عديدة ، أسفرا التعاون الوثيق مع جهازنا الاعلى للرقابة في مساعدة الشرطة ومكتب المدعي العام ، بالنسبة لجمع الأدلة اللازمة للدعوى الجنائية . كما انه أحياناً ما يلعب مراجعى الحسابات دوراً هاماً خلال الملاحقات الجنائية حيث يتقدمون للشهادة أثناء المحاكمات .

## 2. زيادة الوعي العام عن الفساد وغيره من أنواع المخالفات

يعطى جهازنا الاعلى للرقابة أهمية كبيرة على دوره الإعلامي حيث اننا مؤمنون بأن الوعي العام بقضية الفساد يساعد على تعزيز المساءلة . بالإضافة إلى تقديم التقارير عن عمليات المراجعة الفردية ، يقوم الجهاز الاعلى للرقابة بتلخيص نتائج مراجعته للحسابات في تقرير سنوي يشمل جميع عمليات الجهاز الاعلى للرقابة ودراسات ما بين الادارات المختلفة بعنوان : "مخاطر الفساد في ضوء مراجعات الجهاز الاعلى للرقابة " ويتم تقديم هذا التقرير إلى البرلمان وقد قدم التقرير الأول في مارس 2000.

لقد قمنا بدراسة عرضية اكثراً عمماً تهدف إلى تحديد المناطق ذات الأهمية الوطنية الأكثر تهديداً من قبل الفساد . هناك مجالات وطنية عديدة مهددة من قبل الفساد بشكل كبير واهماها : المشتريات العمومية ، وإدارة الضرائب ، الجمارك



، الهيئات والصناديق المنبثقة لأغراض خاصة ، الوظائف المرتبطة بالخدمات الصحية. وقد عرضت نتائج هذه الدراسة الأولى على البرلمان في نوفمبر 2002. وكان عنوان التقرير : "تفعيل قانون المشتريات العامة لمكافحة الفساد".

كما يقوم الجهاز الاعلى للرقابة بتوفير وعرض المعلومات المتعلقة بقضايا المراجعة في مجلة توزع على المستوى الوطني بعنوان : "الرقابة". وأخيرا يتم ابلاغ الرأي العام بالمراجعةات التي تمت عبر الموقع الالكتروني . وبهذه الطريقة يتم زيادةوعي الجمهور بالمخالفات.

### 3. تحسين أساليب وأدوات مكافحة الفساد

نحن نعمل باستمرار على تحسين المناهج المستخدمة لمكافحة الفساد وغيره من أنواع المخالفات وقد قمنا بالتركيز على التدريب لزيادة الوعي بـالاحتياط. نحن نوفر مثل هذا التدريب ليس فقط لموظفيينا ، ولكن أيضاً للموظفين من المؤسسات العامة الأخرى. لقد بادرنا أيضاً ولعبنا دوراً رئيسياً في عملية تطوير وإصدار ونشر مصطلحات المراجعة القياسية داخل الهيئات العامة . مثل تلك المصطلحات القياسية تساعد على فهم جميع المؤسسات العامة ، وهي العنصر الأساسي من عناصر نظام النزاهة الوطني.

### 4. توفير وسائل للمبلغين للإبلاغ عن حالات الفساد

ان جهازنا الاعلى للرقابة واحد من أهم المؤسسات الموثوق بها في بولندا ، و الذي يقوم المبلغون من المؤسسات الأخرى بتقديم المعلومات له حول المخالفات المشتبه بها أو الفعلية في أماكن عملهم . وهذا الأسلوب بالفعل يساعدنا على مكافحة المخالفات بكفاءة . في الواقع يمكن للأفراد تقديم اتهامات بالفساد والغش والتزوير وسوء الاستخدام ، أو سوء إدارة الأموال العامة عن طريق إرسال معلومات مكتوبة إلى الجهاز الاعلى للرقابة عبر الاتصال بموظفيينا شخصياً أو تقديم الشكوى من خلال بوابة الشكاوى على موقع الانترنت الخاص بـنا . ويضمن الجهاز الاعلى للرقابة حماية وسرية كل المعلومات المقدمة من المبلغين ضد الإفصاح غير المصرح به.

### 5. التعاون مع المؤسسات الدولية

عند تنفيذ إستراتيجيتنا نقوم بتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة . كما ان ممثلو الجهاز الاعلى للرقابة يشاركون في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة بالفساد و المخالفات الأخرى. بالإضافة إلى مساعدتنا لآخرين على تحسين المناهج التي يستخدمونها لمكافحة الفساد. على سبيل المثال ، نظم خبرائنا ورشة عمل للمرجعين من إلى الجهاز الاعلى للرقابة الألباني ، و تهدف ورشة العمل هذه تقاسم الخبرات في مراجعة المجالات الأكثر عرضة للفساد.

الزملاء الأعزاء ، هناك قول مأثور بأن : "الفرص تخلق اللص". لذا فإن إستراتيجيتنا المتعددة الجوانب تركز على الوقاية بهدف الحد من تلك "الفرصة". من خلال عملنا نساعد على تعزيز نظم الإدارة المالية للمؤسسات العامة سواء على المستوى الوطني أو الدولي . ونحن نفعل ذلك بإيماناً منا بأن المسائلة المستمرة داخل الحكومة سوف تخلق بيئة لا تحبذ الفساد او أنواع المخالفات الأخرى .



ويعمل الجهاز على مكافحة الفساد في الأنشطة الحكومية الحالية ، و في نفس الوقت نقوم بتحليل المجالات الأكثر عرضة للفساد أو الغش في المستقبل. على سبيل المثال ، أصبحت شبكة الإنترنت عاملا أساسيا في حياتنا ، كما أصبحت الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة ، في الوقت أصبحت سرقة الهوية مشكلة هامة في حد ذاتها . علينا أن ندرك أن لص محترف يمكن أن يستولى ليس فقط على "الهويات الفردية وإنما أيضا المؤسسات الحكومية" فالامر ليس بالصعب بل يستغرق بضع ساعات فقط، بينما يمكن أن يستغرق الأمر شهورا أو حتى سنوات لاستعادة مصداقية الحكومة. ونحن نعتبر هذا النوع من الغش و الخداع خطرا مستقبليا حقيقيا .

الزملاء الأعزاء ، اسمحوا لي أن اختم كلمتي الآن بالتأكيد على ما يلي : نحن جميعا على بينة من حقيقة أنه ينبغي عدم التسامح مطلقا مع الفساد. على الرغم من أن مستوى الفساد لن يكون صفر أبدا ، ولكن علينا كرقب للمال العام أن نعمل جاهدين للوصول بمستوى الفساد في القطاع العام بالقرب من الدرجة صفر بقدر الإمكان .  
شكرا لا هتمامكم.



**الملاحق وقمة (بر)**

**مسند مصطلحات**



## **WGFACTL** **GLOSSARY OF TERMS**

	<u><b>English</b></u>	<u><b>عربي</b></u>
.1	<b>Access to information</b>	حق الوصول للمعلومة
.2	<b>Active and Passive Bribery</b>	الرشوة الايجابية والرشوة السلبية (الراشي والمرتشي)
.3	<b>Answerability</b>	التزام صناع القرار بتوضيح الأسباب وراء قراراتهم
.4	<b>Bank secrecy</b>	سرية البنوك
.5	<b>Beneficial Owner</b>	المالك المنتفع
.6	<b>Black list</b>	القائمة السوداء بالدول غير المطبقة للضوابط
.7	<b>Bribery</b>	الرشوة
.8	<b>Bureaucratic Corruption</b>	الفساد البيروقراطي
.9	<b>Clientele</b>	المحسوبية
.10	<b>Collusion</b>	التواء ، التأمر
.11	<b>Conflict of Interest</b>	تضارب المصالح
.12	<b>Controlled vs. Uncontrolled corruption</b>	فساد داخل نطاق السيطرة وفساد خارج نطاق السيطرة
.13	<b>Core Principles</b>	المبادئ الأساسية
.14	<b>Corruption</b>	الفساد
.15	<b>Competitive Bidding</b>	المزايدة التنافسية
.16	<b>Cronyism</b>	المفضلة
.17	<b>Embezzlement</b>	الاختلاس
.18	<b>Extortion</b>	الابتزاز المالي
.19	<b>Favoritism</b>	تفضيل الأقارب والمعارف
.20	<b>Fiduciary Risk</b>	مخاطر الثقة ، مخاطر الأمانة



.21	<b>Financial Intelligence Unit</b>	وحدة متخصصة بالتحقيق في جرائم الأموال
.22	<b>Fraud</b>	الاحتيال
.23	<b>Front company</b>	شركة تستخدم كواجهة
.24	<b>Gate keepers</b>	حراس البوابة ( وهم الأشخاص الذين يمكن لهم تيسير عمليات غسل الأموال )
.25	<b>Gift giving</b>	منح الهدايا
.26	<b>Graft</b>	استغلال النفوذ أو المنصب
.27	<b>Grand Corruption</b>	الفساد المتغلغل لأعلى المستويات
.28	<b>Grease money</b>	الأموال الميسرة ( وهي وع من الرشوة تقدم لتبسيير الأمر )
.29	<b>Integrity System</b>	منظومة النزاهة
.30	<b>Integrity Pact</b>	ميثاق النزاهة
.31	<b>Interest Peddling</b>	تبادل المنافع أو المصالح
.32	<b>Kickbacks</b>	الرشوة المقدمة بعد أداء الخدمة
.33	<b>Kleptocracy</b>	نظام سياسي يترأسه حاكم فاسد
.34	<b>Maladministration</b>	سوء الإدارة
.35	<b>Misuse of public resources</b>	سوء استخدام الموارد العامة
.36	<b>Money Laundering</b>	غسل الأموال
.37	<b>Nepotism</b>	المحاباة
.38	<b>Patronage</b>	الواسطة
.39	<b>Pecuniary interest</b>	فروائد نقدية
.40	<b>Perjury</b>	شهادة الزور ، الحث في القسم
.41	<b>Petty Corruption</b>	الفساد الضئيل المتكرر
.42	<b>Prebends</b>	عائدات الرشاوى أو الفساد
.43	<b>Predicate offences</b>	جرائم متعلقة بغسل الأموال
.44	<b>Shell Bank</b>	بنك ليس له وجود مادي أو فروع أو موظفين
.45	<b>Spoliation</b>	السلب
.46	<b>Sporadic corruption</b>	الفساد غير المنتظم
.47	<b>State Capture</b>	الاستيلاء على أموال الدولة



.48	<b>STR (Suspicious Transaction Report)</b>	تقرير بالعمليات المشبوه
.49	<b>Terrorist financing</b>	تمويل الإرهاب
.50	<b>Trading of Influence</b>	الاتجار بالنفوذ
.51	<b>Transparency</b>	الشفافية



**الملاحق رقم (ج)**

**الختارات عامة**



## Common Abbreviations

Anti-Money Laundering	AML
Asia/Pacific Group on Money Laundering	APG
Alternative Remittance System	ARS
Caribbean Financial Action Task Force	CFATF
Counter-Terrorist Financing	CTF
Currency Transaction Report	CTR
Drug Enforcement Administration	DEA
Department of Homeland Security	DHS
Department of Justice	DOJ
Department of State	DOS
Eurasian Group to Combat Money Laundering and Terrorist Financing	EAG
Eastern and Southern Africa Anti-Money Laundering Group	ESAAMLG
European Union	EU
Financial Action Task Force	FATF
Federal Bureau of Investigation	FBI
Financial Crimes Enforcement Network	Fincen
Financial Intelligence Unit	FIU
Financial Action Task Force Against Money Laundering In South America	GAFISUD
Inter-Governmental Action Group against Money Laundering	GIABA
International Business Company	IBC
International Financial Institution	IFI
International Monetary Fund	IMF
International Narcotics Control Strategy Report	INCSR
Bureau for International Narcotics and Law Enforcement Affairs	INL
Internal Revenue Service	IRS
Internal Revenue Service, Criminal Investigative Division	IRS-CID
Middle Eastern and Northern African Financial Action Task Force	MENAFATF
Mutual Legal Assistance Treaty	MLAT
Memorandum of Understanding	MOU
Non-Cooperative Countries or Territories	NCCT
Organization of American States	OAS
OAS Inter-American Drug Abuse Control Commission	OAS/CICAD
Offshore Financial Center	OFC
Pacific Islands Forum	PIF
Suspicious Activity Report	SAR
Suspicious Transaction Report	STR



UN Drug Convention 1988 United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances

United Nations Global Programme against Money Laundering UNGPML

United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention UNODC

United Nations Security Council Resolution UNSCR

Agency for International Development USAID

United States Government USG